دراسة مسح العنف والخدمات المقدّمة

للنساء في محافظة

أريحـــا والأغوار

إعداد الباحث

زياد عثمان

محتويات الدراسة

تقديم الدراسة ٥
شكر وتقدير على الجهود في إنجاح الدراسة ٨
مقدمة ٩
أهداف وغايات..... ١١
منهجية الدراسة..... ١٣
أريحا والأغوار عبر التاريخ..... ١٦

الفصل الأول:

العنف في محافظة أريحا والأغوار..... ٢٢

الفصل الثاني:

الخدمات والتدخلات التي تقدم للنساء..... ٦٠
الإستنتاجات والتوصيات..... ٩٤
المصادر والمراجع..... ١٠١

دراسة مسح العنف والخدمات المقدّمة للنساء في محافظة أريحا والأغوار

تقديم

إنطلاقة جديدة لمركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي في العمل المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار توجتها الاتفاقية المبرمة بين المركز وجمعية سيدات أريحا خلال عام ٢٠١٦ بغرض تطوير برنامج الخدمات القانونية والاجتماعية للنساء في الجمعية وبهدف الوصول الأوسع والأشمل للنساء ضحايا العنف الأسري والعنف القانوني للنساء، والتوعية بالحقوق القانونية وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية ومعالجة ظاهرة العنف الذي تتعرض له النساء على أساس جنسهن في إطار الأسرة والمجتمع.

وفي هذا الإطار، باشر مركز المرأة في صيف عام ٢٠١٦ بتنفيذ دراسة مسحية شاملة حول العنف ضد المرأة وواقع الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف في محافظة أريحا والأغوار، بهدف تسليط الأضواء على خصوصية المجتمع الريحاوي على وجه التحديد ومظاهر العنف الخاصة به، والتعرف إلى جميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في محافظة أريحا والأغوار، خاصة تلك المؤسسات المعنية بمساندة ودعم النساء ومجابهة العنف والتمييز الذي تتعرض له، ولفحص وتقييم مستوى الخدمات المقدمة للنساء في تلك المنطقة.

وتهدف الدراسة أيضاً إلى التمهيد للعمل التكاملي بين مؤسستنا القاعدية، جمعية سيدات أريحا، وجميع المؤسسات العاملة في منطقة أريحا والأغوار، لينطلق العمل في هذه المنطقة ويؤسس لعمل ممنهج ومدروس يبني على ما يتوافر من برامج وخدمات، ويؤسس لشراكات حقيقية مبنية على أساس التعاون والتنسيق والتكامل مع كل الأطراف المعنية بحقوق النساء لمجابهة العنف المسلط على النساء، خاصة في المناطق النائية والمهمشة من المحافظة، وبغرض الضغط والمناصرة مع المؤسسات الرسمية صاحبة الواجب لمعالجة الفجوات عبر بلورة البرامج والسياسات العامة التي من شأنها «ردم الفجوات التنموية أينما وجدت قياساً بالمحيط العام.

وبالرغم من أن الدراسة المسحية تستخلص وجود «حواضن فكرية وثقافية في المجتمع « الفلسطيني وممارسات ثقافية واجتماعية تعزز من الممارسات والمواقف التمييزية ضد المرأة في إطار المجتمع الأبوي الفلسطيني، إلآ أن لمنطقة أريحا والأغوار خصوصيتها فيما يتعلق بظاهرة العنف الموجهة ضد النساء، وهو ما تسلط عليه هذه الدراسة المسحية. فمن خلال الدراسة يتبين بشكل جلي غياب القناعة لدى العديد من المؤسسات بضرورة مناهضة العنف ضد المرأة، وينظر إلى العديد من الممارسات الاجتماعية على أنها «طبيعية ومقبولة» خاصة في مجال العنف الاجتماعي ضد النساء والمتمثل في ظاهرة تعدد الزوجات، والحرمان من الميراث، وغيرها من أشكال العنف الاجتماعي على أنها ممارسات تقع في إطار صلاحيات الرجل. وتعزز هذه الممارسات بشكل عام بالدور المتميز والقوي الذي تلعبه العشيرة في المجتمع

الريحاوي، حيث تحل معظم الخلافات الأسرية ومشاكل العنف ضد النساء عبر التدخلات العشائرية ومن منظور ذكور تقليدي، تكون في معظمها ليست لصالح المرأة وحقوقها الانسانية، وتستند بالغالب على «الطبطة» والمصالحات العشائرية على حساب الفرد، ويعود ذلك لقوة علاقات المصاهرة والقرابة ما يجعل من العشيرة والحلول العشائرية واحدة من أقوى أدوات الضبط الاجتماعي، التي تقوم بدورها بحسم كل الأمور «وضبط الوضع الداخلي» عبر القانوني العشائري وفي معظم الأحوال ليس لصالح المرأة، التي تعتبر الطرف الأضعف في هذه المعادلة. وتبين الدراسة المسحية ايضاً أن بعض من المؤسسات النسوية القاعدية في منطقة الأغوار على وجه التحديد «تتجنب التعامل مع العنف ضد المرأة تحاشياً للتصادم مع العشيرة والوجوه التقليدية في المجتمع».

ومن جهة ثانية يلحظ المتتبع للدراسة المسحية مظاهر العنف الاقتصادي وما يصحبه من عنف اجتماعي ذات خصوصية ريحاوية واضحة لمنطقة الأغوار من خلال استغلال عمل النساء في المستوطنات القريبة، دون أدنى ضمانات لحقوقهن العمالية وحمايتهن من مظاهر العنف التي يتعرضن لها في أماكن العمل، ناهيك عن الاستغلال الاجتماعي والأسري لذلك خاصة من قبل الزوج، الذي يقوم بشكل «طبيعي ومقبول اجتماعياً بتعدد الزوجات لتشغيلهن بالمستوطنات. وتقع تلك النساء ضحية السماسرة الذي يقومون بتشغيلهن داخل المستوطنات، ويتبع ذلك كثيراً من أنماط الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والجنسي للنساء داخل المستوطنات. وتعتبر هذ ه القضية نموذجاً حياً لذلك الترابط بين العنف السياسي والعنف الاجتماعي، خاصة مع سياسات الاحتلال المستمرة في تضييق حرية التنقل والحركة ومصادرة الأراضي في الأغوار والتحكم بالموارد الطبيعية واستغلالها لصالح المستوطنات، وما يترتب عن ذلك من مفاقمة الفقر وتجريدهم من مواردهم الطبيعية ومن إمكانية زراعة أراضيهم، ما يضطر النساء العمل في المستوطنات بما يصطحبها من أشكال متنوعة من العنف الاجتماعي والأسري، والذي يزيد من معاناة النساء، اللواتي لا يفضلن في معظم الأحوال الافصاح عن معاناتهن، ويستمررن في دائرة العنف والتمييز التي يتعرضن لها، منعاً من الفضيحة أو تفاقم المشاكل داخل الأسرة، خاصة بغياب خدمات اجتماعية وقانونية وبرامج كافية لمناهضة العنف ضد المرأة ومساندة النساء وتوعيتهن بحقوقهن الإنسانية المختلفة.

وتخلص الدراسة المسحية في نهاية الأمر إلى استخلاصات وتوصيات متعددة أهمها ضرورة العمل على تفكيك منظومة العنف في المجتمع الفلسطيني عموماً عبر مراجعة المناهج التعليمية على وجه التحديد، ومن خلال تطوير برامج التوعية والتثقيف عبر استخدام الإعلام بشكل أنجع وأوسع لتغيير الصورة النمطية للمرأة والمساهمة في مناهضة العنف ضدها. كما وتستخلص الدراسة أهمية عمل المؤسسات النسوية القاعدية في منطقة أريحا والأغوار على برامج وفعاليات متعددة للوصول إلى كل من النساء والرجال في تلك المنطقة، وتوعيتهم/ن ، وايجاد طرق ابتكارية وفعالية من خلال استهداف ومخاطبة الرجال/ والشباب من الذكور وتغيير قناعاتهم بخصوص الصورة النمطية للمرأة والمساهمة في مناهضة العنف ضد المرأة. وتستخلص الدراسة أيضاً أهمية البحث عن مداخل لشخصيات مركزية مؤثرة داخل المجتمع

الريحاوي ليلعبوا دوراً مهما في دعوة الرجال وتوعيتهم بحقوق النساء وأهمية مناهضة العنف ضد المرأة، ولتسهيل عمل المؤسسات النسوية والقاعدية في الوصول إلى النساء وتقديم الخدمات القانونية والاجتماعية لهن وتوعيتهن بحقوقهن.

ما لا شك فيه أن هذه الدراسة المسحية الشاملة، ستسهم في تسهيل مهمة جميعة نساء أريحا وجميع المؤسسات القاعدية والمؤسسات الشريكة، الرسمية منها والأهلية في فهم مشكلة العنف ضد المرأة في منطقة أريحا والأغوار، ومستوى الخدمات المقدمة والفجوات القائمة، بغية تطوير البرامج والنشاطات والفعاليات التي من شأنها المساهمة في مناهضة ظاهرة العنف المبني على أساس الجنس، ومجابهة التمييز بجميع أشكاله سواء أكان عنفاً اجتماعياً أو قانونياَ أو اقتصادياُ أو جنسياً أو غيرها من أشكال العنف ضد المرأة. وقناعة بأن هناك الكثير في جعبتنا كمركز مرأة وكمؤسسات شريكة في دعم ومساندة قضية المرأة وحقوقها الانسانية ومناهضة العنف ضدها، فإننا نتطلع معاً ومن خلال الشراكة الفاعلة والتنسيق والعمل المشترك إلى مأسسة ومنهجة العمل المجتمعي وضمان استمراريته عبر الشراكات الحقيقية والتكاملية للسير في خطاً حثيثة وتراكمية ومستمرة لمجابهة العنف ضد المرأة والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لها والبرامج المساهمة في زيادة الوعي لكل أفراد المجتمع خاصة النساء بحقوقهن الانسانية وبمشاركتهن الفاعلة عبر بناء قدراتهن وتمكينهن من خلال نهج مرتكز على الحقوق لمجابهة التمييز والعنف الذي يتعرضن .

رندا سنيورة/ المديرة العامة

مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي

شكر وتقدير على الجهود في انجاح الدراسة

يتقدم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بعميق الشكر والتقدير لكل الجهود التي بذلت لتخرج هذه الدراسة الى حيز النور ، ولتكون بوصلة للعديد من المؤسسات الاهلية والرسمية في خط برامج تستهدف العمل على الحد من العنف ونقص الخدمات في محافظة أريحا، وهنا نخص بالشكر:

١. **الباحث زياد عثمان:** على جهده المتميز في اعداد هذه الدراسة وتقديم تحليل معمق لكل مخرجات الدراسة، وربط المنهجيات والاطار النظري بالواقع والسياق المجتمعي لتخرج الدراسة في بشكلها النهائي.

٢. فريق الاشراف والمتابعة للدراسة:

أ. **فاتن نبهان:** رئيسة وحدة بناء القدرات: على جهدها المتميز الاشراف على كل مراحل الدراسة واثراء محتوياتها وتوفير كافة سبل الدعم الفني و الاداري والتنسيقي لتسهيل عمل الباحث .

ب. **المحامية خديجة زيادة والاخصائية غدير عبد الحميد :** على جهدهما في تسهيل عمل الباحث في الزيارات الميدانية والمساهمة في مراجعة الدراسة.

ج. أمل أبو سرور : مديرة البرامج : على جهدها في مراجعة واثراء الدراسة.

د. **عبد الرازق غزال:** على جهده في مراجعة واثراء الدراسة.

٣. **طاقم جمعية سيدات أريحا الخيرية:** ونخص بالذكر عبير النشاشيبي ، شذى مسلم، ماجدة عواجنة، عرين الشيخ ، اية قواسمة على جهدهن المتميز في متابعة وتوفير الدعم الفني واللوجستي للباحث والتنسيق للمقابلات المعمقة والزيارات الميدانية.

٤. **العاملات والعاملين في المؤسسات الاهلية والحكومية في محافظة أريحا:** نخص بالذكر كل من اعطى من وقته وجهده لتقديم المعلومات سواء من خلال المقابلات المعمقة والزيارات الميدانية، والتي كان لها أثر كبير في اثراء الدارسة.

٥. **المشاركات/ ين في الزيارات الميدانية:** اللواتي شاركننا بتجاربهن الشخصية ، وزودننا بصورة أولية حول العنف والخدمات المقدمة للنساء في محافظة طوباس والتي كان لها صدى مهم في تعميق التحليل في الدارسة.

٦. **الدكتور ابراهيم موسى :** على جهده المتميز في مراجعة وتدقيق الدارسة لغويا .

مقدمة

لا نضيف جديدا بالقول أن العنف ضد المرأة الفلسطينية له حواضنه الفكرية والثقافية في المجتمع، والذي يجد في البنى المجتمعية التقليدية المستندة إلى النظام الأبوي والثقافة التقليدية، تربة خصبة ومرتعاً له لكي يترعرع ويعيد إنتاج نفسه ضمن منظومة قيمية محافظة، تكرّس النظرة التمييزية التي تضع المرأة في منزلة أدنى من الرجل، وتجردها من أدنى حقوقها بوصفها مواطنة، لتحيلها إلى مخلوق مسلوب الإرادة، يسهل السيطرة عليه وإخضاعه بيسر وسهولة.

ولكي تنجح الجهود الرامية إلى قطع هذه الثقافة التمييزية المستبدة، لتخليص المرأة من العنف الممارس عليها، فإن ألف باء الإجراءات المطلوبة تتمثل في عزل تلك الحواضن عن البيئة المخصبة، من خلال استحداث بيئة جديدة غير مؤاتية، عمادها احترام حقوق المرأة بوصفها مواطنة دون انتقاص أو مساس، ونبذ ثقافة العنف بكل أبعادها وتجلياتها، واستبدالها بثقافة حوار وشراكة متساوية في مختلف الميادين.

وما يجب أن يكون جلياً وواضحاً أن اجتياز طريق التغيير ليس قراراً إجرائياً كما يتخيله البعض، ولن يتأتى بسهولة، ولا بالأمنيات الطيبة بطبيعة الحال، ولا بجلد الذات، أو لوم الآخر ولعن الظلام، إنما يتأتى فقط، وفقط بمبادرات وقرارات واعية، وأفعال إيجابية مدروسة مستندة إلى رؤيا واضحة، ومحددات ناظمة، وطرائق عمل مبتكرة بمقدورها تحديد الطريق من أجل تحقيق الأهداف والغايات المبتغاة دون تشويش أو تردد. كما يحتاج إلى وجود بناء مؤسساتي متين ومؤهل، يتمثل بمؤسسات عصرية، رشيقة البنى، وديمقراطية البناء، وعميقة الانتماء، تحظى بمصداقية في أوساط القطاعات التي تمثلها وأوساط المجتمع عموماً، ويحتاج كذلك إلى إرادة على قبول التحدي والتطلع نحو الأمام دائماً دون العودة إلى الخلف.

كما يشترط النجاح في التحدي أيضا وجود شراكات تقوم على أساس توافقي، وبرامج عمل واقعية قابلة للتحقيق. حيث بات من الواضح وبعد إجراء سلسلة من الدراسات التي تمت في عددٍ من المحافظات أن المؤسسات القاعدية التي تعاني من نواقص كثيرة لن تفلح في النهوض استناداً إلى قواها الذاتية، إنما من خلال شراكات إستراتيجية مع مؤسسات نسوية أهلية كبرى لديها الإمكانيات البشرية والبرامجية، ولديها الإرادة والرغبة في النهوض بواقع المرأة في المناطق النائية والمهمّشة، حيث تشكّل شبكة العلاقات والشراكة فرصة حقيقية للارتقاء بالمؤسسات القاعدية، والارتقاء ببنيتها وبرامجها وكادرها، وتالياً الارتقاء بفعلها ودورها ونشاطها المناهض للعنف ضد المرأة.

وما يجب أن يكون واضحاً في ذهن الطامحين والطامحات للتغيير الإيجابي، أن التغيير لا يتم مرة واحدة كطلقة مدفع، أو بضربة ساحر، فمثل هذا الاعتقاد عدا عن أنه اعتقاد واهم فهو أيضا اعتقاد مضلل ومحبط، الأمرالذي يتطلب وضوحاً تاماً وشفافية من قبل قادة الرأي العام وراسمي السياسات مع جمهورهم ومناصريهم ومؤيديهم، بأننا لا نبدأ من الصفر بل نبني ونراكم على ما تحقق من إنجازات في سياق عملية بنيوية مستمرة، تقطع مع الماضي لترقى نوعياً ضمن مسار جديد أكثر رقيّاً وتطوراً، وهكذا دواليك.

لقد دار جدل واسع ولا زال حول الطرق التقليدية التي تتبعها المؤسسات النسوية والمجتمعية في مناهضة العنف ضد المرأة، وحيث تتعزز القناعة أكثر في أوساط الباحثين والمهتمين بالشأن النسوي، فإن تلك المعالجات لم تعد تجدي، أو أنها لا تعطي مردوداً ملموساً في مناهضة العنف ضد المرأة ، وهو ما يعني أن هناك طريقاً يوصل إلى الهدف يجب السير فيه بطمأنينة، وطريق آخر لا يوصل إلى الهدف يجب تجنبه أو الخروج منه. والطريق المجرّب والمضمون للوصول إلى الهدف المرجو وإحداث التغييرالإيجابي المامول في العقلية والثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني، هو طريق الغرس المبكر في وعي الناشئة لمرتكزات الثقافة الجديدة البديلة لثقافة العنف، والمدخل المنهجي لذلك هو التعليم.

نعم، إن التعليم هو مبتدأ التغيير في كل المجتمعات التي نهضت وأحدثت تحولاً ثورياً في وضعها، وأنظمتها، وتشريعاتها، وبناها الاقتصادية، والمجتمع الفلسطيني لن يشذ عن هذه القاعدة الذهبية، وكل المطلوب هو ضغط نسوي ومجتمعي مدروس من أجل خلق حالة رأي عام مطالبة راسمي السياسات التعليمية إحداث تغيير في مناهج التعليم، تؤسس لثقافة ديمقراطية تعددية، وتفكير عقلاني، وحقوق متساوية على قاعدة المواطنية، ورفض كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، وهذا الأمر ليس مستحيلاً بطبيعة الحال حتى وإن بدا دونه عقبات لتطبيقه فوراً، لكن بالإصرار والمواظبة يمكن تحقيق الأهداف.

وربطا بمنظور التغيير واشتراطاته، كان لا بد من وضع مقاربات أكثر يقينية للنهوض المؤسساتي، وتطوير شبكات الأمان الاجتماعي للمرأة، وتجسيداً لهذا التوجّه فقد قامت مجموعة من المؤسسات الفلسطينية الحكومية والأهلية النسوية بإجراء دراسات مسحيّة حول العنف ضد المرأة وسواه من المؤثرات السلبية، التي تكبح وتعيق تقدمها وانخراطها في الحياة العامة، وأبرز هذه المؤسسات التي سارت في هذا المسار التطويري مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، الذي بادر لإجراء دراسة مسح العنف ضد المرأة والخدمات المقدمة لها في محافظة أريحا والأغوار منتصف العام الجاري (٢٠١٦)، وهذه الدراسة لم تكن الدراسة الأولى التي ينفذها المركز والتي تهدف إلى التقصي ميدانياً من خلال لقاءات كيفية معمّقة عن واقع العنف الممارس على النساء في هذه المنطقة، بل سبقها دراسات مماثلة اتخذت نفس المنحى والمضمون في محافظات أخرى مثل طوباس وطولكرم، ولذات الأهداف المتمثلة في قراءة الواقع المجتمعي وتاثيراته على العنف ضد المرأة ضمن خصوصية كل محافظة من تلك المحافظات، بهدف تشخيص الواقع المحلي واشتقاق سياسات تستجيب للاحتياجات النسوية من جهة، ولتعزيز البنى المؤسساتية القاعدية، واستحداث برامج دائمة لمناهضة العنف من جهة ثانية.

ويوماً إثر يوم يتبيّن المعنى الحقيقي والقيمة الثمينة للدراسات آنفة الذكر ومن على نمطها من الدراسات؛ لأنها برهنت بشكل لا يقبل الجدل أن التفكير الرتيب القائم على مجموعة من المسلمات الثابتة، التي باتت كذلك بحكم العادة وتغليب منهج الاستسهال على منهج البحث والاستقصاء والنبش في ميدان المجتمع، ينتج فهماً قاصراً وضيقا ومأزوماً، في المقابل فإن رحابة الميدان والاحتكام لمعطياته في رسم السياسات، تفتح الأفق امام المؤسسات النسوية

وسواها من المؤسسات للتفكير خارج الصندوق، أي التفكير بشكل منفتح غير منمّط ومكرر؛ لأن الواقع المتغير يحتاج إلى مواكبة عبر علاقة نشطة معه من خلال البحث الاستقصائي والدراسات التطبيقية. وبالتالي نستهل دراستنا بإطلاق دعوة مخلصة إلى كافة المؤسسات المعنية بتطوير الذات والتفكير خارج الصندوق؛ لتجاوز المألوف والخروج من دائرة الروتين واجترار الذات إلى دائرة الإبداع والتجدد.

أهداف وغايات

تهدف دراسة مسح العنف وواقع الخدمات المقدمة للنساء المعنّفات في محافظة أريحا والأغوار إلى رصد وتوثيق، ومن ثم قراءة البيانات والمعلومات الخام المستقاة من الميدان وتحليلها، بهدف الخروج باستخلاصات نظرية ببعد تطبيقي يمكن توظيفها ضمن السياسات الهادفة إلى مناهضة العنف ضد المرأة، والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للنساء بوجه عام. وبالتالي فإن الدراسة ومن خلال أسئلة البحث والمقابلات الكيفية المعمّقة، تهدف إلى استجماع كل العناصر الحيوية التي تخدم الهدف أعلاه وتنقله إلى حيز الوجود .

وبهذا المعنى فإن إجراء دراسة مسحية حول العنف ضد المرأة وواقع الخدمات في محافظة أريحا والأغوار، تعتبر من الضرورات التنموية والمجتمعية والمعرفية في آن، ولا سيما أنها تستقصي بكل موضوعية وتجرد علمي معرفي حول العنف ضد المرأة، ما ظهر وما خفي منه، والخدمات الأساسية التي تتلقاها النساء في المنطقة بشكل عام خصوصاً النساء في المناطق النائية والمهمشة من المحافظة، لتسليط الضوء عليها وجذب اهتمام صانعي القرار لردم الفجوات التنموية أينما وجدت قياساً بالمحيط العام.

كما أن الدراسة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات النسوية القاعدية؛ لأن من أبرز الغايات التي تقف وراء إجرائها، تتمثل في توفير قاعدة البيانات التي تساعد المؤسسات النسوية على بناء إستراتيجيات عمل تنموية وسياسات تمكينية، تحاكي الاحتياج الفعلي للنساء في محافظة أريحا والأغوار وعلى أساس الأولويات، وبموازاة ذلك تعمل على تمتين المؤسسات النسوية القاعدية في محافظة أريحا، التي تعنى بالنساء عموماً والمعنّفات على وجه الخصوص؛ لأنها تبرز نقاط القوة ونقاط الضعف لديها، وتفتح الأفق امامها للتشبيك وصياغة الشراكات مع مؤسسات راعية او داعمة لها الغايات والأهداف والبرامج الموجهة نفسها، التي تستهدف النساء المعنّفات، ولديها الرغبة في تقديم خبراتها للنهوض بوضع المؤسسة وكادرها.

وبكلمات أخرى يمكن تلخيص الأهداف والغايات من إجراء الدراسة فيما يأتي:

- رصد معطيات ملموسة حول واقع العنف في محافظة أريحا والأغوار وتوثيقها، لا سيما أن المعطى الوحيد المتوفر هو مسح جهاز الإحصاء المركزي (٢٠١١)، الذي يؤشر إلى أن

محافظة أريحا كانت من أعلى المحافظات من حيث العنف الموجه ضد المرأة.

- وضع أريحا ضمن خارطة محافظات الوطن في البعد الدراسي المعرفي، وهذا حق طبيعي لها.
- رصد واقع الخدمات التي تقدّم للنساء المعنّفات والنساء بشكل عام، وتحديد الفجوات بناء على الاحتياجات.
- تزويد المؤسسات القاعدية الشريكة بمعطيات وبيانات تساعدها في تنفيذ سياساتها وبرامجها.
- دعم المؤسسات القاعدية في أريحا والأغوار من قبل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

حدود الدراسة

محافظة أريحا والأغوار ضمن التقسيم الإداري المقـرّ من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، الذي يضم مدينة أريحا والتجمعات السكانية الملحقة إدارياً.

أسئلة الدراسة

تتحرى الدراسة من خلال مجموعة من الأسئلة المفصلية، التي من خلال قراءاتها وتحليلها يمكن اشتقاق مخرجات تجيب عن الموضوع الأساس وهو العنف ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار من حيث: المنسوب، والدرجة، والشكل الأبرز، وتمنع النساء، والخوف الاجتماعي. ومن هذه الاسئلة: هل العنف ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوارعنف مستوطن ضمن البنى الثقافية الاجتماعية والسلوكية؟، وهل هذا العنف في تصاعد أو تراجع؟، وما هي أبرز أشكال هذا العنف؟، وما هي الأسباب التي تقف وراء هذا العنف، ولا سيما العنف الأسري؟، وما هي الآثار التي يتركها العنف على النساء في مختلف الاتجاهات؟، وهل يوجد خطة واضحة المعالم لمناهضة العنف ضد النساء في المحافظة أو أن المسالة متروكة للنشاط الموسمي؟، وفي المحور الثاني من الدراسة والمتعلق بالخدمات التي تتلقاها النساء، تركزت الأسئلة المفصلية حول الخدمات العامة التي تقدّم للنساء من مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية والنسوية عموما، وكذا الخدمات التي تتلقاها النساء المعنّفات، حيث طرحت أسئلة من نوع ما هي الخدمات التي تقدّم للنساء، سواء على مستوى التمكين وبناء القدرات أو على مستوى التمكين الاقتصادي؟، وهل الخدمات المقدّمة للنساء تفي بالاحتياج أو أنها أدنى من الإحتياج؟، وهل المؤسسات النسوية والمجتمعية والرسمية لديها أدوات قياس أو أنها لا تقيم وزناً لهذا الشكل من قياس الفائدة المتحققة؟، وهل الخدمات التي تتلقاها النساء المعنّفات بدءاً بالإرشاد وانتهاء بتوفير الحماية في بيوت آمنة تشكل حماية للنساء أو أنها مجرد محطات عابرة؟، وأين الإشكاليات والثغرات في عمل الشركاء المحليين في حماية النساء المعنّفات؟، وهل هناك تمييز بالخدمات بين المناطق القريبة من المدينة والمناطق النائية والمهمشة؟.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجية البحث الميداني الاستقصائي من خلال المقابلات الكيفية المعمّقة مع مختصين، ومسؤولين، وراسمي سياسات، ومدراء تنفيذيين، ورؤساء مجالس إدارة لمؤسسات مجتمعية ونسوية، وقد انصب الجهد خلالها على فحص كل ما له علاقة بالمعلومة التي توصل إلى قراءة البيئة العامة في عموم المجتمع قيد الدراسة وتحليلها، وعلاقتها بالبيئات المحلية المحيطة، وعلاقة مجموع هؤلاء بالعنف الواقع على النساء، وذلك بهدف استخلاص سياسات وتوجهات يمكن من خلالها تمتين المؤسسات القاعدية النسوية، واستحداث برامج بالشراكة مع مؤسسات راعية كما هو الحال مع مشروع العيادة القانونية والاجتماعية، الذي استحدثته جمعية سيدات أريحا بالشراكة مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

أدبيات سابقة حول العنف ضد النساء في فلسطين

العنف ضد المرأة في مكان العمل بمدينة جنين، (دراسة غير منشورة، ٢٠١٦)، وهي أطروحة ماجستير للطالبة ربا عنان سعد سعد، ضمن برنامج دراسة التنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

هدفت الدراسة للتعرف إلى توجهات الموظفين والموظفات، ودرجة تقبّلهم للعنف وأشكاله في العمل ضد المرأة في المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينة جنين، ومعرفة مدى تأثير المتغيرات الآتية: سنوات الخبرة، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية في مستوى العنف الحاصل في مكان العمل.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى للكشف عن مسألة غير معروفة، والمساعدة في مشكلة يجمع الموظفون على وجود آثارها دون تحديد ملامحها وتفاصيلها؛ لأنها مشكلة خطيرة. كما تكمن أهميتها في أنها تعمل من أجل دمج الرجل والمرأة معاً، وسد الفجوات بينهما في مكان العمل من أجل الارتقاء بالأداء والإنتاج، وذلك باقتراح بيئة عمل خالية من العنف، وهي أول دراسة تسلط الضوء على العنف ضد المرأة في مكان العمل.

اعتمدت الدراسة على منهجية البعد الكمّي من خلال استمارة تم تعبئتها وتوزيعها على أساس العيّنة العشوائية، وطبقت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى نتائج أبرزها: أن العنف المنتشر ضد المرأة في مكان العمل هو عنف خفي، يتمثل في النظرة الدونية للمرأة والإيماءات والإشارات الجنسية، فيما لم يظهر أي عنف جسدي، وأن عامل المؤهل العلمي والخبرة لم يؤثر على مستوى العنف الممارس ضدها.

وأوصت الدراسة بحماية الموظفات من العنف الخفي، وضرورة تنظيم ورش تدريبية لطواقم المؤسسات الحكومية والخاصة؛ لتعزيز روح الفريق وطاقم العمل، والرقي في مستوى التعامل،

وضرورة توفير أجواء من الشفافية داخل بيئة العمل لكي يتسنى للنساء إسماع شكواهن ومحاسبة المعنِّفين، وأخيراً التركيز على توعية المرأة وثقتها بنفسها.

أما الدراسة الثانية حول العنف ضد المرأة فكانت بعنوان: (العنف ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعي وتأثيره على التنمية السياسية في فلسطين للأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٣)، وهي رسالة ماجستير في التنمية السياسية، للطالبة جمانة عبد الكريم الغوانمة، الطالبة في الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية.

تبحث الدراسة في العنف الموجّه ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعي، وتأثيره على التنمية السياسية في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين العنف ضد المرأة والتنمية السياسية، وكيفية تأثيره عليها، كما عمدت الدراسة إلى توضيح مدى انتشار العنف الموجّه ضد المرأة وأشكاله، ومدى توفر مقاييس كميّة لهذا العنف.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تطمح لكي تكون جزءاً أصيلاً من إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وخطوة جريئة من امرأة فلسطينية تسعى لتجسيد الدور الحقيقي الذي يجب أن تمارسه المرأة كحق لها في بناء المجتمع، وتطوير التنمية السياسية.

استندت الباحثة في دراستها إلى المنهج التاريخي، الذي يمكن الباحثة من استعراض تاريخ نشوء ظاهرة العنف ضد المرأة، وتوضيح أبرز النتائج التي أفرزتها هذه الظاهرة خصوصاً المتعلقة بالتنمية السياسية.

خلصت الباحثة إلى نتائج أبرزها: أن للعنف درجات متفاوتة يختلف في حدّته من نوع إلى آخر، كما تختلف أشكاله وطرق ممارسته وأساليب استخدامه، وكذلك مسبباته. هناك تهميش متعمّد للمرأة حيث تعامل المرأة على أنها ليست جزءاً من المنظومة الرسمية للتنمية، بل هي تابعة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وقانونيا للرجل، الأمر الذي أدى إلى تهميش مشاركتها الإنسانية في كافة المجالات. ومن نتائج الدراسة أيضاً أن هناك قصوراً من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والحكومية في تضافر الجهود للحدّ من ظاهرة العنف ضد المرأة، وأن تعرض المرأة للعنف لا يقتصر على مكان دون آخر، وأن العنف النفسي هو الأكثر تاثيراً على المرأة، وأن الانقسام السياسي أدى إلى زيادة العنف ضد المرأة بسبب غياب المجلس التشريعي، وهناك قصور واضح في عمل المؤسسات النسوية للحد من العنف في فلسطين بشكل عام، وتجاه المرأة بشكل خاص.

وخلصت الباحثة إلى جملة من التوصيات أبرزها: توصية رئيسية تنص على إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية المعمول به في الأراضي الفلسطينية، وتفعيل دور المجلس التشريعي، وتمكين المرأة، وتفعيل دورها خاصة في مجال التنمية السياسية .

أما الدراسة الثالثة فجاءت بعنوان (العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، عرض وتحليل لنتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني،٢٠١١) إعداد: أ.د. محمد الحاج يحيى، ٢٠١٣، إصدار مؤسسة (مفتاح) وهي واحدة من أهم إصداراتها. وتندرج ضمن مشروع الحماية والمساواة من منظور النوع الاجتماعي الذي تنفذه (مفتاح) وصندوق الأمم المتحدة للسكان **UNFPA**.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها دراسة تحليلية لنتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني (٢٠١١)، الذي قام به ونفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد دلّ المسح على أن العنف الجسدي، والجنسي، والاقتصادي، والاجتماعي ضد المرأة المتزوجة وغير المتزوجة، كان يحدث بصرف النظر عن اختلاف أعمارهن، ومستويات تعليمهن، ومستويات التعليم في المجتمع الفلسطيني. في حين أن مدى انتشار العنف ضد المرأة يختلف بين المجموعات الاجتماعية والديمغرافية المختلفة، كما أن ارتفاع نسبة العنف ضد المرأة على يد زوجها ترتبط وبشكل كبير مع ارتفاع معدل الضغوط الأسرية، والتعرض لعنف الاحتلال العسكري.

وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات الموجهة إلى الجهاز القضائي، وجهاز الشرطة، والمدعي العام، والقضاة، والمجتمع المحلي بكافة هيئاته، وواجبات تلك الأجهزة والهيئات ومسؤولياتها جميعا، ومن أبرزها: وجوب الاعتراف بمشكلة العنف ضد النساء على أنها مشكلة جنائية، ويجب أن ينطلق التعامل معها والرد عليها من ذلك الاعتراف. في حين أن قلة أو عدم تدخل الجهاز القضائي لمكافحة مشكلة العنف ضد النساء يبث رسالة للضحايا الزوجات وللمعتدين الأزواج على أنها ليست مشكلة جنائية، هذا أصلا إذا تم الاعتراف بها على أنها مشكلة، وضرورة تطوير طاقم متعدد التخصصات المهنية للقيام بالعمليات اللازمة لتقديم الشكوى، ولمعالجة حالات العنف ضد النساء.

كما تضمنت الدراسة توصيات تستهدف إغناء خدمات الدعم للضحية، بما في ذلك وجود مراكز للحياة الأسرية، وبرامج لعلاج الأزواج المعتدين، ومراكز للتدخل في حالات الأزمات والطوارئ، وخدمات الحضانة، والعلاج البيتي، وبيوت الأمان والملاجىء، وشبكة بيوت حاضنة انتقالية، وإقامة مركز معلومات وطني في وزارة العدل لبناء قاعدة معلومات مرجعية، وإنشاء مجالس تنسيقية من كل الوزارات وفي كل المحافظات، وحث المؤسسات غير الحكومية وعلى رأسها مؤسسات الحركة النسوية، ومؤسسات حقوق الإنسان، والجمعيات الخيرية والتطوعية، أن تنسق بينها وبين المؤسسات الحكومية في تقييم احتياجات النساء ضحايا العنف الأسري.

أريحا والأغوار عبر التاريخ

الموقع الجغرافي

تقع مدينة أريحا والأغوار في الطرف الغربي لغور الأردن أو ما يعرف بغور أريحا، وهي أقرب للحافة الجبلية لوادي الأردن الانهدامي منها إلى نهر الأردن، تقع عند خط الانقطاع بين البيئة الجبلية إلى الغرب والبيئة الغورية في الشرق، وهي بذلك نقطة عبورٍ مهمة منذ القدم للقوافل التجارية والغزوات الحربية التي كانت تتجه غربًا نحو القدس وشرقاً نحوعمان، وهي أيضا الممر الغربي لنهر الأردن والبحر الميت، يمر منها الحجاج المسيحيون القادمون من القدس في طريقهم إلى نهر الأردن والبحر الميت، من جهة أخرى، كانت أريحا البوابة الشرقية لفلسطين، عبرتها كثير من الجماعات البشرية المهاجرة إلى فلسطين على مدى العصور، وتنخفض عن سطح البحر نحو ٢٧٦ م. (الإحصاء المركزي الفلسطيني، كتاب محافظة أريحا والأغوارالإحصائي ٣،٢٠١١).

التجمعات السكنية

تضم محافظة أريحا والأغوار (١٤) تجمعاً سكانياً، حيث تضم تجمعات: مرج نعجة، والزبيدات، ومرج الغزال، والجفتلك، وفصايل، والعوجا، والنويعمة، وعين الديوك الفوقا، ومخيم عين السلطان، وأريحا، ودير القلط، ومخيم عقبةٍ جبر، ودير حجلة، والنبي موسى. (الإحصاء المركزي، ٢٠١١). وجدير بالإشارة هنا أنّ كلاً من دير القلط، ودير حجلة، والنبي موسى، هي أماكن سياحية فقط في محافظة أريحا ولا يوجد في هذه الأماكن تجمعات سكنية.

تاريخ المدينة

يعتبر الخبراء الأثريون أن مدينة أريحا من أقدم مدن فلسطين، إذ يرجع تاريخها إلى العصر الحجري القديم أي نحو (٧٠٠٠) سنة قبل الميلاد، بل يذهب البعض منهم إلى أنها أقدم مدينة في العالم قائمة حتى اليوم، إذ يبلغ عمرها أكثر من (١٠٠٠٠) عام، وقد حدد الخبراء موقع أطلالها عند تل السلطان الذي يقع على بعد (٢) كيلو متر شمالي المدينة الحالية بالقرب من نبع عين السلطان. هاجمها الهكسوس فيما بين (١٧٥٠ –١٦٠٠) ق.م واتخذوها قاعدة لهم، وكانت أول مدينة كنعانية تهاجم من قبل بني إسرائيل على يد يوشع بن نون سنة (١١٨٨) ق.م، وأحرقوا المدينة وأهلكوا من فيها، ثم قام المؤابيون بإخراج اليهود سنة (١٠٣٠–١١٧٠) ق.م بقيادة الملك عجلون. (الإحصاء المركزي، ٢٠١١).

سبب التسمية

سميت بأريحا نسبة إلى أريحا بن مالك بن أرنخشد بن سام بن نوح عليه السلام، وهذا يدل على أن أصل التسمية سامي الأصل. وأريحا عند الكنعانيين تعني القمر، وقد عرفها العرب بأريحاء،

وأريحا، وأطلق عليها أيضا مدينة وادي الصيصان، وسميت بهذا الاسم لأنه يكثر فيها هذا النوع من الشجر الذي يلتف كسياج حول بساتينها ولا يزال فيها إلى اليوم. وسميت كذلك بتل السلطان أوعين اليشع، لأن أريحا القديمة لم تكن سوى تل صناعي صغير يدعى تل السلطان، وهو أصل المدينة الأولى. (الإحصاء المركزي، ٢٠١١).

السكان

بلغ عدد السكان في محافظة أريحا والأغوار حسب التعداد الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام (٢٠٠٧) حوالي (٤١,٧٧٦) نسمة. فيما بلغ عدد السكان المقدّر في محافظة أريحا والأغوار حتى نهاية العام (٢٠١٥) حوالي (٥٢,١٥٤) نسمة. (حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون نهاية عام ٢٠١٥). وبلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة أريحا والأغوار (٤٩,٥ ٪) من مجموع سكان المحافظة نهاية عام (٢٠٠٧)، مع العلم أن نسبة اللاجئين في الضفة الغربية (٢٦,٩٪) من مجموع السكان المقيمين في الضفة الغربية نهاية عام (٢٠٠٧). وبلغت الكثافة السكانية منتصف عام (٢٠١١) في محافظة أريحا والأغوار (٧٨,٨) فرد/كم (مركز المعلومات الوطني /وفا/توزيع السكان في المحافظات منتصف ٢٠١٥).

أريحا تحت الاحتلال الإسرائيلي

بعد حرب الأيام الستة عام (١٩٦٧)، احتلت أريحا وباقي المدن الفلسطينية في الضفة الغربية من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي وبقيت كذلك حتى عام (١٩٩٣)، حيث وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاقية «إعلان المبادئ»، واختيرت أريحا كنقطة بداية لتخضع لولاية السلطة الوطنية الفلسطينة في الضفة الغربية. وفي شهر أيار مايو عام (١٩٩٤)، وقعت اتفاقية تطبيق في القاهرة حيث حددت تفاصيل نقل السلطة من إدارة الجيش الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية. (الإحصاء المركزي، أريحا والأغوار ٣، ٢٠١١).

أريحا في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية

في شهر أيار عام (١٩٩٤)، وقعت اتفاقية تطبيق في القاهرة حددت تفاصيل نقل السلطة من إدارة الجيش الإسرائيلي إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وفقًا لهذه الاتفاقية فإن السلطة الوطنية الفلسطينية باتت مسؤولة عن إدارة الشؤون الفلسطينية في مدينة أريحا، والتي تتضمن مدينة أريحا وضواحيها والمخيمات المحيطة بها. بالإضافة إلى ممر صغير يمتد إلى شمال قرية العوجا، بينما تتولى الحكومة الإسرائيلية إدارة الشؤون المتعلقة بالأمن والحدود والشؤون الخارجية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أريحا والأغوار٣، ٢٠١١).

مساحة محافظة أريحا

بلغت مساحة محافظة أريحا (٥٩٣ كم^2) في عام (٢٠٠٨)، أي حوالي (١٠,٥ ٪) من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية. (الجهاز المركزي للإحصاء، أريحا والأغوار ٢، ٢٠١٠).

الصحة

بلغ عدد المستشفيات عام (٢٠١٠) في محافظة أريحا والأغوار مستشفى حكومياً واحداً، ولا يوجد مستشفيات تتبع لجهات غير حكومية، وقد بلغ عدد الأسرة (٥٤) سريراً، بمعدل (١,٢) سرير لكل (١٠٠٠) شخص من سكان المحافظة. أما فيما يتعلق بمراكز الرعاية الصحية الأولية، فقد أظهرت بيانات عام (٢٠١٠) بأن الحكومة تشرف على (١١) عيادة ومركزاً صحياً تتوزع في المحافظة، و(٤) أخرى تشرف عليها جهات غير حكومية، و (٤) مراكز تشرف عليها وكالة الغوث. (الإحصاء المركزي، ٢٠١١).

القوى العاملة

أشارت نتائج مسح القوى العاملة لمحافظة أريحا والأغوار(للأفراد الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر) إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بلغت (٤٨,٦ ٪) من إجمالي القوى البشرية في محافظة أريحا والأغوار لعام (٢٠١٠). وتعتبر نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث وصلت إلى (٢٢,٢٪) مقابل (٧٣,٤٪) للرجال. وقد وصلت نسبة العاملين في محافظة أريحا والأغوار من إجمالي المشاركين في القوى العاملة إلى (٨٧,٣ ٪) منهم (١,٥) عمالة محدودة.

وتشير النتائج إلى أن نسبة العاطلين عن العمل في محافظة أريحا والأغوار من بين المشاركين في القوى العاملة بلغت (١٢,٧٪)، ووصلت نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة إلى (١٠,٨٪) مقابل (١٣,٣٪) بين الرجال. (الإحصاء المركزي، ٢٠١١).

الفقر

بلغت نسبة الفقر بين الأفراد في محافظة أريحا والأغوار ٢٩,١٪ و٢٦,٤ ٪ للأعوام (٢٠٠٩ ،٢٠١٠) على التوالي، في حين بلغت نسبة الفقر بين الأفراد في الضفة الغربية (١٨,٣٪، ١٩,٤٪) للأعوام (٢٠٠٩ ، ٢٠١٠) على التوالي. (الإحصاء المركزي، ٢٠١١)، واستناداً إلى هذه الأرقام فإن محافظة أريحا تفوق المحافظات الأخرى من حيث نسبة الفقر بنسب ليست قليلة وتتجاوز الـ (٢٥٪).

التعليم والثقافة

بلغ عدد المدارس في العام الدراسي (٢٠١٠-٢٠١١) في محافظة أريحا والأغوار (٣٠) مدرسة، منها (٢٠) مدرسة حكومية، و (٨) مدارس أساسية، و (١٢) مدرسة ثانوية، و (٥) مدارس تابعة لوكالة الغوث (جميعها أساسية)، و (٥) مدارس خاصة جميعها أساسية من مجموع (١,٩٧٥) مدرسة في الضفة الغربية للعام نفسه، هذا وقد بلغ عدد رياض الأطفال (١٧) روضة من مجموع (٧٨٢) روضة أطفال في الضفة الغربية للعام نفسه.

أما على مستوى الطلبة، فقد بلغ عدد الطلبة في مدارس محافظة أريحا والأغوار (١١,٦٥٩) طالباً، وذلك في العام الدراسي (٢٠١٠ -٢٠١١) منهم (٥,٦٨١) ذكراً، و (٥,٩٧٨) أنثى، أما بالنسبة للتحصيل العلمي فقد بلغت نسبة الأفراد (١٥ سنة فأكثر) عام (٢٠١٠) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى (٦,٧٪)، أما بالنسبة للأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية فبلغت (١٤,٨٪). وأظهرت البيانات أن هناك تمايزاً بين الذكور والإناث في التحصيل العلمي، حيث أن نسبة الذكور الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي (بكالوريوس فأعلى) قد بلغت (٧,١٪) مقابل (٦,٢٪) لدى الإناث. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت النسبة لدى الذكور (١٠,٧٪) مقارنة مع (١٩,١٪) للإناث. وقد بلغت نسبة الأميّة (٧,٠٪) بين الأفراد (١٥سنة فأكثر)، وتتوزع بواقع (٣,٣٪) للذكور و (١٠,٩٪) لدى الإناث.

بلغ عدد المؤسسات الثقافية المرخصة في محافظة أريحا والأغوار (٧) مؤسسات ثقافية، مقابل (٤٧٥) مؤسسة ثقافية في الضفة الغربية خلال العام (٢٠١٠)، منها مركز ثقافي واحد، ومكتبة عامة، و (٣) محطات للإذاعة والتلفزيون. (الإحصاء المركزي ٢٠١١)، وهناك أيضا مسرح البلديه الثقافي، ومتحفان: المتحف الروسي، ومتحف قصر هشام.

الحركة الاقتصادية

١. الزراعة: عرفت أريحا منذ القدم بغزارة مياهها وخصوبة تربتها (وتقع على الخزان الجوفي الشرقي للمياه)، وقد حافظت أريحا على شهرتها الزراعية منذ أقدم الأزمنة، حيث زادت المساحة المزروعة، ومن أهم المزروعات الحبوب المختلفة كالقمح، والشعير، والذرة، والسمسم، كما تزرع فيها الأشجار المثمرة كالحمضيات، والموز، والزيتون، والعنب، والنخيل، بالإضافة إلى بعض المحاصيل الأخرى كالتبغ، وهناك فائض في الإنتاج الزراعي يصل إلى مدن الضفة الغربية الأخرى، وكذلك يصدر إلى الأردن.

٢. التعدين والصناعة: عرفت أريحا الصناعة منذ القدم مثل صناعة السلال، والحياكة، والحصر، والحِراب، والنبل المزودة برؤوس الصوان، والفؤوس، والخزف وغيرها، أما في العصر الحاليَ فهناك صناعة الفخار، والحصر، والنسيج، والمياه المعدنية، والكراسي،

وتخمير الموز، والخيام. كما ازدهرت صناعة استخراج المعادن والأملاح من البحر الميت مثل: كلوريد البوتاسيوم، والصوديوم، والمغنيسيوم، والكالسيوم، والبرومين، وتوجد في البحر الميت كميات هائلة من هذه المواد تقدر بملايين الأطنان.

٣. السياحة: تتمتع أريحا بخصائص سياحية فريدة، فهي تمتاز بشتائها الدافئ، حيث الشمس الساطعة والسماء الصافية والجو الرطب، والمناطق الأثريه والسياحة الدينية، كما تمتاز بكثرة فواكهها وأشجارها، وفيها خمس متنزهات وسبع فنادق إحداهما على البحر الميت، بالإضافة إلى البحر الميت الذي يعتبر أشد بحار العالم ملوحة، ويمكن الاستجمام فيه بأمان. (الإحصاء المركزي ٢٠١١)

الاستيطان في محافظة أريحا والأغوار

تعتبر محافظة أريحا والأغوار منطقة إستراتيجية مهمة، تشكل مع منطقة طوباس غور فلسطين، الذي يمتاز بجودة أرضه، ووفرة مياهه، وصلاحيته لزراعة الكثير من المزروعات. وكانت المنطقة هدفاً للاحتلال والاستيطان الإسرائيلي منذ احتلال الضفة الغربية؛ فقد تم بناء مجموعة كبيرة من المستوطنات ومعسكرات تدريب الجيش الإسرائيلي، أتت على مساحات واسعة من أراضي المحافظة، وبخاصة بعد قرار الاحتلال الإسرائيلي فصل منطقة الأغوار وعزلها.

ومنذ عام (١٩٦٧) والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، دون استثناء، تعتبر الأغوار من المناطق الحيوية للأمن والاقتصاد الإسرائيليين، وقد انتهجت هذه الحكومات خططاً متعددة لتهويد الأغوار، بدأت منذ اليوم الأول للاحتلال، وتمثلت بمجموعة من الإجراءات، أهمها: عزل الشريط الحدودي مع الأردن بعمق (١-٥ كم)، وتشريد آلاف السكان الفلسطينيين منه، ومصادرة آلاف الدونمات الزراعية المحاذية للسياج الحدودي مع الأردن، وما يعرف بالخط الأخضر، بحجج أمنية، ومنع البناء والتطور العمراني في جميع قرى الأغوار، وإغلاق آلاف الدونمات من المراعي أمام الماشية بعد إدراجها ضمن مناطق تدريب عسكري، وانتهاج سياسة العزل على جميع الأغوار عن الجسم الفلسطيني، وتدمير السياحة وخاصة في أريحا والعوجا والمالح شمالاً نتيجة المنع والإغلاق، والسيطرة على مصادر المياة الجارية (نهر الأردن) والمياة الجوفية، ومنع حفر الآبار في مناطق **C** (محافظ محافظة أريحا والأغوار، موقع إلكتروني، ٢٠١٦).

وهذا كله يندرج تحت سياسة ممنهجه للاحتلال بهدف إفراغ هذه المنطقة من سكانها، واعتبارها منطقة عسكرية مغلقة، مقدمة لمخطط ضم الأغوار، والعمل على تهويد هذه المنطقة من خلال المشاريع الاستيطانية، التي بدأت مع احتلال الضفة الغربية (١٩٦٧). وتبلور إجماع لدى قادة إسرائيل -على اختلاف توجهاتهم- بضم القدس والأغوار، وبخاصة ما عرف بمشروع (آلون)، الذي بدأت إسرائيل تنفيذه أواخر الستينيات ببناء مجموعة كبيرة من المستوطنات على طول نهر الأردن، وصلت الآن إلى (٣٥) مستوطنة.

يبلغ عدد المستوطنات المقامة على أراضي محافظة أريحا والأغوار خمس عشرة مستوطنة،

إضافة إلى ست بؤر استيطانية، وتسعة عشر معسكراً، وقواعد عسكرية، ومناطق تدريب للجيش الإسرائيلي، ومعظم المستوطنات التي تقع على أراضي محافظة أريحا والأغوار ذات طابع عسكري وزراعي، وتتبع المجلس الاستيطاني المعروف باسم المجلس الاستيطاني "أرفوت هيارديـن" (وادي الأردن).

وهذه المستوطنات هي: متسبي يريحو، والموج، وفيرد يريحو، ويطاف، بتسئيل، ونعران، ونتيف هجدود، ومسواه، ومعالي أفرايم، وجلجال، وأرجمان، وبيت هعرفا، وتومر، ونعامي، ويافيت. تحتل هذه المستوطنات والبؤر الاستيطانية، ومعسكرات الجيش الإسرائيلي وقواعده، مساحة إجمالية قدرها حوالي (١٢٠٩٢) دونماً من أراضي محافظة أريحا والأغوار، حيث تقدّر مساحة الأراضي التي تسيطر عليها المستوطنات بنحو (٧٨٦٣) دونماً، أما المساحة التي تسيطر عليها البؤر الاستيطانية فتبلغ حوالي (٢٦٧) دونماً، في حين تسيطر المعسكرات والقواعد العسكرية ومناطق التدريب للجيش الإسرائيلي على نحو (٣٩٦٢) دونماً).

بلغ عدد المستوطنين الذين يقطنون هذه المستوطنات حتى العام (٢٠١٣) حوالي (٨٩٦٨) مستوطناً. (مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان/هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ٢٠١٥).

الفصل الأول

العنف في محافظة أريحا والأغوار

عنف الاحتلال .. عنف شامل ومركّب الأبعاد

عنف الاحتلال هو عنف مركّب الأبعاد ويجمع ما بين العنف السياسي والعسكري والاقتصادي والنفسي، وهو عنف له طابع دائم التأثير في حياة النساء في محافظة أريحا والأغوار، ويتجلى هذا التاثير في السياسات الاحتلالية اليومية التي تطال النساء من خلال تقييد حركة النساء ومنعهن من التنقل، والإغلاقات بالحواجز الخانقة، وهدم المنازل، وتشريد العائلات، والإفقار المتصاعد وصولاً إلى الاعتقال والملاحقة وغيرها من السياسات الاحتلالية، وهذا بدون شك ترك بصماته الثقيلة على النساء، وعلى كافة المستويات الاجتماعية و الاقتصادية والإنسانية، وهوما يؤكده المستشار القانوني لمحافظة أريحا والأغوار الدكتور/هاني ازبيدات «يوجد عنف سياسي من قبل الاحتلال ضد النساء، وهذا أمر لا يمكن تجاوزه أو القفز عنه، وهذا العنف بتزايد حسب متابعاتنا.»[1]

ومن الجدير ذكره، أن محافظة أريحا والأغوار كانت من أولى المحافظات التي قامت إسرائيل كدولة احتلال بتدشين سياساتها التوسعية الاستيطانية فيها عقب الاحتلال بأشهرٍ قليلة، وهو ما أدى بالمحصلة إلى إقامة (١٥) مستوطنة إسرائيلية ومثلها بؤر استيطانية، عوضاً عن معسكرات الجيش وأراضٍ للتدريب العسكري، وكلها أقيمت على أراضي محافظة أريحا والأغوار التي تمت مصادرتها، وتَّرحيل أصحابها منها بدواع أمنية.

واقترنت سياسة المصادرة والاستيطان مع سياسة التحكّم في مصادر المياه، حيث قامت إسرائيل «بعزل وتدمير (١٦٢) مشروعاً للري بحجج أمنية، تقع بمحاذاة ما يعرف بخط الـ (٩٠)، وحرمت الفلسطينيين من حصتهم من مياه نهر الأردن، كما منعت الفلسطينيين من حفر آبار زراعية، أو تجديد القديم منها»[2]. وبالتالي حرمان الفلسطينيين من مصدر عيشهم الرئيسي (الزراعة).

كما طالت تلك السياسات مناطق البناء والتوسع العمراني، حيث أفاد المختار سليمان أبو زايد أن قوات الاحتلال "تقوم على الدوام بمداهمة التجمعات البدوية، وتهدم البيوت والبركسات بحجة البناء غير المرخّص"[3]. وضمن السياسة ذاتها أي محاصرة التوسع الفلسطيني في الأغوار، وحصر وجودهم في بنايات بدائية مسقوفة بالزينكو، فإن سلطات الاحتلال" تمنع سكان فصايل الفوقا من البناء "لدواع أمنية" على حد زعمها "ممنوعون من البناء من قبل

١ مقابله مع الدكتور هاني زبيدات المستشار القانوني لمحافظة أريحا والأغوار.
٢ -صفحة محافظة أريحا والأغوار الإلكترونية، الاستيطان والانتهاكات الإسرائيلية .
٣ -مقابلة معمقة مع المختار ورجل الإصلاح سليمان أبو زايد بخصوص الدراسة، أيار ٢٠١٦

قوات الاحتلال وهناك إنذارات بهدم منازل في هذه المنطقة"[٤] وذلك حسب قول فاطمة عبيات رئيسة المركز النسوي في فصايل.

وعدا عن هذا وذاك من السياسات الإسرائيلية العنصرية، فقد دأبت قوات الاحتلال على التضييق والتحكّم في حركة المرور للبضائع والأفراد من خلال حواجز الاحتلال المحيطة بالمحافظة، التي يضطر المزارعون في حال إغلاقها إلى إتلاف منتوجاتهم، أو بيعها بأسعار بخسة؛ لأن السوق المحلي لا يستوعب كمية المنتوج، وهذا يترتب عليه خسارات كبيرة تصل إلى حد ترك الأرض والزراعة كمهنة، كما تشير حليمة أبو ربيع رئيسة جمعية الجفتلك التعاونية "نواجه مشكلة جديّة في الزراعة بسبب مشكلة التسويق، وانخفاض الأسعار، وقلة المياه خصوصاً في فصل الصيف، إضافة إلى وجود حاجز الحمرا الذي عندما تقوم قوات الاحتلال بإغلاقه فإننا لا نستطيع إخراج المنتوج الزراعي، ومن المعلوم أن الخضار لا تحتمل الانتظار كثيراً، مما يعني إتلافها بدون ثمن"[٥]. يذكر أنه ومنذ الانتفاضة الثانية في العام (٢٠٠٠) شكّل حاجز الحمرا العسكري أحد المعيقات الرئيسية للتواصل مع الأغوار، حيث عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى منع الدخول أوالخروج إلى مناطق الأغوار باستثناء من يحمل هوية المنطقة، جاعلة من عملية الخروج والدخول عملية إذلال ممنهجة، ومحوّلة الحاجز إلى مصيدة للقتل بتهم جاهزة.

وبالمحصلة، فإن العنف الاحتلالي آنف الذكر قد انعكس سلبا على وضع المرأة في أريحا والأغوار، وأثّـر على المجتمع وأحدث تغييرات سلبية عميقة في وضعيته، حيث السياسات الاحتلالية، التي طالت بتأثيراتها عموم بنية المجتمع المحلي، وأحدثت تغييرات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية، والمثير في الأمر أن هذه السياسات لا زالت تفعل فعلها السلبي حتى يومنا هذا ولم تتوقف؛ لأن الاحتلال ما زال قائماً على الأرض الفلسطينية، ويعيق أية سياسات تنموية تهدف لتطوير المجتمع وإنمائه داخلياً.

العنف المجتمعي

يقصد بالعنف المجتمعي أي سلوك، أو احتكاك، أو تمييز سلبي ضد النساء، وهذا السلوك من الممكن أن يحدث في مكان العمل، أو أثناء التسوق، أو أثناء التنقل في وسائل النقل العام، أو أثناء التواجد في المتنزهات، أو أثناء التواجد في تجمع سكاني عمومي، ويعد أحد أنواع العنف التي تطال المرأة، خصوصاً التي خرجت إلى الحياة العامة، وباتت تتعامل مع بيئة أخرى غير بيئة المنزل.

ظاهرياً، وكما أفادت ممثلات المؤسسات النسوية لا يبدو أن هناك عنفاً مجتمعياً ضد المرأة يسترعي الانتباه، وتسوق ممثلات المؤسسات النسوية، وممثلو المؤسسات المجتمعية أسباباً

٤ مقابلة مع فاطمة عبيات رئيسة المركز النسوي في قرية فصايل
٥ – مقابلة مع حليمة أبو ربيع رئيسة جمعية الجفتلك التعاونية

لخفوت هذا العنف أبرزها: البنية العشائرية التي تعدّ في أحد أوجهها عامل ضبط للسلوك العام، أي أن المتحدثين أنشدّوا إلى معيار أخلاقي سلوكي، حيث تبدو الاعتبارات الأخلاقية ضابطاً للسلوك المجتمعي، خصوصاً إذا كانت التجمعات السكانية تجمعها صلات قربى وعلاقات مصاهرة، لكن هذه الفرضية غيّبت بوعي أو بدون وعي الوجه الآخر للعشيرة، الذي يبدو فيه تدخل العشيرة يمتد ليطال مختلف تفاصيل حياة المرأة، ويحدد خياراتها في مختلف المواضيع. ولكي نتعمق أكثر في فحص موضوع العنف المجتمعي وحقيقة وجوده، كان لا بد من التقصي والبحث في الأسباب التي جعلت هناك من يعتقد بخلو مجتمعاتهم من العنف المجتمعي، أو وجوده في حدود مُسيطَرعليها، وبالتالي لا يبدو أنه يثير أدنى قلق لديهم. لينا ازبيدات رئيسة جمعية الزبيدات الخيرية تجيب بالقول: "لا يوجد تحرّش، أو احتكاك بالنساء، أو مضايقات اجتماعية في القرية؛ لأن القرية عبارة عن عائلة واحدة هي عائلة الزبيدات"[٦]. وهنا تبدو الخصوصية الاجتماعية هي السبب وراء غياب العنف المجتمعي، ولكن السؤال هل هذه الحالة تسحب نفسها في مناطق أخرى في المحافظة؟.

والشيء ذاته يؤكده رئيس مجلس قروي عين غزال ممدوح أبو جرار، الذي ينفي وجود أي شكل من أشكال العنف المجتمعي في قريته "لا يوجد أية إشكالات تتعلق بالعنف؛ لأن القرية كلها عبارة عن عائلة واحدة متداخلة في علاقات قرابة ومصاهرة."[٧]

وماذا عن الوسط البدوي، هل هناك أي عنف مجتمعي؟ المختار سليمان أبو زايد يجيب بالنفي، مبيّناً أنه لم يحدث ذلك لا راهناً ولا سابقاً، وهو ما يعني أن أدوات الضبط الاجتماعي كالعشيرة لا زال لها الدور الحاسم في هذا الأمر" في العائلة البدوية، ولدينا قدرة على السيطرة على الوضع الداخلي بشكل أفضل، حيث يخضع الجميع دون استثناء للقانون العشائري، وهذا ينطبق على المواضيع المختلفة على مستوى العشيرة."[٨]

وبصرف النظر عن وجهات النظر آنفة الذكر، فإنها برأيي لا تعدّ مقياساً يمكن البناء عليه، والخروج باستنتاج قاطع بأن المرأة لا تعاني من عنف مجتمعي، ولا سيما أننا نتحدث هنا عن تجمعات صغيرة لها خصوصية اجتماعية معينة تلعب دوراً في كبح العنف المجتمعي، أو جعله في حدود غير ظاهرة.

وفي الوقت ذاته، لكي تظهر الجوانب المخفية أو الوجه الآخر من الحقيقة، فقد كان لزاماً علينا أن نقرأ ما بين الأسطر لما أدلت به ممثلات المؤسسات النسوية في أريحا، والذي تنطبق عليه مواصفات العنف المجتمعي، ولكنه يندغم مع الثقافة العامة السائدة، وبالتالي يبدو أنه سلوك لا ينطوي على عنف مجتمعي في نظرهم، حيث أفادت أكثر من ممثلة مؤسسة نسوية

٦ مقابلة مع لينا زبيدات رئيسة جمعية الزبيدات النسوية الخيرية
٧ – مقابلة مع ممدوح أبو جرار رئيس مجلس قروي عين غزال
٨ – مقابلة مع المختار سليمان أبو زايد

قاعدية أن بعض الجمعيات النسوية تتجنب التعامل مع العنف ضد المرأة تحاشيا للتصادم مع العشيرة والوجوه التقليدية في المجتمع، وبعضهن أشرن إلى أن الرجال في بعض القرى ومنها الزبيدات عارضوا افتتاح جمعية نسوية، وبعد أن سلّموا بوجودها عارضوا أن يعقد أي اجتماع يجمع الرجال إلى جانب النساء في الجمعية، وبخاصة في بدايات انطلاق الجمعية، وهذا سلوك ينطوي على عنف واضح؛ لأنه يعدّ تدخلاً فظّاً في خيارات النساء. وفي قرية الجفتلك أفادت رئيسة جمعية الجفتلك التعاونية هناك أن رجال القرية قد حرّضوا من خلال سماعات الجامع/المسجد على الجمعية التعاونية في القرية، داعين إلى عدم التعاون مع الجمعية لإيجاد مقر بديل لها بعد أن استرد مالك المقر القديم للجمعية بيته بقرار محكمة. وفي قرية فصايل أفادت رئيسة المركز النسوي هناك، أن النساء واجهن تحدياً لدى افتتاح المركز النسوي مع المجتمع المحلي وصمدن.

العنف الأسري

يبدو استخدام مصطلح العنف الأسري أو العنف داخل الأسرة أكثر ملاءمة لتوصيف واقع العنف؛ لأن هذا الاستخدام يوسّع من إطار المعالجة والمنظور العام للعنف بشكل أشمل، فهو بهذه الطريقة يلقي الضوء على أي عنف، وكل عنف ممارس في إطار الأسرة، سواء من قِبَل الأزواج ضد الزوجات أو العكس، أوالعنف الذي يطال الأطفال في إطار الأسرة، وبالتالي فهذا التحديد يوضح معالم الإشكالية بأنها إشكالية ذات بعدين متشابكين وليست ذات بعد واحد فقط كما يشاع بشكل خاطىء.

وما سبق ذكره من توضيح لا ينفي حقيقة باتت مؤكدة من خلال عمليات البحث، والتقصي، والدراسات والمسوح الاجتماعية، وهي أن العنف الأسري المتسيّد في المجتمع الفلسطيني هو في جوهره عنف ضد المرأة والذي يطالها بأشكال مختلفة: من العنف الجسدي إلى اللفظي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي، ويصل هذا العنف إلى حد قتل النساء بحجج وذرائع مختلفة تحت مسمى الشرف أوغيره، ولكنه في الواقع عنف مبني على النوع الاجتماعي.

عنف نسوي يعكس الاتجاه

في محافظة أريحا والأغوار يُفاجأ الباحث في موضوع العنف ضد المرأة بسماع شيء غير مألوف بمجرد طرحه لفكرة الدراسة التي نحن بصددها، إذ يباغته المستمع أو المعني بالمقابلة خصوصاً إذا كان رجلاً بسؤال لماذا تقومون بهذه الدراسة؟ ألا تعلمون أن محافظة أريحا والأغوارهي من المحافظات التي لم يسجل فيها حالة قتل واحدة للنساء بل العكس هو الحاصل، إذ سُجّل فيها حالات قتل ضد الرجال؟ وبهذا الحديث المباغت تبدو المعادلة مقلوبة، وتبدو النساء في موقع الاتهام نتيجة مقتل أربعة من الأزواج في المحافظة خلال السنوات الأخيرة، كما أفاد الدكتورهاني زبيدات المستشارالقانوني لمحافظة أريحا والأغوار» لم تُسجّل أية عمليات قتل للنساء في محافظة أريحا على خلفية الشرف، والملاحظ أن أربعة رجال خلال السنوات الثلاث

الأخيرة قد قتلوا من قِبَل زوجاتهم على خلفية خيانة زوجية والرغبة بالزواج من أخريات «[٩].

وفي السياق ذاته يقول يوسف مناصرة رئيس لجنة خدمات مخيم عين السلطان: "يوجد عنف أسري في المخيم ولكنه قليل، والعنف اللفظي هو الأبرز. قُتل رجل قَبل ثلاث سنوات هنا في المخيم على يد زوجته، وهذا لعب دوراً في التقليل من العنف؛ لأنه على ما يبدو خلق حالة من الخوف لدى الرجال"[١٠].

كذلك الأمر حيث أجاب أمين سر إقليم حركة فتح في محافظة أريحا والأغوار جهاد أبو العسل "في أريحا هناك عنف أعلى ضد الرجال منه ضد النساء، وقد قتل (٤) رجال في أريحا على يد نساء، بينما لم تقتل أية امراة على يد زوجها أو أقاربها"[١١].

ورفضاً لفرضية العنف المسبقة ضد النساء، والميل لاعتماد فرضية العنف الأسري لكي تعطى فرصة لفهم معادلة العنف بشكل صحيح، قالت مسؤولة الشباب في إقليم حركة فتح والمرشدة الاجتماعية السابقة في سلك التربية والتعليم ميسون براهمة: "أنا أرفض مسلّمة أن النساء دائماً معنّفات هذا المفهوم خاطىء، وهناك نساء يعنّفن أزواجهن، إضافة إلى أن سلوك المرأة يمكن أن يسهم في التخفيف من العنف الأسري أو يُسعّره ويزيده، وهذا يعتمد على الذكاء والفطنة والقدرة على امتصاص الغضب"[١٢]. وهنا لا خلاف حول القسم الأول من إجابة (براهمة) أن المرأة قد تقف في صف المعنِّفين (بكسر العين)، ولكن هذه الفرضية ليست مظهراً رئيسياً، أما في القسم الثاني من الإجابة فإن (براهمة) تعطي وزناً أكبر لسلوك المرأة وتصرفها مع الزوج، وبالتالي فهي تحمّلها المسؤولية في العنف الممارس ضدها، وتفترض مسبقاً أن المرأة التي تتعرض للتعنيف تمتلك الوعي والمهارة الكافيين لكي تتعامل باحتراف مع عصبية الزوج الغاضب وتمتص غضبه!!.

عنف مسكوت عنه ضد المرأة

مقتل عدد من الرجال على أيدي زوجاتهم يجب أن لا يلغي على الإطلاق حقيقة وجود عنف متعدد الأوجه والأشكال يطال المرأة، ولا سيما داخل الأسره، فبعضه كُشف عنه النقاب من خلال إفصاح النساء المعنّفات أنفسهن، وبعضه الآخر وهو الأهم في نظرغالبية ممثلي وممثلات المؤسسات النسوية والمجتمعية لا زال مخفياً. أما السؤال لماذا بقي مسكوتاً عنه، ولماذا تصمت النساء على عنف يمسهن في الصميم بوصفهن مواطنات لهن حقوق محميّة بالقانون؟، وهل العرف الاجتماعي يغلب بالنسبة للنساء على القانون، أم أن هناك أسباباً أخرى ؟

٩ مقابلة مع هاني زبيدات المستشار القانوني في محافظة أريحا
١٠ مقابلة مع يوسف مناصرة رئيس لجنة خدمات مخيم عين السلطان
١١ –مقابلة مع جهاد أبو العسل أمين سر إقليم فتح بأريحا
١٢ –مقابلة مع ميسون براهمة مسؤولة ملف الشباب في إقليم فتح بأريحا

لم يتردد الإعلامي فتحي براهمة مدير تلفزيون فلسطين ورئيس الهيئة الإدارية لنادي أريحا بالإجابة عن سؤال: هل يوجد عنف ضد النساء في أريحا؟، حيث ردّ قائلا: «نعم هناك عنف، وأعتقد أن من أسباب العنف هي ثقافتنا واعتبارها جزءاً من الرجولة، وأن دوري في البيت يتطلب تحديد دورالمرأة، ومطلوب تحديد هذا المفهوم ما بين ثقافة المجتمع وثقافة الضرب وتوعية الأب؛ لأن سلوكه ينعكس على الأبناء. وبقناعتي إن الموضوع معقد ولا يمكن أن نفتي به بسهولة، وبالتالي نعود إلى نقطة البدء وهي رفع درجة الوعي حول مخاطر العنف وسلبياته، وهذا يجب أن يتوجّه إلى الرجل أيضا.»[١٣]

أما الباحثة في العيادة القانونية لجامعة الاستقلال رنا العاصي، فتقرّ أن هناك عنفاً يمارس ضد النساء في المحافظة بكل أشكاله "وأبرز أنواع العنف التي وصلتنا هي حالات عنف جسدي سواء ضرب من الزوج، أو من الأب، أو الأخ، وأغلبها بسبب الميراث، وهنا لابد من الإشارة إلى أن السيدة المعنّفة التي كانت تتوجه لنا تأتي لغايات الفضفضة أكثر، وكانت (تتوسل أن لا أوثق كلامها) وذلك خوفاً من أن يعلم زوجها، أو أهلها." وتضيف (رنا): "أما بالنسبه للعنف المسجّل فهو لايقارن بالنسبة لحالات العنف المخفيّة، فمن خلال الزيارات الميدانية فوجئنا بأن حالات العنف المخفي أكثر بكثير من العنف المعلن."[١٤]

أما الوجه الآخر للإشكالية المتعلقة بالعنف الممارس على النساء، فيتجلى في جهل النساء بأن استخدام بعض الألفاظ الجارحة، أوالحاطّة بالكرامة من قبل الأزواج هي عنف، أو أنهن بتن يعتبرنه أمراً اعتيادياً بحكم الثقافة السائدة في المحيط الاجتماعي، وبهذا الصدد تقول نجاة ارميلية رئيسة جمعية تنمية الديوك- النويعمة النسائية الخيرية: "هناك عنف لفظي وهو الأبرز، ولكن ربات البيوت في المنطقة غالباً ما يتعرضن لهذا العنف، لكنهن لا يعتبرنه أمرا مهماً، وهناك أيضا عنف جسدي لكنه أقل من السابق بسبب التمكين الاقتصادي للنساء والتوعية"[١٥].

أما المديرة التنفيذية في المركز النسوي التابع للجنة الخدمات في مخيم عين السلطان ميسر وقاد، وتوضيحاً لكيفية معرفتهم بالعنف الممارس ضد النساء قالت: "نتدخل في قضية العنف ضد النساء، ويتم ذلك عندما تلجأ إلينا سيدة معنّفة، حيث نقوم بداية بتقديم الإرشاد النفسي لها من خلال المرشدة النفسية، ونحولها إلى عيادة خاصة كمكان مخصص ومؤهل لاستقبال الحالات المعنّفة، والحفاظ على الخصوصية." وتضيف: "العنف السائد في مخيم عين السلطان هو اللفظي، وللأسف فإن كثيراً من النساء يعتبرن الألفاظ النابية والمسيئة شيئاً عادياً وليس عنفاً"[١٦].

١٣ مقابلة مع فتحي براهمة مدير تلفزيون فلسطين ورئيس الهيئة الإدارية لنادي أريحا الرياضي
١٤ مقابلة مع رنا العاصي منسقة العيادة القانونية في جامعة الاستقلال.
١٥ -مقابلة مع نجاة ارميلية رئيسة جمعية تنمية الديوك النويعمة النسائية الخيرية
١٦ -مقابلة مع ميسر وقاد المديرة التنفيذية للمركز النسوي في مخيم عين السلطان

وحول تكاملية دور المؤسسات في متابعة النساء المعنّفات، تشرح هبة بالو المرشدة النفسية في مديرية صحة أريحا الامر على النحو التالي: "نحن نستقبل الحالات المحولة لنا من بيت الطوارىء في أريحا للتقييم العام، وإجراء الفحوص الطبية الشاملة، ويتم تقييم الحالة من ناحية صحية واحتياجاتها وحالتها، وخلال عام (٢٠١٥) استقبلنا (٢٥) حالة من بيت الطوارىء بأريحا. وهناك حالات تأتي مباشرة إلى المديرية، وفي هذه الحالة نقوم بتقييمها نفسياً، وفحص احتياجاتها النفسية، أو تقديم العلاج الدوائي لها، وبعد فحص الطبيب النفسي لها يتم تحديد ما إذا كانت بحاجة إلى دعم نفسي أم لا". وتضيف (بالو): "الحالات المحولة من الشؤون هي الأكثر من حيث عدد النساء المعنّفات الموثق في الوزارة، يلي ذلك الحالات التي تأتينا فردياً طلباً للمساعدة العلاجية ولكننا نكتشف أنها معنّفة"[١٧].

ومما سبق يتضح، أن العنف بكل أشكاله يمارس ضد النساء في محافظة أريحا والأغوار، وهناك تباين بين مؤسسة وأخرى في تقديرها للشكل الأبرز للعنف، ارتباطا بخصوصية كل موقع وتجمع سكاني من جهة، وبحسب تكرار حالات العنف لديها من جهة ثانية، كما يتضح أن هناك خشية من النساء في الإفصاح عن العنف تحسّباً لإشكالات مع الزوج أو المحيط الاجتماعي، وهذا الخوف بدون شك يستفيد منه الرجال الذين يعنّفون زوجاتهم في الإمعان أكثر في عنفهم؛ لأن خوف النساء في وجهه الآخر هو بمثابة حماية للرجال المعنِّفين (بكسر النون).

من هي الأطراف التي تتشارك في متابعة المعنّفات؟

بما أن مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي لم تكن مجرد غيمة صيف عابرة، بل هي حالة دائمة ومقيمة في المجتمع الريحاوي، مثلما هي حالة دائمة ومقيمة في المجتمع الفلسطيني عموماً، وبما أنه من الصعب أن تتحمل جهة لوحدها أعباء مناهضة العنف، أو أن تقرر جهة ما بشكل منفرد في موضوع النساء اللواتي يتعرضن لعنف أسري، وبخاصة إذا ما كانت الحالات تستدعي إجراءات أكثر من مجرد إرشاد وتوعية، كأن يحتجن إلى توفير حماية، أو غيره من الإجراءات، لذا فقد توافقت الأطراف المعنية وفقاً للقانون والاختصاص بالعمل على قاعدة الشراكة والتكاملية.

والسؤال المطروح الآن، من هي الأطراف المؤتلفة في اللجنة المشرفة على النساء المعنّفات في أريحا؟ والإجابةهي: محافظة أريحا والأغوار، ووزارة التنمية الاجتماعية، وشرطة المحافظة من خلال وحدة حماية الأسرة، والبيت الآمن (بيت الطوارىء).

وعلى المستوى التطبيقي، فإنه وبمجرد أن تصل حالة عنف إلى أحد الأطراف المعنية، فإنها تخضع لجملة من الإجراءات المتفاوتة، فبعض الحالات يمكن أن تحل مشكلتها من خلال الإرشاد والتوجيه، فيما الحالات الأكثر تعقيداً فإنها تحتاج إلى إجراءات متعددة وصولاً إلى تحويلها لملاذ آمن، أي إلى بيت الطوارىء بأريحا، الذي يتبع لمركزالمرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والذي

١٧ –مقابلة مع هبة بالو المرشدة النفسية في مديرية صحة أريحا

يقدم خدمة الإيواء للنساء المعنّفات المحوّلات من المؤسسات الحكومية التي تمتلك صلاحية التحويل وهي: الشرطة، ووزارة التنمية الاجتماعية، والمحافظة.

وتعمل الأطراف المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة بتوافق تعتبره كافياً إلى حد يسمح بالشراكة الفعلية كما يقول المستشار القانوني لمحافظة أريحا والأغوار: «نشارك في الخدمات التي تقدم للنساء المعنّفات، أو اللواتي يتهددهن الخطر لبيت الطوارىء بالتعاون مع الشركاء وهم: وزارة التنمية الاجتماعية، والشرطة، وبيت الطوارىء»[١٨]؛ وبهذا الصدد وتأكيداً على التوجه لمأسسة شراكة هذه الأطراف التي تم ذكرها، فقد دخلت تلك الأطراف في صياغة بروتوكول مكتوب، وهو بمثابة لائحة ناظمة تحدد الأدوار والمسؤوليات المباشرة على المستوى المحلي، لكن الأمور توقفت عند حد معين دون أن تستكمل كما يقول المستشار القانوني للمحافظة.

أما مديرة دائرة المرأة والطفل ومشروع تواصل في المحافظة سماح سلمان فتُفصل في الإجراءات المتبعة مع النساء المعنّفات، إذ تقول: «نستقبل الحالة ونوثقها ونحدد درجة الخطورة ونعمل كاطراف بروح الفريق .»[١٩]

وفي السياق ذاته، تحدّث مدير عام وزارة التنمية الاجتماعية سليمان بشارات عن آلية التواصل والتنسيق والمتابعة في موضوع العنف ضد النساء "ننسق مع الأطراف الشريكة في قضية العنف ضد النساء وهي: الشرطة، والمحافظة، وبيت الطوارىء في الخدمات القانونية، وتوفير الحماية والإيواء. وبالنسبة لنا كوزارة فإن مهمتنا في حماية النساء المعنّفات تتمثل في "توفير الخدمة، وتقديم استشارات قانونية، وجلسات من قبل المرشدة الاجتماعية، ومن ثم إعادة دمج في المجتمع"[٢٠].

وحول آلية التحويل إلى بيت الطوارىء تقول أمينة جرادات المرشدة الاجتماعية هناك: "يستقبل البيت النزيلات عن طريق الشؤون الاجتماعية أو الشرطة، وبمجرد وصول النزيلة لبيت الطوارىء يتم إعداد دراسة شاملة عن النزيلة بهدف الوقوف على مختلف التفاصيل المتعلقة بها، وبما يساعد الجهات والأطراف المعنيّة في اتخاذ القرار الصحيح بما يتعلق بمستقبلها"[٢١].

العنف ضد النساء والشكل الأكثر انتشاراً

بعملية إجرائية بسيطة على بعض الأدبيات والمسوحات تبيّن أن محافظة أريحا والأغوار، وخلال المسح الذي قام به جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني عام (٢٠١١) سجّلت أعلى نسبة عنف ضد المرأة، وتبيّن أن (٤٧٪) من الأزواج يمارسون عنفاً ضد زوجاتهم، وبالتالي فإن طرح السؤال

١٨ – مقابلة مع هاني زبيدات.
١٩ مقابلة مع سماح السلمان مديرة دائرة المرأة والطفل في محافظة أريحا
٢٠ مقابلة مع سليمان بشارات مدير عام وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة أريحا
٢١ مقابلة مع أمينة جرادات الاختصاصية الاجتماعية في بيت الطوارىء بأريحا

يبدو ضرورياً فيما إذا كان العنف في وتيرة تصاعدية منذ ذلك الوقت أم أنه شهد تراجعاً؟. إن تحديد المنحنى البياني لمسار العنف أمر ضروري من الناحية المنهجية، لكي تصل الدراسة إلى استخلاصات وتعميمات بهذا الشأن، وبالتالي لا بد من الاعتماد على لغة الأرقام من خلال قاعدة المعلومات التي يجب أن تكون متوافرة لدى الجمعيات والمؤسسات المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة.

ولكن إشكالية البحث في البيانات تقود إلى إشكالية أخرى تتمثل في أن البيانات والمعطيات المتوافرة لدى مؤسسات أريحا الحكومية كالشرطة، أو المحافظة، أو وزارة التنمية الاجتماعية، لا تقتصر على المحافظة فقط، بل في غالبيتها من خارج المحافظة، وتم تحويلها إلى البيت الآمن، أو بيت الطوارىء الموجود في أريحا من أجل الحماية المؤقتة، وطالما أنها دخلت بيت الطوارىء لمدة شهر فإنها ستدون لدى الجهات الشريكة بوصفها حالة تم متابعتها، لذلك تعامل الباحث بحذر شديد مع الأرقام والمعطيات التي تم تقديمها بوصفها محصلة سنوية للعنف في أريحا للاعتبار آنف الذكر، إضافة إلى اعتبار آخر لا يقل أهمية عمّا سبقه والمتمثل في يقينية مختلف المؤسسات والأطراف التي تتعامل بقضية العنف ضد النساء، أن ما يصل للمؤسسات بكل مسمياتها وعناوينها لا يعكس إلا نسبة ضئيلة، أو لايغطي إلا مساحة محدودة من العنف الواقعي، نتيجة التكتم وخوف النساء من الإفصاح، أو الكشف عمّا يواجهنه من عنف. "أما بالنسبه للعنف المسجل فهو لايقارن بالنسبه لحالات العنف المخفيّة، فمن خلال الزيارات الميدانيه فوجئنا بأن حالات العنف المخفي أكثر بكثير من العنف المعلن"[٢٢].

في ضوء ما تقدّم، فإن ما سبق ذكره من إشكالات ومعضلات، وبالتالي ما أدلت به ممثلات المؤسسات النسوية، ومسؤولو الدوائر الحكومية المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، هو في واقع الأمر توثيق لبيانات مبنية على متابعة مؤسساتهم، ومع استجماع عناصر الصورة ككل من خلال كافة المقابلات وعملية الرصد والتوثيق، يمكن رسم مؤشرات حول اتجاهات العنف والشكل الأكثر شيوعاً في وسط النساء، وهذه المؤشرات كافية للمهتمين لكي ينطلقوا منها كأساس لأية معالجة مستقبلية، ولا سيما أن الوضعية التي واجهها الباحث في أريحا والأغوار هي حالة عامة في مختلف المحافظات، إذ نتيجة غياب مرصد وطني مختص بالعنف ضد النساء في فلسطين، يجعل موضوع وجود قاعدة بيانات موثقة ومدققة، يمكن من خلالها رسم منحنى بياني للعنف أمراً يحتمل الجدل ويبقى بعيداً عن اليقينية العلمية الحاسمة، الأمر الذي يتطلب العمل وبجدية ودون تباطؤ لإيجاد مرصدٍ وطني لرصد العنف وتوثيقه ضد النساء بأسرع وقت ممكن باعتباره أولوية وضرورة في آن معاً.

مستشار المحافظة القانوني ومن موقع المتابعة التفصيلية لهذا الملف يعتقد جازماً "أن العنف يتزايد في المحافظة، ويتجلى في ارتفاع حالات الطلاق وحالات النساء المشرّدات. ويضيف بأن

٢٢ مقابلة مع رنا العاصي

الشكل الأكثر انتشاراً للعنف هو العنف اللفظي، لم نبلّغ عن حالات عنف جنسي بين المحارم بالرغم من إدراكنا بوجود ذلك، لكن لا تصل قضايا حول الموضوع، وأنا مقتنع أن الموجود حول العنف الجنسي والاغتصاب أعلى مما يصلنا"[٢٣].

في المقابل فإن نائب مدير وحدة حماية الأسرة في شرطة محافظة أريحا والأغوار يبدو اكثرتفاؤلاً بقوله: "إن العنف ضد النساء قد تراجع في السنتين الأخيرتين"، مستنداً في ذلك إلى السجلات التي وثقتها وحدة حماية الأسرة في الشرطة للحالات التي تابعتها أو تقدمت بشكوى، حيث وثقت (٧٠) حالة عنف في عام (٢٠١٤)، و (٦٢) حالة في عام (٢٠١٥)، و (٢٣) حالة عنف في الربع الأول من عام ٢٠١٦". ويضيف النقيب (شيش) إن "الشكل الأبرز للعنف في المحافظة هو العنف البدني، يليه اللفظي، أما العنف الجنسي فإن المعروف منه قليل جداً ومتعلق بالتحرش بالأطفال. أما الاغتصاب فقد وصلتنا حالة واحدة وتنازلت عن حقها من خلال مقابل مادي. وتقديري أن مايقارب الـ (٨٠٪) من قضايا العنف التي تحصل في المجتمع المحلي تسجل لدى جهات الاختصاص باستثناء حالات العنف الجنسي فتبقى طي الكتمان"[٢٤].

أما رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في أريحا نادرة المغربي فتقول: "تصلنا حالات معنّفة من خلال زيارات فردية، ومن خلال مؤسسات عامة، لكن العنف بكل أشكاله في تصاعد، والعنف الاجتماعي والاقتصادي هما الأبرز من خلال الحالات التي تصلنا. وتستطرد أن ما يصل للمؤسسات المعنية لا يشكل أكثر من (٥٠٪) من واقع العنف الفعلي، والسبب الخوف وتفضيل السكوت"[٢٥].

وفصلت مديرة دائرة المرأة في المحافظة آلية عمل المؤسسات مع المعنّفات على النحو التالي: "نستقبل الحالة ونوثقها ونحدد درجة الخطورة، وإذا لم تكن بحاجة نعيدها إلى أهلها، أما إذا كانت بحاجة إلى حماية فإننا نحيلها إلى البيت الآمن، وبعد ثلاثة أيام ترسل لنا أمينة – الاختصاصية الاجتماعية في بيت الطوارىء– تقريراً مفصّلاً بحالتها. وتضيف (السلمان): إن المحافظة استقبلت في العام ٢٠١٥ (٦٨) حالة، (٥٢) حالة منهن تم إعادة دمجهن والباقي حالات قضائية ، والأبرز في العنف ضد النساء هو العنف الاقتصادي"[٢٦].

وتقول مديرة جمعية الشابات المسيحية في محافظة أريحا نظر حلتة: إن العنف اللفظي هو الأكثر انتشاراً، وتشير إلى أن الوصول إلى النساء المعنّفات يتم أثناء التدريبات والندوات خصوصا في ورش التثقيف الصحي من قبل مرشدات الجمعية، والشكل الأكثر انتشاراً هو العنف اللفظي والتحكم من الناحية الاقتصادية من خلال التحكم بالمصروف، وغياب الاستقلالية»[٢٧].

٢٣ مقابلة مع هاني زبيدات المستشار القانوني لمحافظة أريحا
٢٤ مقابلة مع النقيب أحمد الشيش، نائب مدير وحدة حماية الأسرة في شرطة أريحا
٢٥ –مقابلة مع رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في أريحا/ عضو فريق دمج النوع الاجتماعي في قطاع الأمن لحماية النساء
٢٦ مقابلة مع سماح السلمان
٢٧ مقابلة مع نظر حلتة مديرة جمعية الشابات المسيحية بأريحا

من جهتها أوضحت ألفت العالم مسؤولة الصحة النفسية في عيادة وكالة الغوث بمخيم عقبة جبر أن العيادة تتابع النساء المعنّفات "نتابع الحالات المحولة من إدارة الوكالة، والشيء نفسه في حال تحويلها إلى الشؤون، حيث نقوم بالتحويل من خلال مديرة الإرشاد النسوي، وترى أن أبرز أشكال العنف المنتشرة في مخيم عقبة جبر والمنطقة المحيطة هو: الإيذاء الجسدي، يليه العنف اللفظي والنفسي"[٢٨].

وتعتبر رئيسة جمعية الجفتلك التعاونية فاطمة أبو ربيع أن العنف ضد المرأة والضرب في المجتمع المحلي يعتبران من الأمور الاعتيادية، وتقر بوقوع عنف على النساء في القرية، ولكن "الأغلبية من النساء اللواتي يتم تعنيفهن من أزواجهن يفضلن الصمت، ونحن ننصحهن بالصمت لأن المجتمع المحلي لا يتقبل أن تتوجه النساء بشكوى للشرطة، ويتقبل ضرب المرأة وتعنيفها ويعتبره أمراً طبيعياً"[٢٩].

من جهتها تقول رئيسة المركز النسوي في قرية فصايل فاطمة عبيات إن "العنف اللفظي هو السائد في القرية، وتشير إلى أشكال جديدة من العنف، حيث يوجد في القرية زواج مبكر بشكل لافت للنظر، وكذلك تعدد زوجات" الزواج المبكر بسبب التعليم المختلط، ومحاولة الأهل تزويج الفتيات لإخراجهن من المدرسة"، وهذا بدون شك يندرج تحت مسمى العنف الاجتماعي والحرمان من اختيار مستقبل آمن للفتيات بحجج واهية، ولا سيما أن التعليم المختلط في قرية فصايل لم ينتج عنه أية مشكلة أخلاقية أو اجتماعية حسب ما أفادت به عضوات المركز النسوي في فصايل.

ويجزم الدكتور مكي مدير مؤسسة جايكا اليابانية في أريحا أن العنف ضد النساء ارتفع منسوبه في المحافظة بعد مجيء السلطة الوطنية "ارتفعت نسبة العنف في محافظة أريحا والأغوار بعد العام (٩٤)، وهي متفاوتة ما بين منطقة وأخرى، حيث كان لدينا قبل العام (٩٤) أمان داخلي، والعنف الأسري ارتبط بالظرف السياسي والوضع الاقتصادي، وبرأيه إن العنف الجنسي محدود، والعنف الجسدي في السابق لم يكن موجوداً، وهذا مرتبط بعوامل أساسية في المجتمع ففياب البعد الوطني مثلاً يعدّ من العوامل المهمة والمؤثرة، حيث كان البعد الوطني سابقاً عامل تماسك عائلي وأسري، وغيابه أو تراجعه أسهم في توليد ظواهر مستجدة مثل العنف وسواه"[٣٠].

وتعتقد ميسون براهمة عضو إقليم فتح بأريحا، وبحكم عملها السابق بوصفها مرشدة في التربية والتعليم، أن هناك إشكالية ما في مسألة العنف" وإلا بماذا يفسر أن العنف يزداد بشكل عام في المجتمع بالرغم من الجهود التي تبذل من قبل العديد من المؤسسات والفعاليات؟. وتضيف

٢٨ مقابلة مع ألفت العالم اختصاصية اجتماعية نفسية في عيادة الوكالة
٢٩ مقابلة مع فاطمة أبو ربيع رئيسة جمعية الجفتلك التعاونية
٣٠ –مقابلة مع الدكتور عبد الناصر مكي مدير عام مؤسسة جايكا اليابانية في أريحا

إن هناك شيئاً خاطئاً في المعالجة والتوعية، حيث المردود لا يتناسب مع الجهود المبذولة، أدرك أن التغيير في المفاهيم أمر يحتاج إلى وقت أطول، ومع هذا يبقى السؤال مطروحاً حول تزايد العنف" [٣١]. إن سؤال (براهمة) مشروع ويستحق المناقشة، ولا سيما أن موضوع العنف ضد النساء بات يحتل مساحات واسعة من أجندات المؤسسات الأهلية النسوية وغيرها، إضافة إلى الوزارات والهيئات الحكومية التي هي الأخرى طورت في مناهجها وبرامجها الكثير بشأن مواجهة العنف ضد المرأة، لكن معطيات الواقع لا زالت تشير إلى أن منسوب العنف ضد المرأة في ارتفاع ، وهو ما يتطلب وقفات تقييمية شاملة لتحديد مكامن الخلل في منهجيات العمل.

ويتوافق الإعلامي والنقابي علي السنتريسي مع براهمة في ان خللاً ما ينتاب عمل المؤسسات التي تعمل على مناهضة العنف ضد المرأة، ويرى أن العنف يتزايد منسوبه في المجتمع والأسباب أن نتائج عمل المؤسسات المناهضة للعنف تقود إلى هدم الأسرة بدلاً من حمايتها؛ لأنه يذهب إلى رفع مكانة المرأة إلى مستوى السيطرة ومعظم أسرنا تفتقد للحب"!![٣٢]، وعلى ما يبدو فإن الإعلامي السنتريسي ينظر نظرة سلبية للغاية تجاه المؤسسات الأهلية النسوية، ويشير بأصبع الاتهام لها بأنها المسؤولة عن العنف؛ لأنها في نظره اعتمدت منهجية عمل تقوم على أساس استهداف المرأة دون الرجل، وهو ما فاقم من الإشكالية القائمة بدلاً من البحث عن حلول ناجعة لها.

المختار خليل أبو داهوك مختار البدو في منطقة مخيم عقبة جبر (وهو مختا ر أباً عن جد)، ومن المتابعين لمواضيع اجتماعية مختلفة ومنها العنف ضد النساء، ومن واقع تجربته الطويلة بهذا الشأن يرى ان «العنف في الواقع أكثر بكثير مما يصلنا لأن كثيراً من قضايا العنف الأسري تبقى في إطار الأسرة، وتنتهي دون معرفة أحد بها»[٣٣]. ووجهة نظر المختار أبو داهوك ليست الوحيدة بهذا الخصوص، بل هناك وجهة نظر أغلبية في أريحا سواء من ممثلي المؤسسات الرسمية أو النسوية القاعدية تشاركه وجهة النظر هذه، وهي مستندة في ذلك إلى تجاربها وما تسمعه من المحيط الاجتماعي، كما تبني وجهة نظرها على قراءتها للواقع الاجتماعي الثقافي في البلد والمجتمع المحلي، الذي تميل النساء فيه إلى الصمت والقبول بدور الضحية على أن تواجه العنف.

وحول الأسباب التي تدفع النساء إلى السكوت والقبول بالظلم والقمع، تقول مديرة جمعية الشابات المسيحية بأريحا: "كثير من النساء تفضل السكوت على العنف الممارس بحقها تجنباً للفضيحة التي يمكن أن تدخلها في مشكلة أكبر"[٣٤]. وبدون شك فإن مثل هذا التفكير موجود في أوساط الكثير من النساء في أريحا وفي غيرها، حيث تعتقد النساء ان السكوت على الظلم

٣١ مقابلة مع براهمة
٣٢ مقابلة مع علي السنتريسي
٣٣ مقابلة مع المختار خليل الداهوك
٣٤ مقابلة مع نظر حلتة

أقل كلفة فيما لو كشف الأمر وعلم زوجها بأنها أبلغت جهات خارج الأسرة عن وضعها وتعنيفها.

ومما تقدّم يمكن الاستنتاج أن العنف ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار هو عنف مستوطن وهو في تصاعد كما أكد أكثرية المتحدثين، وهو عنف كامن تحت السطح وفي أية لحظة من الممكن له أن يظهر ويطل برأسه من خلال أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة، وهذا التمويه في شكل ظهوره يعود إلى طبيعة المجتمع وكيف ينظر لنفسه، حيث لا تزال أغلبية أعضاء المجتمع رجالا ونساء يعتقدون أن إفشاء موضوع العنف يعدّ إفشاء لأسرار داخلية ليس مسموحاً البوح بها، أو إعلام جهات ما بها، حتى لو كانت جهات اختصاص، نتيجة التخوفات من ردود الأفعال، أوعدم الثقة بأن ما يقال أو يكشف عنه النقاب سيبقى في إطارالسرية، وهو ما يحتاج إلى جهود كبيرة من قبل العاملين والخبراء في مجال الإرشاد والتربية لكي يبددوا أية أوهام أو مخاوف من جهة، ومن جهة ثانية إقناع النساء أن ثمن السكوت نتائجه أوخم بكثير من الإفصاح وقول الحقيقة، وهنا لا أميل إلى جلد النساء أو لومهمن على استلابهن، بل أرى أن الوسيلة الوحيدة لمغادرة دائرة الخوف الاجتماعي إلى دائرة الأمان ومواجهة المعتدي والمعنِّف هي بالتمتين، والتمكين، وتعزيز الثقة بالذات وبشبكة الأمان التي تعمل في إطار الحماية القانونية والاجتماعية.

أسباب العنف ضد المرأة

ما هي الأسباب التي تقف وراء العنف أو التي تدفع إلى استخدام العنف بكل أشكاله ضد النساء؟، وهل الأسباب التي يمكن حصرها وتحديدها هي أسباب ثابتة ومطلقة الفعل أم متغيرة؟، أليس مستبعداً أن تتوالد أسباب أخرى للعنف في قادم الأيام تختلف عن الأسباب المولّدة للعنف راهناً؟. إن طرح هذه الأسئلة في واقع الأمر لا يستهدف الاستعراض الكلامي، بل لكي يوسع دائرة التفكير، وبالتالي ينبغي أن يدرك القارىء والمتابع والمهتم بموضوع العنف ضد النساء أن الحديث يدور عن أسباب العنف بما هو قائم وراهن، ولا يوجد أية ضمانة أن هذه الأسباب المولدة للعنف راهناً في محافظة أريحا والأغوار ستبقى هي ذاتها مستقبلاً، ربما يستمر تأثير بعضها وانتفاء بعضها الآخر، وربما تغيب كلياً ليأتي غيرها تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمناخ العام في المجتمع.

ولدى طرح السؤال حول أسباب العنف ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار، فقد تعددت الإجابات ارتباطا بقراءة كل شخص وخبرته، أو بفاعل اجتماعي، لكنها مع ذلك التنوع والاختلاف تقاطعت فيما بينها في عناوين رئيسية أبرزها: العامل الثقافي، تلاه في التأثير العامل الاقتصادي، ومن ثم المناخ العام والضغوط المتأتية عنه.

فيما يلي تلخيصاً بتصرف وليس حرفياً لأبرز أسباب العنف ضد النساء في محافظة أريحا والأغوار كما جاءت على لسان ممثلات المؤسسات النسوية، والجمعيات النسائية القاعدية، ومدراء المؤسسات المجتمعية أو الحكومية المعنية بهذا العنوان، والذين تمّت مقابلتهم بشأن الدراسة، وهي على النحو الآتي:

- أسباب ثقافية: حمّلت الأغلبية العامل الثقافي المسؤولية الأكبر في توليد العنف الأسري، معتبرين أن الثقافة المجتمعية السائدة هي ثقافة ذكورية أبوية، تقوم على أساس تمييزي من خلال نظرتها السلبية تجاه المرأة، ووضعها في مكانة دونية عن الرجل. وفي محافظة أريحا حيث يبدو المجتمع أقرب إلى مجتمع فلاحي تحكمه العقلية العشائرية، فهو يدين بثقافة تقليدية أبوية تؤكد هيمنة الرجل على مقدرات الأسرة وخياراتها عموماً، وتعكس رغبة الرجل في ممارسة سلطته المطلقة على المرأة والأسرة عموماً، بعيداً عن أطر الحوار بل بمنطق الفرض، وبالتالي فإن أي رد فعل نسائي لا يتفق وثقافة الفرض هذه سيقود إلى حالة عنف وغضب تجاه المرأة؛ لأنه وضمن هذه الثقافة أو المنظور الثقافي فإن الرجل هو الآمر الناهي، وكلمته يجب أن تسمع وتطاع، وأن أية ممانعة أو تردد في التلبية والاستجابة لنظامه الأوامري يعدّ تمرداً بنظره، ولكي تتجنب المرأة أي عنف محتمل عليها أن تكون استجابتها ممهورة بابتسامة واضحة وبعض عبارات المديح من قبلها كي لا يعتبره تحدياً لسلطته - وجبروته الموهوم- وتزداد ردود فعل الرجل العنيفة إذا ما رأى في سلوك المرأة أو تعبيراتها تمرداً على سلطاته الموروثة.

والمثير في الأمر أن تلك الإشكالية الثقافية التي تعتبر في نظر المهتمين بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي أساس كل الشرور في إطار الأسرة، لأنه يتم توريثها من الآباء إلى الأبناء طالما أن البيئة الثقافية التقليدية هي المهيمنة، وطالما أن التعليم لا يغير واقعياً من ذهنية هؤلاء الأبناء، وأن التثقيف الذي تديره بعض المؤسسات النسوية والمجتمعية حول العنف ضد النساء يستثني الرجال والذكور عموماً ويركز على النساء.

في أريحا ثمة وجود لبيئات ثقافية متعددة بوصفها انعكاساً لواقع اجتماعي اقتصادي، وهذا ناجم عن التداخل بين هويات ثانوية متعددة الأوجه، فالتجمعات البدوية ولا سيما التجمعات العشوائية يبدو أنها تعيش في أقصى درجات التهميش، بعيداً عن اي مظهر من مظاهر الحماية أو البنى المجتمعية، إضافة إلى عدم قدرة تلك التجمعات للوصول إلى الخدمات سواء التوعوية أو الحمائية، وهذا ليس ذنبهم بطبيعة الحال بل بسبب الظروف العامة، وقصور سياسات الحكومة تجاههم، وبالتالي فإن هذه التجمعات تخضع لمنظومة ثقافية اجتماعية تعتمد على النظام المركزي للعشيرة وشيخها، وأبرز أشكال العنف وتجلياته في هذا الوسط تتمثل في الزواج المتعدد، والتحكّم في خيارات المرأة .

وإلى جانبهم أو بجوارهم تتواجد تجمعات ريفية تقبع هي الأخرى في دائرة التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وتنوء بين بعض مظاهر التمدن القليلة إلى جانب العشوائية والبدائية من حيث توفر البنى التحتية والخدمات العامة، حيث تبدو تلك المجتمعات أنها ما زالت بعيدة عن محيطها المتمدن في مختلف الجوانب، لا سيما الثقافة الاجتماعية المحافظة وهي بيئة غير مناصرة للمرأة، بل تتعامل معها بنظرة استخدامية تمس إنسانيتها واستقلال قرارها.

وتجمع ثالث في داخل المدينة يشكّل بيئة خاصة متقدمة بالمعنى النسبي من حيث الخدمات، وشروط التقدم العمراني، والبناء المؤسساتي، وهذا التجمع هو الأوفر حظاً من حيث فرص

التعليم والعمل والتوظيف والتواصل مع المحيط سواء أكان محلياً أم على مستوى المجتمع الأوسع وهو المجتمع الفلسطيني، كما أنه الأكثر حظاً في توفر الخدمات، لكن هذا التجمع بدأت تتجاذبه استقطابات متباينة خصوصاً بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما رأى فيه الدكتور عبد الناصر مكي -أستاذ علم الاجتماع في جامعة القدس- أنه كان مجتمعاً هادئاً وادعاً متماسكاً ضمن كينونة وطنية وثقافية معينة أصابه التغيير، وبالتالي بات الاستقرار أقل، وبات العنف فيه أكثر، ومما زاد من تعقيدات هذا الوضع التناقض في الهويات الثقافية بين من هو مقيم من أبناء أريحا ومن هو قادم من الخارج.

- السبب الثاني لظاهرة العنف ضد المرأة في أريحا يتمثل في العامل الاقتصادي، حيث أشار أكثر من فاعل اجتماعي أو ممثلة مؤسسة نسوية قاعدية إلى أهمية العامل الاقتصادي وأثره السلبي على الأسرة وأجواء الأسرة الداخلية، حيث يلعب موضوع محدودية دخل الأسرة، وضيق الحال الاقتصادي دوراً كبيراً في توليد أجواء محتقنة ومشحونة في إطار الأسرة، وازدياد متطلبات الأسرة عموماً تفتح المجال من حيث المبدأ لتوترات ومشاحنات، وتزداد وتيرة الخلافات الأسرية مع انتشار ثقافة الاستهلاك والتقليد وميل الأجيال الناشئة إلى التعامل مع متطلبات تعدّ في نظر الكبار متطلبات ليست ضرورية، وهي من أشكال الرفاهية أو الترف، بينما هي في نظر جيل الشباب أكثر من ضرورية. ومما يفاقم من تأثيرات العامل الاقتصادي ترافقه مع جملة مؤثرات سلبية أخرى من نوع ارتفاع الأسعار، وتآكل الدخل والأجور، وازدياد أعداد الخريجين والخريجات من الجامعات الملتحقين في سوق البطالة، وهذا جله يفاقم من وضع الأسرة، ويخلق بؤر احتكاك وتوتر دائم في نطاقها.

- السبب الثالث في انتشار ظاهرة العنف يتمثل في المناخ العام المتولد عن الوضع العام السياسي وضغوطة المتعددة النفسية والاقتصادية والأمنية على الأسرة وعموم المجتمع، وإن كان هذا الضغط يتفاوت في تأثيراته من قطاع لآخر، ومن فئة اجتماعية إلى أخرى، إلا أنه بالمجمل يلقي بظلاله الثقيلة على عموم المجتمع، ويخلق حالة من التوتر الداخلي لدى الناس؛ لأن العنف الذي يمارسه الاحتلال على عموم المجتمع سيفرز بالضرورة ردود أفعال عنيفة، وهذه الشحنات من العنف مع الوقت تراكم شعوراً عاماً بالغضب، وتنتج ردود أفعال عنيفة بين مكوّنات المجتمع، والأخطر أنها تجد في الشباب ملاذاً لها بحكم السن والطاقات المختزنة لديهم وحجم الإحباط، من هنا لا يمكن تحت أي اعتبار تفويت أو عزل عامل الاحتلال عن أسباب العنف؛ لأن الاحتلال في حدّ ذاته وبمجرد سيطرته على شعب آخر والتحكم بمقدراته وحاضره ومستقبله هو عنف، بل أعلى درجات العنف.

أسباب أخرى لظاهرة العنف ضد المرأة

- ثمة أسباب أخرى للعنف ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار، تتمثل في انعدام التفاهم بين الأزواج نتيجة العجز عن إيجاد حلول، أو لغة حوار يمكن من خلالها مناقشة القضايا المختلف عليها أو حولها، ويلعب الزواج التقليدي وعدم الاختيار بين الأزواج دوراً أكبر في تأجيج الخلافات

وتوليد العنف، خصوصاً إذا ما كان هناك تباين في المستوى الثقافي أوالتعليمي بين الأزواج.

– جهل النساء بحقوقهن يعدّ في نظر الكثيرين ممن أدلوا بدلوهم في أسباب العنف سبباً في العنف ضد النساء؛ لأن جهل المرأة بحقوقها الدستورية والتي في مقدمتها تحريم العنف بكل أشكاله، وقبولها بالخنوع والاستسلام للأمر الواقع، يفتح شهية المعتدي كي يتمادى أكثر لتصعيد عنفه وعدوانيته، وبالتالي هناك ضرورة لتوعية النساء بحقوقهن وتمكينهن من أجل مقاومة العنف، ورفض الخنوع له أو لتهديات المعنِّف، سواء أكان المعنِّف الزوج أو سواه.

– القوانين النافذة في فلسطين تشكّل أيضاً عاملاً من عوامل توليد العنف وتصاعده؛ لأن تلك القوانين لا تشكل حامياً للنساء ولا رادعاً للمعنِّفين. وصدق من قال: «من أمن العقاب أساء الأدب»، وهذا القول ينطبق كثيراً على واقع القوانين السارية، التي تعطي مساحات كبيرة للمعنِّفين لكي يمارسوا عنفهم وهم يدركون أنهم في مأمن من العقاب نتيجة ثغرات القانون، أو أنهم سينالون عقاباً غير رادع ، وبالمحصلة فإن المرأة هي الخاسر الأكبر من استمرار تلك القوانين التي تعود إلى حقب (الحاقية) واستعمارية قديمة عفى عليها الزمن، وهي قوانين تميل لصالح الرجل، وتعمل على ثبيت الهيمنه الذكورية على المرأه.

– العنف المتأتي من المخدرات، حيث أشار أكثر من ممثل مؤسسة أن هناك عنفاً ضد النساء في أريحا المدينة؛ نتيجة الإدمان على المشروب وتعاطي المخدرات، ودخان (الهايدرو) المنتشر في المجتمع المحلي، وهي مادة مسمومة تؤثر على العقل.

– ضعف الرابط الوطني الجامع، الذي كان في مراحل سابقة يعدّ من العوامل المهمة المؤثرة في حياة المجتمع؛ لأن المجتمع كان يرى في الضوابط الوطنية المتوافق عليها بديلاً من سلطة الاحتلال وقوانينها العسكرية وتشريعاتها التي هدفت إلى (قوننة) الاحتلال، وليس تسهيل حياة المجتمع الفلسطيني وتنظيمها تحت الاحتلال، لذا كان البعد الوطني عامل تماسك عائلياً وأسرياً، وغيابه أو تراجعه أسهم في توليد ظواهر مستجدة مثل العنف ضد المرأة وسواه.

– التربية المحافظة والتقليدية للمرأة، التي تلعب دوراً سلبياً، حيث بموجب هذه البيئة يتربّى الأبناء على تنشئة تميز بين الذكر والأنثى، تربية تضع الذكر في مرتبة أعلى من الأنثى، وهو ما يعني زرع بذرة الهيمنة والسيطرة لدى الذكور منذ الصغر، وبموجب هذا الدور يمارس الأبناء الذكور دور الرقيب والحسيب على سلوك الأخت الأنثى انطلاقاً من المسؤولية عليها، حتى لو كانت أكبر منه سناً، لذا مطلوب تعديل هذا النمط باتجاه نمط تربوي أخلاقي، يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات بين الذكور والإناث دون ادنى تمييز.

– تعدد الزوجات وإهمال الاحتياجات، خصوصاً وأن الحديث يدور عن ثلاث زوجات أو أربع زوجات، ويدور عن نسبة عالية من الرجال المعددين للزوجات قد تصل حسب التقديرات إلى (٢٠٪)، خصوصاً في مناطق الأغوار والبدو. ومهما قيل عن مساواة في الحقوق بين الزوجات فإن الزوج في الواقع يمارس تمييزاً بين زوجة سابقة وأخرى مستجدة، عدا عن أنه وضمن

ظروف المجتمع المحلي لا يوفر خصوصية، ولا يوفر الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية، مما يضطر النساء إلى الخروج للعمل في المستوطنات أو سواها، والعمل بطبيعة الحال- لا يعتبر مأخذاً ضد المرأة- لكنه هنا يكتسي طابعاً تمييزياً وإجبارياً، ويبدو أقرب إلى عمل اسود تقوم به المراة مرغمة، لا سيما وأنها لا تسيطر على المردود المادي الذي تحصل عليه، بل يعود إلى زوجها الذي غالباً ما يجلس في البيت دون عمل.

العنف الاقتصادي

لماذا تم إفراد بند خاص بالعنف الاقتصادي في محافظة أريحا والأغوار؟، بالتأكيد هذا السؤال قد يبدو مشروعاً لأي قارىء أو مهتم بقضية العنف الأسري، وهو ما يتطلب لا بل يلزم الباحث تقديم إجابة مقنعة ومعللة توضح السياق الذي جاء فيه موضوع العنف الاقتصادي.

نعم، لقد تم إفراد حيز خاص لعنوان العنف الاقتصادي نتيجة خصوصية وضع أريحا والأغوار من ناحية عمل المرأة، ولتقاطع هذا العنوان الفرعي مع عنوان الدراسة العام المتمثل في العنف ضد المرأة، حيث احتل موضوع عمل النساء داخل المستوطنات الإسرائيلية مساحة واسعة من اهتمام ممثلي المؤسسات وقادة الرأي العام في محافظة أريحا والأغوار خلال المقابلات الميدانية لإجراء هذه الدراسة، ومرد هذا الاهتمام اتساع الظاهرة من جهة، والانتهاكات أوالعنف الذي تتعرض له النساء العاملات في المستوطنات، ولحساسية الموضوع من جوانب عديدة ولا سيما الجوانب الوطنية والاجتماعية من جهة ثانية، وبخاصة بعد أن أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني وفي مقدمتها القطاع الخاص الفلسطيني مقاطعة العمل في المستوطنات الإسرائيلية، ومقاطعة بضائع المستوطنات وتحريم وجودها في الأسواق الفلسطينية.

وتفصيلاً في هذا الموضوع المثير للجدل، ولتحديد حجم عمالة النساء في المستوطنات الإسرائيلية، طرح الباحث العديد من الأسئلة ومنها: أسباب استمرار عمالة النساء في المستوطنات بالرغم من دعوات المقاطعة؟، وما هي أشكال الحماية التي تقدم للنساء إن كان هناك حماية أصلاً؟، وهل قامت المؤسسات المعنية بشكل جاد بتوفير بدائل وطنية؟، ولماذا يسمح للسماسرة أن يسرحوا ويمرحوا دون مساءلة؟، وهل النقابات تقدم للنساء أي شكل من أشكال الحماية؟، تم طرح العديد من الأسئلة على الجهات النسوية وعلى ممثلي المؤسسات الرسمية والنقابية، وكانت الإجابات متفاوتة من حيث الوضوح والإقناع، مع التاكيد أن مختلف الأطراف حاولت إزاحة المسؤولية على غيرها في بقاء هذه الظاهرة موجودة في محافظة أريحا والأغوار. وجدير بالذكر أن عمل النساء في المستوطنات يتركّز بشكل رئيسي في مناطق الأغوار(الجفتلك، وفصايل، والزبيدات، والنويعمة، والتجمعات البدوية المنتشرة في مناطق الأغوار).

النقابات نعم ولكن...

"تابعنا كنقابات موضوع العاملات في المستوطنات من المنطقة، ولمسنا أنهن يتعرضن لاستغلال كبير، وهناك استغلال جنسي وأمني للنساء والأطفال، وإحدى النساء اعترفت لي أنها واجهت ابتزازاً أمنياً وعروضاً جنسية، وبالتالي أفترض ان هذه الحالة تتكرر مع نساء أخريات وأمام الحاجة أو الرغبة في العمل وأمام السمسار وضغوطه يضعفن"[٣٥]. هذا ما قاله علي السنتريسي مسؤول نقابات العمال في أريحا، ويفهم من كلامه أن العاملات في المستوطنات يتعرضن لعنف متعدد الأوجه، كما يتضح من كلامه اللاحق "السماسرة الذين يقلّون النساء إلى المستوطنات يقومون مقام رب العمل، ويستغلون النساء اقتصادياً، وهم من يجنّد النساء للقبول بما هو غير أخلاقي من سلوك، وهذا الدور أعتبره دوراً خطيراً. نقلنا هذه الصورة لكل المسؤولين من أجل إيجاد حلول، ولكن لم يحصل شيء بسبب عدم رغبة النساء رفع شكاوى أو فضح ما يحصل معهن؛ ولأن السماسرة غالبيتهم العظمى من مناطق "ج" وبالتالي سلطة المحافظة أو الأجهزة ضعيفة هناك"[٣٦].

ويحمّل السنتريسي النساء العاملات في المستوطنات جانباً من مسؤولية خضوعهن للعنف الاقتصادي وغيره من أشكال العنف النفسي والتحرش الجنسي بالقول: " النساء لا يفصحن عن الاستغلال الاقتصادي وسواه لأنهن يخشين طردهن من العمل، وبالمناسبة العمل في المستوطنات غير مقتصر على النساء من منطقة أريحا والأغوار فبعض النساء يأتين من مناطق نائية، حيث يوجد عاملات من محافظة الخليل في مستوطنة معاليه إفرايم مثلاً"[٣٧].

المحافظة: إقرار بوجود إشكالية وطرح بدائل جاهزة ليس سهلاً

لم تتردد مديرة دائرة المرأة والطفل في محافظة أريحا بالإقرار أن هناك إشكالية في عمل النساء في المستوطنات، وتقر أيضا أن هناك إشكالية في إيجاد بدائل للنساء ضمن السوق الفلسطيني في المدى المباشر وحتى المنظور؛ بسبب عجز الحكومة الفلسطينية عن توفيرها وتقول:» نعاني من إشكاليتين: الأولى، كيف نحدّ من الظاهرة؟، والإشكالية الثانية، كيف نجد البديل الوطني ولا سيما أن ايجاد بدائل فورية أمر صعب في ظل الإمكانيات المادية المحدودة للسلطة؟. لذا نعمل على استقطاب مؤسسات داعمة ونوجهها إلى الأغوار، لقناعتنا أن هذه المنطقة هي اولوية في التنمية، حيث ومن أصل (١٥) مشروعاً نفذت في المحافظة مشروعاً واحداً فقط نُفّذ في مدينة أريحا والباقي نُفّذ في الأغوار»[٣٨]. وفي تقديري فإن هذا التوجه أي الاعتماد على استقطاب ممولين أجانب، يشكل حلاً مؤقتاً لكنه لا يرقى إلى مستوى البديل

٣٥ –مقابلة مع علي السنتريسي
٣٦ مقابلة مع علي السنتريسي
٣٧ – مقابلة مع علي السنتريسي
٣٨ مقابلة مع سماح السلمان

الإستراتيجي لمشكلة عمالة النساء في المستوطنات والعمالة بشكل عام، على اعتبار أن هناك رجالاً وأطفالاً وفتية يعملون أيضاً في المستوطنات، والبديل الجذري يكمن في إيجاد فرص عمل دائمة ضمن السوق الفلسطيني، ولا أعتقد أن هناك من يتصور أن هناك حلولاً ناجزة سيتم طرحها من أي كان، لكن يمكن أن يكون هناك تصور لخطة طويلة الأمد تتمرحل في مديات زمنية قريبة ومتوسطة وبعيدة، يمكن من خلالها إدارة عملية استيعاب ممنهجة للعاملات والعاملين عموماً في المستوطنات باتجاه السوق الفلسطيني، لكي لا نبقى نلعن الظلام.

وتشير (السلمان) إلى أن "قناعة الناس بأن العاملات في المستوطنات يتعرضن لانتهاكات جنسية واستغلال اقتصادي وبدون ضمان صحي، ومع ذلك فالنساء لا يرغبن في ترك العمل هناك، فقبل سنة شاركت في حلقتين تلفزيونيتين عن عمالة النساء في المستوطنات، وتحدثت في حينه عن بدائل من نوع زراعة الأرض كبديل، لكن النساء لا يرغبن بذلك"[٣٩]. وردّاً على انتقاد المحافظة والحكومة من قبل النقابات وممثلات المؤسسات النسوية وتحميلهم مسؤولية ترك السماسرة يستغلون النساء دون عقاب أو مساءلة تقول: «تم استدعاء السماسرة إلى المحافظة، وتم إيقافهم على ذمة المحافظ، لكن لم تقدّم شكاوى من النساء ضدهم، فماذا بنا أن نفعل بهم؟»[٤٠]. قد يفهم من إجابة (السلمان) أنها تحاول التبرير والتقليل من حجم مسؤولية السلطة الفلسطينية بلوم النساء على رفض البدائل أو عدم تقديم شكاوي ضد السماسرة، ولكن ما يجب الإقرار به بشكل واقعي بعيداً عن أي تطير أو جلد للذات، هو أن تأثير الحكومة الفلسطينية أو الأجهزة الحكومية في هذه المناطق ضعيف ولا يحسب له حساب؛ بسبب سيطرة الاحتلال الكامل عليها باعتبارها ضمن المناطق المصنفة مناطق "ج"، حيث يتحكم الاحتلال في واقع الناس، ويقدّم الحماية للسماسرة.

المؤسسات النسوية توصيف وأسف

تكشف الناشطة النسوية خولة بالو جانباً مخفياً من استغلال النساء العاملات في المستوطنات، إذ تقول: بعض النساء تجبر على العمل بضغط من الزوج، وبعضهن يعملن لأنهن يعتبرن الأجر مجزياً، أو بسبب النظرة المادية والرغبة في جمع المال، أو الخروج من المنزل هرباً من مناكفات الزوج. وتؤكد (بالو) أن» النساء يواجهن إشكالات خلال عملهن، ولا سيما العاملات في المنازل كالتحرش الجنسي وغيره، ولكن حاجتهن والخوف من الفضيحة يضطرهن إلى السكوت»[٤١].

وحول دور المؤسسات النسوية ومسؤوليتها في حماية النساء العاملات في المستوطنات تقول الناشطة النسوية نجاة ارميلية: "النساء العاملات في المستوطنات يعانين من عنف متعدد الأشكال من الإسرائيليين، ومن السماسرة الذين يديرون عمل النساء في المستوطنات،

٣٩ مقابلةمع سماح السلمان
٤٠ مقابلة مع سماح السلمان
٤١ مقابلة مع خولة بالو رئيسة جمعية التسليف باريحا

وهناك مشاكل عديدة أخرى غير التحرش الجنسي. بذلنا الكثير من الجهود على العاملات في المستوطنات لكنٍ لا يوجد برامج دائمة من أجل حمايتهنٍ، وهن أيضا غير متعاونات مع المؤسسات ربما خوفاً من السماسرة"[٤٢]. ومن حديثها يبدو جلياً أن الإشكالية هنا مزدوجة، فمن جهة هناك قصور في إيجاد برامج دائمة للحماية وتوفير البدائل والتوعية من قبل المؤسسات النسوية وغيرها، ومن جهة ثانية هناك سلبية وعدم تعاون من قبل النساء المستغلات والمعنّفات أنفسهن، ولا سيما أن بعضهن يرى في ذلك مصلحة خاصة.

وحول الأسباب التي تجعل النساء يعملن في المستوطنات الإسرائيلية تقول رئيسة الجمعية النسوية بالزبيدات: "الدخل الرئيسي لأهالي القرية من خلال عمل النساء في المستوطنات وبعض الرجال، ويعملنٍ بأجر يومي يصل إلى (٩٠) شيكلاً، ويبدأ يومهن من الساعة (٦) صباحاً حتى الساعة (١) ظهراً. يتم عمل النساء من خلال وسيط يُسمّى في القرية بـ "المعلّم" وهو من أبناء البلد، ويقوم بتشغيل النساء في مزارع المستوطنات، ولا أحد يعلم طبيعة الأجر الذي يدفع للنساء فعلياً من قبل المشغِّل الإسرائيلي؛ لأن علاقة النساء مع السمسار في كل شيء" [٤٣].

وحول وجود استغلال لهؤلاء النساء، تقر ازبيدات بوجود استغلال قائلة: "نحن نعلم أن هناك استغلالاً وإشكالات كثيرة ومنها: إصابات عمل دون أن يتلقين أية تعويضات، ولكنهن حتى الآن يلذن بالصمت بالرغم من محاولاتنا كسر حاجز الصمت لديهن، وتضيف قائلة: وللضغط على السماسرة قمنا بالشكوى للمحافظة، وتم استدعاء عدد منهم وقد احتجوا وحرّضوا على الجمعية، لكن الإشكالية أنه لا توجد شكوى من النساء ضدهم؛ بسبب الخوف، ولأنهن يعتقدن أن مصلحتهن تكمن في السكوت"[٤٤].

وتوضح حليمة أبو ربيع رئيسة جمعية الجفتلك التعاونية بعداً اجتماعياً للعنف الاقتصادي ضد النساء، يتمثل في "إلزام النساء على العمل في المستوطنات فيما الرجال يجلسون في المنزل". وتضيف: "يوجد في القرية ما يزيد على (٣٥) سيدة يعملن في المستوطنات من خلال سماسرة من القرية، وتعانيٍ هؤلاء النساء بسبب عدم وجود رقابة على الوقت، إذ تعمل السيدة من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الخامسة مساء مقابل أجرة تصل إلى (٦٥) شيكلاً إسرائيلياً، وأكثر من (٣٠) امراة يتم نقلهن داخل باص لا يتسع أصلا إلا لسبعة ركاب، وهو ما يعني وجود خطر دائم وافتقاد لأي شرط من شروط السلامة المهنية، وفوق كل ذلك فالنساء لا يتحكّمن بدخلهن، بل يذهب لجيب الرجال"[٤٥].

٤٢ مقابلة مع نجاة ارميلية
٤٣ مقابلة مع لينا زبيدات
٤٤ مقابلة مع لينا زبيدات
٤٥ مقابلة مع حليمة أبو ربيع

العنف الاجتماعي ضد المرأة

لم يكن في خاطري أن أفرد عنواناً موسّعاً للعنف الاجتماعي ضمن دراسة العنف، وسبب تغيير وجهتي هي معطيات الواقع وما تكشف من معطيات تشير إلى أن العنف الاجتماعي في محافظة أريحا والأغوار يغطي مساحة واسعة من مجمل العنف الممارس ضد النساء، وسبب هذا التمدد الحاصل في مساحة العنف الاجتماعي هو الزواج المتعدد المنتشر في المجتمع الريحاوي، حيث تبيّن للباحث وخلال الزيارات الميدانية التي قام بها في مختلف مواقع المحافظة وتجمعاتها، أن تعدد الزوجات يعدّ واحداً من أبرز أشكال العنف الاجتماعي، إضافة إلى أشكال أخرى منها منع النساء من الحصول على الميراث الخاص بهنّ، والتدخل في تصرفاتهن وخياراتهن، ومن الأشكال الأخرى المنتشرة الزواج المبكر للفتيات، واللافت للنظر أن هناك قبولاً اجتماعياً لهذه المظاهر التمييزية ضد المرأة، لا بل إن هناك ما هو أكثر من ذلك، حيث يعدّ تعدد الزوجات في بعض الأوساط الاجتماعية كالتجمعات البدوية وبعض التجمعات الريفية سمة إيجابية، فيما تبدو النظرة الاجتماعية للرجل الذي لا يعدد بأنه يعاني من عيب ما في رجولته، أو أن قراره ليس بيده «محكوم لزوجته» كما هو دارج في الثقافة الشعبية. إذن بالمحصلة نحن أمام حالة تستدعي التوقف أمامها ومناقشتها.

صور عديدة للعنف الاجتماعي

كما هو معلوم فالعنف الاجتماعي يتجلى في صور عديدة كما أوضحت أعلاه، وهنا سأفصّل أبرز الأشكال والتجليات لعنوان العنف الاجتماعي على النحو الآتي:

- التدخل في خيارات النساء ومنعهن من التوعية

معارضة الرجال في بعض التجمعات في منطقة الأغوار لأية عملية تثقيف تستهدف توعية النساء بحقوقهن في الميراث، بذريعة أن التثقيف بمثابة تحريض للنساء على عدم الخضوع لسلطتهم الذكورية، يعدّ واحداً من أشكال العنف القائمة، وفي هذا الصدد يقول الدكتور اسامة السلعوس عميد كلية الحقوق في جامعة الاستقلال: «قمنا كعيادة قانونية بزيارات ميدانية مع وزارة العمل لمنطقة الأغوار لتثقيف النساء بحقوقهن العمالية، وفي هذه الزيارات كنا نصطدم مع الرجال بشكل كبير، حيث إنهم كانوا يرفضون استقبالنا إذا ما كنا سنقدم توعية بمواضيع الميراث والطلاق؛ لأنهم كانوا يعتبرون ذلك بمثابة تحريض للنساء، وأنهم يرفضون اللقاءات المختلطة»[٤٦]. ويضيف الدكتور سلعوس قائلاً: إن أبرز أنواع العنف التي وصلت العيادة القانونية في جامعة الاستقلال «هي حالات عنف جسدي سواء ضرب من الزوج، أو من الأب، أو من الأخ، وأغلبها بسبب الميراث»[٤٧].

٤٦ –مقابلة مع الدكتور أسامة سلعوس

٤٧ مقابلة مع الدكتور أسامة سلعوس

- الخوف الاجتماعي ورفض الإفصاح عن العنف

والوجه الآخر من العنف الاجتماعي تكشفه مديرة التمريض في مديرية صحة أريحا، التي تتابع ملف العنف ضد النساء في المديرية، والتي تؤكد أن مسألة الخوف الاجتماعي هي من يدفع النساء إلى التزام الصمت على العنف الموجه ضدهن، أو اقتصار شكواهن على الفضفضة فقط إذ تقول: «الخوف الاجتماعي مشكلة كبيرة، والنساء المعنّفات غالباً ما يكتفين بالفضفضة ويتوقفن، بل يمتنعن عن الإدلاء بأية معلومات في حال تطلَّب الأمر متابعة أبعد من الإرشاد، مثل تقديم شكوى للشرطة أو للنيابة أو المتابعة لدى جهات حقوقية، وفي المحصلة فالنساء في المحافظة بشكل عام يتخلين عن حقوقهن طواعية، ويتهربن من تحميل المعنِّفين مسؤولية أفعالهم. والسكوت عن العنف في رأيي ناجم عن الخوف من العزلة الاجتماعية، وافتقاد البديل الاقتصادي والاجتماعي»[٤٨]. وهنا تبدو المرأة بين نارين، أو بين خيارين أحلاهما مرّ، فإمّا السكوت وتحمّل تبعات ذلك في استمرار العنف وربما تماديه وتصاعده طالما غابت المساءلة للمعنِّف (بكسر النون)، وإمّا كسر الصمت وإبلاغ الجهات التي يفترض أن تعلم لكي توفّر لها الحماية والإرشاد، لكن هذا الموقف سوف يترتب عليه عقاب اجتماعي، ولا سيما أننا نتحدث عن بيئة تقليدية أبوية تتضامن مع الرجل ضد المرأة في أبسط الأمور وأعقدها على حد سواء .

وفي رأي الاختصاصية والمرشدة المجتمعية في مخيمي عقبة جبر وعين السلطان، فإن توفير ضمانات وحماية أرقى للنساء سيدفعهن إلى تجاوز خوفهن الاجتماعي "الخدمات المقدمة للنساء المعنَّفات بحاجة إلى تطوير نوعي، سواء في موضوع الحماية أو في موضوع إقناع النساء بالإفصاح عن العنف الممارس ضدهن وتجاوز الخوف الاجتماعي والعزلة، على أن استمرار العنف يعني أن ما يقدم بحاجة إلى تطوير خصوصاً في البعد الثقافي. القوانين السارية تشجع على العنف، وما يشجع على العنف أيضا طبيعة التنشئة الاجتماعية للذكور، وإشكالية المرأة التي تحبذ أن تعيش دور الضحية"[٤٩]. ما قيل كلام بليغ وفي الصميم، وهو بمثابة تحد للمؤسسات المجتمعية والجمعيات والمراكز النسوية التي يجب أن تعتمد مقياس النجاح في جذب النساء ووعيهن لذاتهن بما يترتب عليه من سلوك لا يقبل التردد في رفض كل ما يمسها ويمس كرامتها، وكيانها كإنسانة ومواطنة.

- تعدد الزوجات عنف من نوع آخر

يعدّ تعدد الزوجات من أبرز أشكال العنف الاجتماعي ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار، وبهذا الصددِ تقول سحر عرينات: «يوجد تعدد زوجات في المجتمع المحلي تصل نسبته إلى (٢٠٪) تقريباً من مجمل الأسر، والتعدد في الزواج هو ثقافة ذكورية له حضوره في الوعي

٤٨ مقابلة مع رائقة حداد
٤٩ مقابلة مع فاطمة حجاجلة

الاجتماعي «[٥٠].

الناشطة حليمة أبو ربيع من قرية الجفتلك، تؤكد السياسة ذاتها، التي تحدثت عنها زميلتها في العوجا فتقول: "يعتبر الزواج المتعدد حتى أربع نساء ظاهرة منتشرة في القرية بين الرجال من عمر (٤٠-٦٠) سنة، وأسباب ذلك أن النساء يعملن في المستوطنات، وكلفة الزواج متدنية قياساً بالمناطق الأخرى حيث لا تتجاوز كلفة الزواج الخمسة آلاف دينار أردني"[٥١]. ويفهم من كلام (أبو ربيع) وحديثها أن الزواج المتعدد من باب استخدام النساء كأدوات عمل في سوق العمل الإسرائيلي فيما يجلس الرجال في منازلهم!!.

وفي رأي المختار ورجل الإصلاح خليل الداهوك فإن "تعدد الزواج في المنطقة أمر منتشر ومقبول اجتماعياً، والرجل الذي يتزوج أقل من اثنتين من النساء يوصف بأوصاف مشينة من قبل مجتمع الرجال، وينظر إليه بنوع من نقص الرجولة"[٥٢]. صحيح أن المختار ابو داهوك يتحدث عن واقع التجمع البدوي في منطقة عقبة جبر، وعرب أبو داهوك، والجهالين، لكنه في الوقت ذاته يعكس الثقافة السائدة في المنطقة، ويرفض رفضاً باتاً اعتبار الزواج المتعدد عنفاً اجتماعياً وعاطفياً؛ لأنه يمس بمبدأ الشراكة والمساوة، ويحدد أدواراً ثابتة للمرأة لا يجوز تجاوزها أو تغييرها.

والشيء ذاته يقوله رجل الإصلاح والمختار فيصل زايد: "يوجد لدينا تعدد زوجات ونعتبره أمراً طبيعياً في التجمع البدوي ولا توجد أية احتجاجات، والزواج المتعدد تتقبله النساء بشكل طبيعي كجزء من الثقافة السائدة، ونسبة التعدد عالية في العشيرة"[٥٣]. وبطبيعة الحال فإن المختار أبو فيصل متزوج من امرأتين، ويخطط لزواج ثالثة كما ألمح، وبالتالي من الطبيعي أن تكون وجهة نظره مع التعدد، وهكذا الأمر مع المختار أبو داهوك المتزوج من امراتين وليس لديه مانع أن يتزوج من ثالثة كما قال «ممازحاً».

وعلى نقيض ما قاله رجلي الإصلاح حول التعدد، ترى مديرة جمعية الشابات المسيحية بأريحا أن "تعدد الزوجات يخلق نوعاً من العنف العاطفي، والحصار الاجتماعي هو عنف أيضاً، والزواج المتعدد منتشر بكثرة في المناطق البدوية، وعرب الجهالين، وعرب أبو داهوك"[٥٤].

وفي المحصلة يمكن الاستنتاج أن العنف الاجتماعي في محافظة أريحا والأغوار له امتدادات عميقة في الثقافة السائدة في المجتمع، وهي الثقافة ذاتها التي أنتجت تعددية في الزواج، وأوجدت له مسوغات بدت مقبولة في الأوساط الاجتماعية التقليدية، وهي الثقافة ذاتها

٥٠ مقابلة مع سحر عرينات
٥١ مقابلة مع حليمة أبو ربيع
٥٢ مقابلة مع خليل الداهوك رجل إصلاح ومختار
٥٣ مقابلة مع فيصل زايد
٥٤ مقابلة مع نظر حلتة

التي سوّغت اجتماعياً تزويج فتيات بأعمار صغيرة ما دون الـ (١٨) عاماً، وقامت بتسريبهن من التعليم بحجة أن هناك تعليماً مختلطاً في الصفوف الثانوية، وهي الثقافة ذاتها المتجبرة التي تقف أمام أية عملية تثقيف للنساء بحقوقهن بذريعة التحريض تارة ورفض الاختلاط تارة أخرى، علماً بأن الاختلاط الذي يتحدث عنه هؤلاء سيكون بين أبناء القرية الواحدة أو العشيرة الواحدة، فغالباً ما تكون القرية من عائلة كبيرة واحدة أو عائلتين تربطهما علاقات مصاهرة وقرابة دم، وهذه الثقافة بداهة هي بمثابة بيئة خصبة للعنف ضد النساء.

دور واسع لرجال الإصلاح والعشائر في العنف ضد المرأة

بألتاكيد إن هناك تفاوتاً بين بيئة مجتمعية محلية وأخرى ضمن المجتمع الواحد، وضمن هذا الاختلاف تختلف أدوار الفاعلين الاجتماعيين في كل مجتمع ضمن الحيز المعطى لهم للتحرك فيه. في محافظة أريحا يبدو أن الحيز الاجتماعي العام يسمح بل ويعطي رجال الإصلاح والعشائر والمخاتير وممثلي الفصائل مساحة أوسع من الفعل والنشاط العام بهدف تسوية الخلافات، وإصلاح ذات البين في المجتمع استنادا إلى العرف العشائري، ونظراً للدور الفاعل الذي يقوم به رجال الإصلاح في الوسط الاجتماعي العام بأريحا، فإن دور هؤلاء أيضاً يمتد لمواضيع العنف ضد النساء وتفاصيله الكثيرة؛ لأن المجتمع المحلي بثقافته العشائرية يرى فيهم ملاذاً آمناً نتيجة الثقة التي يتمتعون بها في محيطهم الاجتماعي.

هل يقوم رجال الإصلاح والعشائر بالتحرك في قضايا العنف ضد المرأة بناء على طلب وتكليف من جهات رسمية؟، أو أنهم يتحركون وفقاً لشكاوى تأتيهم؟، أو نتيجة مطالبات اجتماعية؟.

المستشار القانوني لمحافظة أريحا يوضح الأمرعلى النحو الآتي: "الدائرة القانونية، ودائرة المرأة ومكتب المحافظ، ومن خلال إدارته للجنة العشائر والإصلاح في المحافظة هم من يتابع مع لجان الإصلاح، والتدخلات العشائرية تتم بالتنسيق مع المحافظ ومع الدائرة القانونية، وغالباً ما تنتهي نهايات إيجابية وإنهاء للقضايا التي تردنا حول العنف"[٥٥].

والشيء ذاته يقوله نائب رئيس وحدة حماية الأسرة في شرطة أريحا " العرف العشائري هو المهيمن في الريف والعشائر، والمخاتير يقفون في صف واحد مع الشرطة"[٥٦].

وماذا يقول رجال الإصلاح أنفسهم عن دورهم وتدخلاتهم؟ "كلجان إصلاح نتدخل في إصلاح ذات البين برغبة الناس، أو من خلال شكاوى نتلقاها وأكثرها شكاوى اجتماعية. نتدخل في مواضيع لها علاقة بالنساء سواء بقضايا تزويج، أو تسوية خلافات. القضاء العشائري (٩٩٪) منه للمرأة، وحقوق المرأة بالنسبة لنا كلجان إصلاح تحظى بالأولوية والاهتمام. ننسق مع لجان الإصلاح في المحافظة، وهناك قضايا تحوّل من المحافظة إلينا، خصوصاً القضايا التي تعجز

٥٥ مقابلة مع هاني زبيدات
٥٦ مقابلة مع أحمد شيش

الحكومة عن حلها، مثل القضايا الاجتماعية الحساسة، أو إشكالات كبرى فيها ثأر ودم وقتل"[٥٧]. ويفهم من كلام المختار أبو داهوك وحديثه أن رجال الإصلاح والمخاتير يتدخلون في مختلف الإشكالات الاجتماعية بما فيها قضايا العنف ضد النساء، وتدخلهم يأخذ أشكالاً متعددة سواء أكان بتكليف رسمي أم من خلال العشائر ولجان الإصلاح.

تحدّث المختار سليمان أبو زايد في الاتجاه ذاته سواء في التدخلات في قضايا العنف، أو الأمور الداخلية للعشيرة، إذ يقول: "في العائلة البدوية يخضع الجميع دون استثناء للقانون العشائري، وهذا ينطبق على المواضيع الداخلية المختلفة على مستوى العشيرة. لا يحصل عنف ضد النساء؛ لأن الكل متفاهم ومقر بدور العشيرة وزعامتها لحل أية إشكالية، أما على المستوى العام فإننا كرجال إصلاح نتدخل في قضايا العنف عند دعوتنا من مكتب المحافظ، كما نتدخل في قضايا القتل أيضاً"[٥٨].

وعلى مستوى مخيم عين السلطان تشير المديرة التنفيذية للمركز النسوي في مخيم عين السلطان، أن المجتمع المحلي في المخيم وبالتنسيق مع لجنة الخدمات قاموا بتشكيل لجنة مجتمعية "يوجد لدينا في المخيم وحدة أسميناها وحدة حماية العائلة، وتتكون من شخصيات فاعلة ومؤثرة في المجتمع المحلي، وهذا يعطيها قدرة على التأثير وحل القضايا التي تتدخل فيها، وفي حال وجود معنّفة من النساء أو الأطفال نضع خطة تحرك فورية، كما نتدخل أيضاً على مستوى الرجال المعنّفين، حيث استطعنا حل مشكلة معنَّف في وظيفته"[٥٩].

أما رئيس لجنة الخدمات في مخيم عين السلطان، فأوضح أنه يتدخل في القضايا الاجتماعية وقضايا العنف في حال طلب منه ذلك "القضايا التي تردنا أو نتدخل بها نحلها، وفي حال تطلبت الحالة متابعة أعقد نحوّلها إلى المركز النسوي، وهو الذي يتولى المتابعة والإرشاد. والشرطة لا تتدخل إلا في الحالات الصعبة والمعقدة"[٦٠].

من جانبه ينفي رئيس مجلس قروي عين غزال ممدوح أبو جرار الحاجة إلى أي تدخل من اي نوع كان في حال حصول عنف أسري، مشيراً أنه وفي حال حصول عنف أسري "يتدخل كبار العائلة، ويعملون على حل المشكلة بشكل ودي ودون تدخل أية جهات خارجية"[٦١]. وهنا تجب الإشارة إلى أن سبب هذا التوافق أو غياب الشكوى، هو ان القرية بأكملها عبارة عن مجتمع مغلق على بعضهم البعض نتيجة علاقات القربى والمصاهرة.

فصائل العمل الوطني ولا سيما الفصيل الأكبر (فتح) كان لها دور اجتماعي قبيل مجيء

٥٧ مقابلة مع المختار ورجل الإصلاح خليل الداهوك
٥٨ مقابلة مع المختار ورجل الإصلاح سليمان زايد
٥٩ مقابلة مع ميسر وقاد
٦٠ مقابلة مع يوسف مناصرة
٦١ مقابلة مع ممدوح أبو جرار

السلطة، حيث كانت فصائل العمل الوطني ومؤسسات المجتمع المدني تشكل سلطة بديلة للاحتلال، وكانوا يديرون شؤون المواطنين بما في ذلك المواضيع المجتمعية، بحيث تحل الإشكالات والخلافات والمواضيع الاجتماعية الحساسة بعيداً عن محاكم الاحتلال أو سلطاته، لكن بالتأكيد وبعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية باتت هي السلطة الرسمية التي أحيل إليها رسمياً الكثير من الملفات، ومنها الملف الاجتماعي بكل تفاصيله والتشريعات والقضاء وغيره، لكن مع ذلك التحول لم يلغ كلياً الدورالاجتماعي للفصائل والفعاليات المجتمعية، وبات دورهم مكملاً للدور الرسمي ويتناغم ويتقاطع معه في مواضيع وقضايا، ومنها العنف ضد المرأة أو العنف الأسري، حيث أفاد أمين سر الإقليم جهاد أبو العسل أن حركة فتح وفصائل العمل الوطني عموماً لها دور اجتماعي مؤثر مضيفاً "نستقبل حالات معنَّفة في الإقليم، ونتابع حل قضاياهن من خلال لجان الإصلاح وغيرها، ونتدخل في قضايا اجتماعية مثل الميراث، ومشاكل تبعية الأولاد لأحد الوالدين في حال الطلاق، والاحتياج لمرشدة نفسية أو اجتماعية، أما في حال كانت المعنَّفة بحاجة إلى أكثر من معالجة نفسية أو اجتماعية، عندئذ نقوم بتحويلها إلى جهات الاختصاص"[٦٢].

وتربط ممثلات المؤسسات النسوية بين الدورالفاعل لرجال الإصلاح والمخاتير وممثلي الأحزاب من جهة، وطبيعة المجتمع الريحاوي الذي يعتبر العشيرة هي الأساس من جهة أخرى" رجال الإصلاح والعشائر لهم بصمات واضحة وتدخلهم ملموس، وهذا بسبب طبيعة المجتمع هنا في أريحا الذي يغلب عليه الطابع العشائري"[٦٣]. وبالتالي فإن الثقافة السائدة في المجتمع المحلي تستند أساساً إلى الثقافة العشائرية، وهذا ما تؤكده الناشطة النسوية وسكرتيرة بلدية العوجا «العشائر في البلدة هي كل شيء، وبالتالي الحل والربط في مختلف المواضيع الاجتماعية يتم من خلال العشائر، ولا يرغب أحد في تجاوز سلطة رجال العشائر؛ لأنهم يعتبرونها سبباً في حالة الاستقرار داخل البلدة»[٦٤]. ويتضح من كلام سكرتيرة البلدية والناشطة النسوية أنها تحدثت في السياق ذاته، الذي تحدثت به زميلتها الناشطة النسوية (المغربي) بوجود ترابط وثيق بين رجال الإصلاح والمجتمع المحلي بثقافته السائدة.

الوجه الآخر لتدخلات رجال الإصلاح والعشائر يرد من خلال حديث مديرة بيت الطوارىء، التي ترى تدخلاتهم تأتي خارج سياق لجان الاختصاص المعروفة كما تقول، ويقدمون حلولاً لقضايا العنف بطرق لا تخدم النساء المعنَّفات "غالباً ما تتم تدخلات لجان الإصلاح والعشائر خارج سياق لجان الاختصاص المعروفة، وحل العنف الذي تتعرض له النساء بطرق تقليدية، وغالباً على حساب النساء"[٦٥]. ووجهة نظر مديرة البيت الآمن في أريحا تستند كما تشير إلى التجربة العملية، ووجهة النظر هذه تجد من يؤيدها في الوسط النسائي والمؤسسات النسوية

٦٢ –مقابلة مع جهاد أبو العسل أمين سر إقليم فتح بأريحا
٦٣ مقابلة مع نادرة المغربي
٦٤ مقابلة مع سحر عرينات
٦٥ مقابلة مع ديما عويضة

من منطلق التعارض في المنظور بين رجال الإصلاح والعشائر الذين يحتكمون في تدخلاتهم ومعالجاتهم إلى العرف العشائري بوصفه منظوراً تقليدياً أبوياً من جهة ، والمؤسسات النسوية ومنها المؤسسة التي يتبع لها البيت الآمن من جهة أخرى، التي تنطلق في منظورها للعنف ضد المرأة من منظور حقوقي مبني على النوع الاجتماعي والتشريعات الدولية المدنية، ومنها مبادىء حقوق الإنسان الدولية والصكوك الدولية ذات الصلة.

أهلية المؤسسات في التعامل الفعال مع المعنَّفات

هل المؤسسات سواء النسوية أو المجتمعية أو الرسمية التي تتعامل مع موضوع العنف ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار مؤهلة للقيام بدورها المفترض؟، وهل لديها طواقم مهنية وتجهيزات تستجيب وترقى إلى مستوى المعايير المهنية المفترض توافرها في المؤسسات التي تقدم الخدمات للنساء المعنَّفات؟.

الموضع الثاني الذي لا يقل أهمية في المؤسسات التي تقدم خدمات للنساء المعنَّفات، هو الاستعداد العَملاني الدائم للتعامل مع العنف ضد المرأة، ووجود برامج دائمة لديها لا يتوقف عند حدود استقبال حالة هنا وتحويل حالة هناك، بل ينتظم وفق منهجية عمل لها ديمومة سواء على مستوى استقبال الحالات وما يتبعها من تفاصيل، أو على مستوى إطلاق حملات توعية دائمة وبرامج وتثقيف مستمرة، وفعل إعلامي توعوي دائم، وإمكانيات قانونية وغيره. وباختصار، أن تأخذ المؤسسة المعنية بمسألة مناهضة العنف ضد المرأة فالموضوع ليس مجرد طقس أو ممارسة موسمية، بل ينبغي أن يصبح جزءاً أصيلاً من برامجها وسياساتها ونشاطها العام.

أين مؤسسات محافظة أريحا مما ذكر أعلاه؟

تقول المديرة التنفيذية في مركز نسوي عين السلطان التابعة للجنة خدمات المخيم الآتي: «نتدخل في قضايا العنف ضد النساء، وعندما تلجأ لنا سيدة معنَّفة نقوم بداية بتقديم الغرشاد النفسي لها من خلال المرشدة النفسية، ونحوّلها إلى عيادة خاصة كمكان مؤهل لاستقبال الحالات المعنَّفة، والحفاظ على الخصوصية»[٦٦]. ويفهم من حديثها أن المركز النسوي تتوافر لديه الشروط الدنيا للمهنية الضرورية لاستقبال المعنَّفات، ولديه طواقم مؤهلة للتعامل المهني مع الحالات الواردة أو المحولة.

والشيء ذاته تقوله الإختصاصية النفسية في عيادة الوكالة بمخيم عقبة جبر: «نستقبل النساء المعنَّفات، وتقوم المرشدة النفسية بدورها في تقييم الخطر، وبناء عليه يحدد التدخل. لدينا مكان خاص لاستقبال الحالات، والحفاظ على الخصوصية والسرية، لا تثق كافة النساء

٦٦ –مقابلة مع ميس وقاد

بالمرشدة بالرغم من أن السرية عالية جداً جداً، والوكالة لا يمكن أن تتساهل أمام أية عملية إفشاء أسرار»[٦٧].

جمعيات نسوية العنف ليس ضمن أولوياتها

تقول نجاة ارميلية رئيسة جمعية تنمية الديوك النسوية ومنسقة مؤسسة مفتاح في أريحا والأغوار: إن جمعيتها لا تعتبر موضوع العنف ضد النساء من ضمن الأولويات، وليس لديها الحد الأدني من الطواقم، أو البرامج، أو السياسات التي تعنى بقضية العنف ضد المرأة «لا يوجد خدمة مباشرة للنساء المعنَّفات، لكننا نقوم بعملية تشبيك بين النساء المعنَّفات والجهات التي تقدم الخدمات للنساء المعنَّفات»[٦٨].

وفي السياق ذاته، أي عدم إعطاء أي اهتمام يذكر كجمعية نسوية قاعدية في موضوع العنف ضد المرأة، مراعاة لثقافة المجتمع الذكوري، وتجنباً لأية إشكالية معه، تقول ناشطة نسوية في العوجا: "لم نقم كجمعية بأي دور تجاه العنف الذي يطال النساء في البلدة؛ خشية من رد فعل المجتمع"»[٦٩].

ولا تبتعد الناشطة النسوية فاطمة عبيات من قرية فصايل بعيداً عما قالته زميلاتها، حيث تؤكد هي الأخرى أن مناهضة العنف ضد النساء ليس ضمن أجندة المركز النسوي في فصايل، حيث تقول: "بالنسبة للعنف ضد النساء العشائر هي من يتولى حل هذا الموضوع، وفي حال عجزها ممكن أن يصل إلى الشرطة"[٧٠].

وفيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية المعنية بقضية العنف الأسري، فهناك تفاوت بين مؤسسة وأخرى من حيث توفير كافة الشروط المهنية الضرورية؛ فبينما تؤكد مسؤولة قسم التمرض في مديرية صحة أريحا أن «الوزارة تؤهل المشرفات على قضايا العنف، حيث يوجد في المديرية باحثة اجتماعية وباحثة نفسية، وهما من يتعامل مع الحالات المعنَّفة»[٧١]. بدورها الاختصاصية الاجتماعية في مديرية صحة أريحا حنان الغوج تقدّم شرحاً حول الآلية، إذ تقول: «تصلنا الحالات المعنَّفة، نقوم أولا بتقييم نفسي لكي نفحص ما إذا كانت بحاجة إلى متابعة على هذا الصعيد، وبعدها نقوم بمتابعتها ميدانياً من خلال زيارات منزلية منتظمة، وبعض الحالات تحوّل إلى مديرية التنمية الاجتماعية»[٧٢].

أما وحدة حماية المرأة والطفل في الشرطة فلديها كافة الشروط المتعلقة بالطاقم المهني المدرّب،

٦٧ –مقابلة مع ألفت العالم
٦٨ مقابلة مع نجاة ارميلية
٦٩ مقابلة مع سحر عرينات
٧٠ مقابلة مع فاطمة عبيات من قرية فصايل
٧١ مقابلة مع رائقة حداد وفاطمة عبيات
٧٢ مقابلة مع حنان الغوج وهبة بالو

ولديها غرفة خاصة للاستقبال تحفظ الخصوصية، لكن المأخذ الذي يمكن أن يسجل عليهم يتمثل في عدم استقلالية المقر عن مركز الشرطة لضمان سرية تامة للنساء. وبهذا الصدد يقول نائب مدير الوحدة النقيب أحمد شيش: "هذا التوجه صحيح لأن نقل المعلومة أحيانا يتم من شخص عادي (مراجع)، أو شرطي، أو سائق تكسي، لذا لا بد من فصل الوحدة عن مقر الشرطة، لتسهيل وصول النساء، وضمان سرية وجودهن فيها، وهذا النموذج مطبق الآن في الأردن، وهناك توصيات بأن نبدأ بذلك هنا في فلسطين بهذه السياسة. بالنسبة للمقر الحالي كان من المقرر أن تكون الوحدة في الطابق الأرضي ولها مدخل مستقل ومفصول عن المدخل الرئيس لمقر الشرطة، لكن لأسباب مالية تم التراجع عن الفكرة"[٧٣].

وهكذا الحال في المحافظة، حيث تصف مديرة دائرة المرأة والطفل الإجراءات التي يتم اتباعها روتينياً مع أية معنَّفة تصل إلى المحافظة على النحو الآتي: "نستقبل الحالة ونوثقها ونحدد درجة الخطورة، فإذا كانت بحاجة إلى حماية نحيلها إلى البيت الآمن»[٧٤]. ويفهم من كلامها أن حدود تدخل المحافظة هي الاستقبال والتعامل الأولي مع المعنَّفة، ثم التواصل مع جهات الاختصاص سواء على مستوى الإرشاد النفسي أو الاجتماعي، أو التحويل إلى البيت الآمن أو الشرطة.

الإشكالية الأبرز في موضوع تأهيل المؤسسات الحكومية، وتوفر شروط الأمان المهني، تكمن في مديرية التنمية الاجتماعية في أريحا، التي يشتكي مديرها العام من النواقص قائلاً: "لا يوجد غرفة خاصة للنساء اللواتي يراجعن الاختصاصية الاجتماعية والمرشدة، ويتم الاستعانة بالاختصاصية النفسية في مديرية الصحة والبيت الآمن؛ بسبب نقص الكوادر في الوزارة"[٧٥]. وهنا تجب الإشارة إلى أن من يرأس لجنة حماية المرأة والطفل في كل محافظة وفقاً للبروتوكول الوطني للتحويل هي وزارة التنمية الاجتماعية، وبالتالي فإن استمرار هذا الحال في ظل النواقص والاشتراطات المهنية الضرورية فهذا أمر لا يقبل النقاش؛ لأن توفير مثل هذه الاشتراطات أمر في منتهى الأهمية، وهو أولوية تعلو على غيرها من أولويات الوزارة، أو هكذا يفترض إذا ما قررت الوزارة القيام بمسؤولياتها بمستوى مهني لائق.

من جانبها تشدد الناشطة النسوية نادرة المغربي على أهمية تعاون كافة المؤسسات النسوية والمجتمعية في توفير الشروط المهنية للواتي أوالذين يتولون مسؤولية التثقيف والتدريب، كي لا يوقعوا النساء المعنَّفات في إشكاليات أكبر نتيجة عدم إلمامهم جيداً بثقافة النوع الاجتماعي، وطبيعة المجتمع الذي تعيش في وسطه المرأة. تصلنا حالات معنَّفة من خلال زيارات فردية ومن خلال مؤسسات عامة، ونتابع معهن ما إذا كانت المشكلة بسيطة، أما في حال أنها تحتاج إلى

٧٣ مقابلة مع نائب مدير شرطة أريحا النقيب أحمد شيش
٧٤ مقابلة مع سماح السلمان
٧٥ مقابلة مع سليمان بشارات

إرشاد ومتابعة نفسية فنقوم بتحويل تلك الحالات إلى الشؤون الاجتماعية والمحافظة»[٧٦]. وهنا يتضح أيضاً أن حدود التدخل الذي يقوم به الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في أريحا فيتمثّل في تدخلات أولية بسيطة، وما دون ذلك يتم تحويل الحالات إلى جهات الاختصاص الحكومية.

جمعية سيدات أريحا وعلى لسان المديرة التنفيذية في الجمعية، تشير إلى البرامج التي استحدثت في الجمعية، ومنها برنامج الإرشاد الاجتماعي والقانوني من أجل الاستجابة لاحتياج النساء المعنَّفات، وتقديم الخدمات اللازمة لهن حيث "انطلق المشروع الجديد في بداية شهر أيار (٢٠١٦)، ويضم البرنامج الذي أقيم بالشراكة مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي محاميات ومرشدات اجتماعيات ونفسيات مؤهلات مهنياً للتعامل من النساء المعنَّفات"[٧٧].

وخلاصة الأمر، يمكن الاستنتاج أن هناك ثلاثة مستويات من التأهيل المهني للمؤسسات التي تقدّم خدمات للنساء المعنَّفات: مستوى أول لديه خدمات متعددة الأوجه تتمثل في طواقم مهنية تستطيع التعامل باحتراف ومهنية مع الحالات التي تستقبلها بما في ذلك الحفاظ على السرية، وهذه المؤسسات يتركّز أغلبها في القطاع الحكومي. ومستوى ثان من المؤسسات التي لديها تدخلات أولية لكنها في حال تطلّب الأمر أكثر من مجرد استقبال، ورفع معنويات، وتعزيز نفسي، فإنها تتوقف لتحيلها إلى جهات الاختصاص المؤهلة للمتابعة متعددة الأوجه. والمستوى الثالث يتمثل في وجود مؤسسات ليس لديها الحد الأدنى من الاهتمام في موضوع العنف ضد المرأة، وجل اهتمامها ينحصر في تحويل حالة هنا وحالة هناك ليس أكثر من ذلك. وبالمحصلة هناك خلل ما لدى كل جهة من الجهات التي تقدّم الخدمات للنساء المعنَّفات، الأمر الذي يتطلب تنسيقاً للجهود وتضافراً للإمكانيات المتاحة (مجتمعية وأهلية وحكومية) من أجل النجاح في تقديم خدمة تمتلك الحد الأدنى من المهنية.

هل للإعلام حضور في مناهضة العنف ضد المرأة؟؟؟

لا يختلف اثنان على أهمية الإعلام في إيصال الرسائل والتأثير في اتجاهات الرأي العام من خلال المعلومة، التي تعتبر أكثر من مهمة من أجل توعية المواطن، ومن أجل تمكينه من اتخاذ قراراته بناء على معلومات ومعطيات وليس اعتباطياً، أو انفعالياً، أو مزاجياً.

ومن الطبيعي أن يكون الإعلام جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية المؤسسات النسوية الهادفة إلى مناهضة العنف الواقع على النساء؛ لأنه بدون إعلام متحسس للنوع الاجتماعي سيبقى الحديث عن حملات فاعلة ومؤثرة في الرأي العام مجرد كلام جميل، لكنه بدون أي فعل وهذا أمر أقرب إلى الهزل منه إلى الجد، لذا من الأهمية بمكان أن يعطى الإعلام بكل أشكاله وعناوينه ومسمياته المساحة التي يستحقها من الاهتمام من قبل المؤسسات النسوية والحليفة الطامحة

٧٦ مقابلة مع نادرة المغربي
٧٧ مقابلة مع عبير النشاشيبي، مديرة تنفيذية في جمعية سيدات أريحا

نحو التغيير والحد من العنف ضد المرأة.

هناك أدلة ملموسة على أنه نتيجة توظيف الإعلام في قضايا عنف ضد المرأة وقتل النساء على خلفية ما يسمى بقضايا الشرف، فقد نجحت المنظمات والحركة النسائية في خلق حالة رأي عام ضاغطة على صانعي القرار لتجميد العمل في بعض بنود قانون العقوبات ساري المفعول، التي تمنح القتلة حكماً مخففاً، وبالتالي خطت المنظمات والحركات النسائية خطوة بالاتجاه الصحيح على طريق الحماية للنساء، وهناك أمثلة عديدة -لا يتسع المجال هنا لذكرها- يمكن الاستدلال من خلالها على أهمية الإعلام ودوره التنويري والتعبوي والتغييري بالمحصلة.

كيف تبدو الصورة في محافظة أريحا والأغوار، هل هناك إدراك أو تلمس جدي لأهمية الإعلام في ترويج الخطط والبرامج والتوجهات الهادفة للحد من العنف ضد المرأة، أو أن الإعلام في واد والمؤسسات النسوية في واد آخر؟. من يتحمل المسؤولية عن هذا الخلل في حال وجوده، هل هي المؤسسات الإعلامية أو المؤسسات المعنية التي لم تعط الإعلام الأهمية التي يستحقها لعدم إدراكها حقيقة دوره الجوهري في معركتها ضد العنف؟.

الإعلامي علي السنتريسي يؤكد أن للإعلام دوراً مهماً في موضوع مناهضة العنف، لكنه يحمّل المسؤولية في فشل البرامج والسياسات الإعلامية وغيرها إلى المؤسسات النسوية، إذ يقول: «لدي إطلالتان على المرأة :كصحفي من خلال برنامج قضاياكم وبرنامج في مواقعهن، والإطلالة الثانية من خلال النقابة باعتباري أمين سر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بأريحا. أبدأ من برنامجي التلفزيوني حيث التقيت الكثير من النساء زوجات الأسرى أو الشهداء، وهؤلاء النسوة يعنّفن من عدة جهات للأسف، حيث يتم استغلالهن من قبل مؤسسات من المفترض أنها مؤسسات داعمة للمرأة، والاستغلال يتم من خلال التمييز حيث يتم دعم أسر وتترك أسر أخرى بالاحتياج ذاته دون دعم، إضافة إلى تعرضهن للاستغلال والتحرش أثناء بحثهن عن فرص عمل، أو اثناء العمل، وخصوصاً الفتيات. مؤسسات العمل الأهلي من المؤسسات التي عملت مع المرأة منذ سنين طويلة، وتعاملت مع هذه المؤسسات وأنا مع إيقاف عملها استناداً إلى النتائج، فهذه المؤسسات هدفها ربحي، وتشغيل الأقارب، وحصد رواتب خرافية للمدراء"[٧٨].

ما قاله الإعلامي (السنتريسي) حول الإعلام وعلاقته بالمؤسسة النسوية، يحمل تقييماً سلبياً بالمطلق، وهي وجهة نظر مثيرة للجدل بدون شك، ولا سيما أنها حملت بعض الحدّيّة في تقييم أداء المؤسسات النسوية الأهلية، لكن (السنتريسي) مع ذلك لم يوضح ما إذا كان الإعلام الفلسطيني بكل عناوينه ومسمياته يتحمل مسؤولياته المهنية، ويقوم بدوره المطلوب في مناصرة الجهود الرامية إلى وقف العنف الممارس ضد المرأة، وبصرف النظر قامت المؤسسات النسوية الأهلية بدورها أم لم تقم، كما لم يقل أيضاً ما إذا كان الإعلام منحازاً ومتحسساً لقضايا النوع الاجتماعي أم أنه إعلام غير منحاز للمرأة وقضايا النوع الاجتماعي، وتغطيته

٧٨ -مقابلة مع علي السنتريسي

الموسمية والحدثية لبعض الأنشطة والفعاليات، أو بعض البرامج المتعلقة بالمرأة لا تمنحه أية تزكية إيجابية في موضوع مناهضة العنف باعتباره جزءا من واجباته المهنية الروتينية.

الإعلامي فتحي براهمة مدير تلفزيون فلسطين بأريحا، يقر بأهمية الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة، ويقول: "الحوار الاجتماعي يأخذ حيزاً مهماً في وسائل الإعلام الفلسطينية، والعنف ضد المرأة يقع ضمن هذه المساحة، ومدة البرامج مهمة جداً وكذا ديمومتها. وقريباً سنستحدث برنامجاً دائماً بالتعاون مع جمعية سيدات أريحا وراديو صوت القمر، تشارك فيه اختصاصية اجتماعية ومحامية من الجمعية، ويتناول مختلف القضايا التي لها علاقة بحقوق المرأة وقضايا العنف وخلافه"[٧٩]. وفي اعتقادي فإن ما قاله الإعلامي (براهمة) حول الإعلام الرسمي يحتمل النقاش لجهة المساحة المعطاة للمرأة وقضاياها، والأهم فيما قاله هو الإدراك وإن كان متاخراً لقيمة الإعلام المسموع على مستوى المجتمع المحلي، باعتباره الأكثر ضمانة للوصول إلى أوسع نطاق ممكن من الرأي العام المحلي ومن جمهور النساء، حيث يتولد اهتماماً أكبر بما لا يقاس لدى الرأي العام المحلي في المتابعة عندما يسمع ويتابع مناقشة قضايا على تماس مباشر به وبواقعه.

على أية حال، ما يهم من إثارة النقاش حول دورالإعلام الرسمي، أو الأهلي، أو الحزبي في موضوع العنف الأسري، هو محاولة لفهم علاقة المؤسسات النسوية والمجتمعية والرسمية على حدّ سواء، وتحديد موقع الإعلام منها، وأين يقف؟، وهل هو بعيد أو قريب، أو ناشط أو بين بين؟.

تقول مديرة دائرة التمريض في مديرية الصحة بأريحا: "الإعلام حسب المناسبات، ولا يوجد تفرغ لهذا الموضوع، أي أنه لا توجد برامج دائمة تستهدف النساء، وتعمل على تثقيفهن وإرشادهن لحماية أنفسهن من العنف أو الافصاح عنه، كما لا توجد برامج حوارية تستهدف توعية أفراد المجتمع حول خطورة العنف الأسري"[٨٠]، ووجود مطويات وأدبيات مطبوعة يمكن الاستفادة منها في التثقيف لا يغني عن جود برامج إعلامية متخصصة، بل إن أحدهما لا يتعارض مع الآخر، فكل نشاط أو تعبير إعلامي من المفترض أن تكون له وظيفة ورسالة واضحة ومحددة.

وتقر وحدة حماية الأسرة في شرطة محافظة أريحا هي الأخرى، أن لديها قصوراً في الجانب الإعلامي، حيث يشير نائب مدير الوحدة أن النشاط الإعلامي يتم «من خلال العلاقات العامة التي توضح دور وحدة حماية الأسرة، ولكنه غير كاف»[٨١]. وحول وصول رسالة الشرطة ووحدة حماية الأسرة إلى الناس يقول: "في المدينة نصل إلًى (٩٠٪) من النساء، أما في باقي مناطق المحافظة فالنسبة لا تكاد تصل إلى (٤٠- ٥٠٪)؛ بسبب القيود الاجتماعية، وعدم توفر

٧٩ مقابلة مع فتحي براهمة
٨٠ مقابلة مع رائقة حداد
٨١ مقابلة مع النقيب أحمد شيش

إمكانيات كافية للتواصل، لذا تم إطلاق إذاعة مركزية للشرطة تبث من محافظة رام الله والبيرة، والتخطيط أن تصل إلى كافة المحافظات، وهي حتى الآن لا تصل إلى أريحا"[٨٢]. ويتضح هنا أن هناك تلمّساً من قبل جهاز الشرطة لأوجه القصور والخلل في عملها، ومنها الجانب الإعلامي، وهو أمر يستحق التقدير مثلما يستحق التقدير التوجه لاستهداف المناطق المهمشة والبعيدة في مختلف المحافظات؛ لأنها هي التي يجب أن تشكل دائرة الاهتمام الأولى لدى الجهات الحكومية أو الأهلية في التثقيف والتوعية، وإيصال المعلومة، وسماع رأيها باعتبارها الأكثر احتياجاً.

وعلى مستوى مؤسسات وكالة الغوث العاملة مع المرأة في محافظة أريحا لا يختلف الوضع الإعلامي عن باقي المؤسسات، حيث ينحصر الإعلام في بوسترات وبريشورات فقط، "لا نقدم برامج إذاعية، أو توعوية منظمة. تقاريرالعنف ترفع إلى برنامج المرأة في الأونروا"[٨٣].

وكذلك الأمر مع زميلتها مسؤولة الصحة النفسية في عيادة وكالة الغوث، التي تشير إلى أن الإصدارات تتمثل في سبوتات إعلامية موسمية فقط "لا يوجد برامج إعلامية دائمة، ونستفيد من شبكة حماية الطفولة ودورها في الإعلام، وبرامج التوعية المجتمعية إعلاميا تتم عن طريق إعلام الوكالة، ولا يوجد أية برامج لدينا هنا"[٨٤]. ومن الواضح أن الوكالة لديها برامج إعلامية مركزية، لكن هذه البرامج لا تصل إلى المواطن في المجتمع المحلي، ولا تناقش خصوصيته او تلامسها، والتقارير التي تخرج من الميدان إلى المركز في الوكالة لا تجد أية ترجمات لها لا بلغة الإعلام أو سواه، وبالتالي فالتقارير حتى وإن كان بالإمكان الاطلاع عليها من قبل الباحثين أو المختصين، فإن قيمتها الحقيقية تكمن في وضعها ضمن الإعلام الجماهيري، وبما يمكّن المؤسسات وراسمي السياسات في محافظة أريحا من توظيف تلك التقارير في سياساتهم وتوجهاتهم ومقارباتهم.

أكدت عبير نشاشيبي المديرة التنفيذية لجمعية سيدات أريحا، أن الجمعية وإدراكاً منها لأهمية الدور الإعلامي في إيصال رسالة المؤسسات النسوية الناشطة في مجال العنف ضد المرأة، وبعد إطلاق برنامج تقديم خدمات قانونية واجتماعية للنساء المعنَّفات بشهر واحد، تم إطلاق برنامج إعلامي من خلال راديو صوت القمر، ويبث (٣) أيام في الأسبوع، تشارك فيه اختصاصية اجتماعية ومحامية من الجمعية، ويتناول مختلف القضايا التي لها علاقة بحقوق المرأة وفي مقدمتها العنف"[٨٥].

بالمجمل يمكن الاستنتاج أن الجانب الإعلامي في عمل المؤسسات النسوية والمجتمعية والرسمية التي تعمل في مجال مناهضة العنف ضد المرأة ، لا زال في مراحله الأولى، لا بل إنه لا زال إعلاماً غير مواكب، وغير مؤثر، وغير حاضر بالمستوى المطلوب في حياة النساء وما يواجهنه من

٨٢ مقابلة مع النقيب أحمد شيش
٨٣ مقابلة مع فاطمة حجاجلة
٨٤ مقابلة مع ألفت العالم
٨٥ –مقابلة مع عبير النشاشيبي المديرة التنفيذية لجمعية سيدات أريحا

عنف متعدد الأشكال، وإذا كان التبرير وراء هذا الغياب هو الإمكانيات المتواضعة مهنياً ومادياً للمؤسسات القاعدية النسوية والمؤسسات المعنية عموماً، فهذا ليس تبريراً مقنعاً؛ لأنه بالإمكان التغلب على تلك التحديات أو العقبات من خلال التشبيك، والتعاون، وعقد الشراكات، وتنسيق الجهود، خصوصاً وأن هناك الائتلافات القائمة تحت مسمى مناهضة العنف ضد المرأة ، حيث يمكن من خلالها البدء ولو ببرنامج إعلامي واحد له صفة الديمومة، ويصل إلى النساء وربات البيوت في مختلف مناطق أريحا والأغوار. قناعتي أن المسألة ليست فنية إدارية، بل هي في إدراك قيمة الإعلام وأهميته، مع الإشارة إلى أن الاهتمام بالإعلام ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق هدف، والمتمثل في التوعية والتواصل المستمرين، وإيصال الرسالة بشكل واضح للجمهور بشكل عام وللنساء بشكل خاص.

أي نوع من الشراكة في مواجهة العنف؟

ليس جديداً القول بأن مناهضة العنف ضد المراة من المواضيع التي تحتاج إلى جهد أكبر من جهد مؤسسة بعينها مهما كانت إمكانيات هذه المؤسسة، وهو ما يعني الاحتياج إلى ائتلاف واسع من المؤسسات التي تعنى بهذا الشأن. ولكن قبل الدخول في مناقشة واقع الحال بين المؤسسات والجمعيات والقطاعات المختلفة، أرى من الضروري أن نتفق على مفهوم الشراكة، حيث يوجد نوعان من الشراكة: نوع أول يقوم على دعوة الناس وممثلي المؤسسات للمشاركة في نشاط ما أو ندوة ما، أو فعالية جماهيرية ميدانية، وهذه المشاركة عادة ما تتم وفق تصور جاهز ومعدّ مسبقاً من الجهة الداعية، إذ ينحصر دور المشاركين في الحضور وينتهي بانتهاء النشاط ، وهذا الشكل من الشراكات أو العمل المشترك في واقع الأمر يكرّس مبدأ التبعية، خصوصاً في حال تكراره، ولا ينمي مفهوم الشراكة، وهذا النمط هو السائد في بنية عمل المؤسسات ونظامها.

والنوع الثاني من الشراكة تلك التي تعني أن الشراكة تبدأ من طرح الفكرة ثم التخطيط لتنفيذها، وبعد ذلك متابعة المخرجات بشكل مشترك، وتقييم الأداء والتنفيذ، حيث ضمن هذه المحددات تبدو المؤسسات الشريكة أنها عملت معاً بشكل مشترك على قدم المساواة، وأنضجت الفكرة قيد النقاش للعمل المشترك مع بعضها البعض، وهو ما يجعلها تشعر بقيمة الشراكة، وتقدّر أهميتها من جهة، ومن جهة ثانية فإن الشراكة ستبني مع الوقت منهجاً للعمل المشترك، ينعكس إيجاباً على واقع المؤسسات، خصوصاً الصغيرة منها، التي تشعر أنها من خلال الشراكة وعبر ما يسمى بالرأسمال الاجتماعي تستطيع النهوض والارتقاء بوضعها مستفيدة من حالة الشراكة.

من الناحية النظرية هناك إدراك لأهمية بناء هذا الائتلاف، والعمل بمنهج يقوم على الشراكة بين مختلف المكونات التي تعنى بموضوع العنف ضد المرأة، ولكن من الناحية الفعلية هل يبدو الأمر مختلفاً بعض الشيء أم أنه منسجم مع القناعة النظرية؟. بعض الأطراف تتشارك بشكل دائم في مناهضة العنف والتعامل معه بحكم وظيفتها، وتحديداً في الجانب الإجرائي والعَملاني مثل: (الشرطة، والمحافظة، ووزارة التنمية الاجتماعية، والبيت، والأمن، ووزارة الصحة، والنيابة، والمحاكم الشرعية)، ولكن خارج هذا الائتلاف تبدو الأمور مختلفة، والسؤال لماذا؟.

نبدأ بالمؤسسات الحكومية التي يبدو أنها تتبوأ دوراً ريادياً في هذا المجال «نشارك مع مختلف الأطراف الحكومية والأهلية والنسوية في الحملات التي تنظّم ضد العنف الذي يطال النساء، ودورنا كمحافظة يتمثل في تنظيم ندوات وورش عمل بمبادرات من دائرة المرأة، وأحياناً نستضيف أنشطة ونسهم بأخرى»[٨٦].

ويشاطره الرأي في الشراكة نائب مدير وحدة حماية الأسرة في شرطة أريحا "نتشارك مع الجميع في الحملات، ودورنا يتمثل في محاضرات توعية وإرشاد في الجامعات والمدارس والمؤسسات الأهلية، ونقوم بطباعة وتوزيع بريشورات تشرح الخدمات التي نقدمها للنساء وكيفية الاتصال بنا"[٨٧]. ولا يختلف الوضع لدى وزارة التنمية الاجتماعية التي يقول مديرها العام: إن وزارته تتشارك مع الجميع في الأسبوع الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة بأريحا، «ونشارك في الحملات، ونعمل بالشراكة مع الشركاء ومختلف المؤسسات، ونقوم بأنشطة مثل الاعتصامات، وورش عمل، وتوزيع بريشورات وغيرها"[٨٨].

وتقول مديرة التمريض في مديرية الصحة الشيء ذاته: "نشارك في الحملات التي يتم تنظيمها في المحافظة سواء في الثامن من آذار أو الأسبوع الوطني لمناهضة العنف، ونركز كوزارة صحة خلالها على التوعية والتثقيف وعلى الصحة النفسية أكثر، وهناك تطوير للقدرات والبرامج من خلال التدريب"[٨٩].

وتشرح منسقة العيادة القانونية في جامعة الاستقلال بأريحا الأمر على النحو الآتي "نحن بوصفنا جامعة عسكرية، فإن عملية التشبيك مع الجهات الرسميه والعسكريه سهل جداً، أما بالنسبه للمؤسسات المدنيه فلم نتواصل إلا مع مركز المرأه للإرشاد القانوني والاجتماعي والهيئة المستقله لحقوق الإنسان، ولكن ومع انطلاق المشروع الجديد سوف يتم العمل على التشبيك بشكل أوسع ليشمل وزارة التنمية الاجتماعية، ولجان الإصلاح، والعشائر، وكافة المؤسسات المدنيه ذات العلاقة"[٩٠]. ويفهم من كلامها أن هناك مراجعة من قبل العيادة القانونية التابعة للجامعة في عملية التشبيك والتواصل الخاصة بالعنف ضد المرأة، وبما يوسع من دائرة العلاقات بحيث تشمل مختلف الجهات، وهذه المراجعة النقدية هي أكثر من مهمة؛ لأنها تعكس قدرة على التقييم، والمراجعة، وإعادة الانطلاق بشكل أفضل، وهذه المنهجية من المفترض أن تكون هي المنهجية الحاكمة والموجهة لمختلف المؤسسات المجتمعية والرسمية، لكي تستطيع الارتقاء في خدماتها المقدمة لجمهور النساء عموماً، والنساء المعنَّفات خصوصاً.

وتقول المديرة التنفيذية في المركز النسوي بمخيم عين السلطان: "إنهم بوصفهم مركزاً نسوياً

٨٦ –مقابلة مع هاني زبيدات المستشار القانوني في المحافظة
٨٧ –مقابلة مع النقيب أحمد شيش نائب مدير وحدة حماية الأسرة في شرطة أريحا
٨٨ –مقابلة مع سليمان بشارات مدير عام وزارة التنمية الاجتماعية
٨٩ –مقابلة مع رائقة حداد رئيسة قسم التمريض في وزارة الصحة
٩٠ مقابلة مع رنا العاصي منسقة برامج العيادة القانونية في جامعة الاستقلال

يشاركون في الأنشطة أو الحملات التي تتم خلال مواعيد معينةٍ، ولا سيما في الأسبوع الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، والمشاركة كما توضحها تتخذ طابعاً روتينياً رتيباً يشبه ما تقول به باقي المؤسسات النسوية "نتشارك بندوات ضد العنف، ونوزع بوسترات، وقمنا بعدة أنشطة خلال الأسبوع الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة"[٩١].

ولا يختلف الوضع لدى جمعية تنمية المرأة في الديوك والنويعمة، حيث تشير رئيسة الجمعية إلى أن الجمعية تعمل بالتنسيق مع الأطراف الأخرى "ننسق مع الشركاء بشكل دائم في مختلف الفعاليات التي تخص النساء، والفعاليات التي يتم تنظيمها خلال الأسبوع الوطني لمواجهة العنف ضد النساء في المحافظة"[٩٢].

وتقول المرشدة المجتمعية في عيادة وكالة الغوث في مخيمي عين السلطان وعقبة جبر، إنهم أيضا يتشاركون مع الآخرين في الأنشطة السنوية: "ننسق في الأنشطة العامة المناهضة للعنف ضد المرأة، ونقوم بأنشطة محلية، ولا سيما ورش توعوية للنساء، وتستجيب النساء لورش العمل بشكل دائم"[٩٣]. لكن (حجاجلة) لم تحدد عمّا إذا كانت هذه الأنشطة تتم في وقت محدد كما هو متبع في البلد، أو أنها تقوم بأنشطة على مدار العام.

ولا يختلف الوضع لدى إقليم حركة فتح، حيث تشير ميسون براهمة إلى أنهم يعملون بالشراكة في مواجهة العنف «نتشارك مع المؤسسات المختلفة في مناهضة العنف، وفي تقديري أن هناك تفاوتاً في أداء الجمعيات والمؤسسات الموجودة في محافظة أريحا، لذا لا نستطيع التعميم بالقول إنها كلها فاعلة أو أنها غير فاعلة، بعضها يقدم بإخلاص وتفانٍ، وبعضها الآخر غير مقنع»[٩٤]. ويمكن الاستنتاج من خلال إجابة عضو إقليم حركة فتح أن أداء المؤسسات النسوية والمجتمعية في محافظة أريحا والأغوار بخصوص مناهضة العنف ضد المرأة ليس بالسوية ذاتها، وهذا أمر متوقع لأكثر من سبب منها: الإمكانيات، ودرجة الاهتمام والمواظبة...إلخ، لكن ما يجب إعطاؤه الاهتمام في هذا الجانب هو سعي تلك المؤسسات لتطوير الأداء، والانتقال من مجرد مدعو أو مشارك في نشاط ميداني من خلال دعوة عامة إلى ناشط من موقع التخطيط والمشاركة في برنامج الفعاليات، استناداً إلى جمهورها الخاص وعلاقاتها بالمجتمع المحلي، وفي اعتقادي إن التحدي يكمن هنا لدى المؤسسات النسوية والمجتمعية التي ورد ذكرها بتطوير الذات، وإطلاق برامج تستهدف فئة اجتماعية معينة.

فيما رئيس نادي أريحا فتحي براهمة يشير إلى عصب الموضوع حيث يقول: "نشارك في مختلف الفعاليات المناهضة للعنف ضد المرأة بالشراكة مع المحافظة، والجمعيات النسوية، وغيرها،

٩١ مقابلة مع ميسر وقاد المديرة التنفيذية في المركز النسوي في مخيم عين السلطان
٩٢ مقابلة مع نجاة ارميلية
٩٣ مقابلة مع فاطمة حجاجلة
٩٤ مقابلة مع ميسون براهمة

والمشكلة أن أغلبية برامجنا ممولة من الاتحاد الأوروبي وغيره، وهي برامج محدودة زمنياً»[٩٥]، أي أن مناهضة العنف لدى الكثير من المؤسسات له بداية ونهاية؛ لأنه مشروع ممول، وبمجرد توقف التمويل يتوقف النشاط، وبصراحة هذه معضلة يجب التعامل معها بطريقة خلاقة من قبل المؤسسات التي تعتمد على التمويل الخارجي، حيث يبدو التمويل حتى الآن لا يخلو من مزاجية، وهناك ما يسهم في تضخيم هذه المزاجية، وإضاعة الاتجاه الصحيح، وهو غياب إستراتيجية وطنية للتنمية والبناء المجتمعي، وترك المسألة عرضة لسياسة العرض والطلب، وليس ارتباطاً بالاحتياجات المحددة بناء على دراسات احتياج حقيقي للمجتمع الفلسطيني.

عدد من مسؤولات المؤسسات النسوية في مناطق الأغوار أعربن عن تذمرهن وانتقادهن للأنشطة التي تقام بمناسبة الأسبوع الوطني لمناهضة العنف، التي عادة ما تتركز في المدينة دون الأطراف التي تبقى بعيدة عن الحدث، وتدعى للمشاركة التمثيلية "بالنسبة للأنشطة المناهضة للعنف في المدينة ندعى كمركز نسوي للأنشطة، لكن مسؤولي هذه المؤسسات لم يفكروا بأن يقيموا ولو لمرة واحدة أي نشاط في القرية، أو يقدموا أي دعم لنشاط محلي ممكن أن تقيمه مؤسسة محلية"، وتقول فاطمة عبيات الانتقاد ذاته، وتسجله رئيسة جمعية الجفتلك التعاونة حليمة أبو ربيع التي تقول: «لا يصلنا أي من المؤسسات النسوية أوالحكومية لإقامة فعاليات جماهيرية في أسبوع مناهضة العنف ضد المرأة".[٩٦]

وثمة انتقاد لدور المؤسسات النسوية وأنشطتها المناهضة للعنف من مسؤولة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في أريحا، التي تؤكد أن «الحملات التي يتم الإعلان عنها تتكرر فيها الأنشطة ذاتها غالباً، وفي إحدى السنوات حاولنا الخروج عن النمط، حيث قمنا بتنظيم مسيرة بمناسبة يوم الأرض، وكانت فعالية ناجحة، لكن المؤسسات تميل أكثر إلى الفعاليات الخاصة على الفعاليات الكبرى والمركزية»[٩٧]. وهنا يجب التوقف قليلاً عند تلك الملاحظات، حيث تشير (المغربي) إلى مكامن خلل عديدة أبرزها التكرار الروتيني للأنشطة السنوية ذاتها، وتشابه الأنشطة ونمطيتها، والملاحظة الثانية تتمثل في فئوية المؤسسات، وغياب روح الشراكة الحقيقية فيما بينها بدليل انشدادها إلى أنشطة خاصة، وعموماً فإن تلك الأنشطة عادة ما تكون ضعيفة من حيث المشاركة ومحدودة التأثير؛ لأنها لا تحظى باهتمام الإعلام والرأي العام.

وفي المجمل، فإن ممثلات المؤسسات النسوية أجبن أنهن يتواصلن مع باقي المؤسسات "نتواصل في المحافظة مع جذور، ومفتاح، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وبرنامج العمل مع النساء المعنَّفات تم بالشراكة مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي كما تقول حنان عماش، كما تقول خولة بالو: "نتواصل مع المؤسسات النسوية والرسمية والأهلية في الأنشطة والفعاليات المناهضة للعنف ضد النساء «نشارك في الفعاليات والورش التي تدعو لها

٩٥ مقابلة مع فتحي براهمة
٩٦ مقابلة مع حليمة ابو ربيع وفاطمة عبيات في فصايل والجفتلك
٩٧ مقابلة مع نادرة المغربي

المؤسسات خلال المناسبات ومناهضة العنف، وأحياناً نقوم بأنشطة لها طابع توعوي، حسب قول نظر حلتة»[٩٨].

وخلاصة الأمر، يبدو الأمر جلياً في أن الأنشطة المناهضة للعنف سواء على مستوى الشراكات، أو على المستوى الفردي فإنها تقام وتأخذ طابعاً موسمياً، وهذا في حد ذاته يستدعي التوقف والمناقشة، حيث تستنفر كل مؤسسات البلد، وتقيم الفعاليات والمهرجانات والمسيرات المناهضة للعنف ضد المرأة في الأسبوع الوطني لمناهضة العنف، وبمجرد انتهاء الأسبوع تنتهي معها الأنشطة والفعاليات، أو أنها تتراجع إلى أدنى مستوياتها، بحيث تفقد أي تأثير محتمل. وهذا يطرح الكثير من الأسئلة على المؤسسات النسوية والمجتمعية التي ترفع لواء مناهضة العنف ضد المرأة، وتشكك في مصداقية توجهاتها وسياساتها؛ لأن العنف حالة دائمة وقائمة طيلة أيام السنة، وليست مقصورة على أسبوع في العام.

الملاحظة الأخرى المهمة التي تستدعي التأمل والنقاش، تتعلق بمفهوم المشاركة التي تفترض مشاركة كل المكونات النسوية والمجتمعية والرسمية في مناقشة أية أفكار، أو برامج، أو سياسات بشكل مشترك، وتحديد للأدوار وفقاً للإمكانيات والقدرات والامتدادات الشعبية، خلافاً لما هو حاصل هنا في أريحا، حيث تتم المشاركة في الأنشطة والفعاليات المشتركة وفق مبدأ مركز وأطراف، يضع المركز برامج وأنشطة والأطراف التي تدعى للمشاركة دون أن تمتلك الحق في التخطيط والتقييم، وتقترن هذه الإشكالية مع إشكالية أخرى تتمثل في تكرار الأنشطة ذاتها وروتينيتها.

٩٨ مقابلة مع رئيسات جمعيات : المراة و التسليف النسوي وجمعية السيدات المسيحية .

الفصل الثاني

الخدمات والتدخلات التي تقدّم للنساء

ما هي الخدمات التي تقدّم للنساء في محافظة أريحا والأغوار؟، وأين تكمن أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين تلك الخدمات؟، وهل هناك تنسيق للجهود بين الجمعيات النسوية القاعدية والقطاعات الحكومية والمجتمعية المزودة للخدمات من أجل الارتقاء بهذه الخدمات وعدم تكرارها؟، وهل هناك رضى في أوساط النساء عن تلك الخدمات المقدمة لهن؟، وهل تستجيب تلك الخدمات للاحتياج الفعلي للنساء؟، وهل تلك الخدمات تشمل مختلف المناطق والمواقع السكانية بالسوية ذاتها أو أنها تتفاوت من منطقة لأخرى حسب البعد أو القرب عن المركز أي المدينة؟. أسئلة كثيرة يمكن طرحها في سياق البحث والتحري حول واقع الخدمات، ومدى كفايتها، أو تلبيتها لاحتياجات النساء.

ولكي تتضح معالم الصورة بشكل أولي، يجب التوضيح من الناحية المنهجية أن الحديث يدور هنا عن نوعين رئيسيين من الخدمات، يتفرع عنهما أيضا خدمات فرعية متنوعة، فما هي تلك الخدمات؟.

١. خدمات عامة لكل النساء وهي: إغاثية، وصحية، وتثقيفية، وتمكينية بمستوييها الثقافي والاقتصادي.
٢. خدمات خاصة بالنساء المعنَّفات تبدأ بالإرشاد والخدمات القانونية، وتنتهي بالإيواء والحماية في بيوت آمنة، وصولاً إلى إعادة الإدماج المجتمعي.

وللوقوف عن كثب على منظومة الخدمات المقدّمة أعلاه للنساء، قام الباحث بإجراء العديد من المقابلات المعمقة مع مسؤولات في جمعيات نسوية، ورئيسات جمعيات نسوية قاعدية، ومع مدراء مؤسسات حكومية وأهلية مجتمعية تقدّم خدمات للنساء.

الخدمات العامة

الخدمات العامة المقدّمة للنساء في محافظة أريحا والأغوار ليست واحدة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

أ. خدمات تمكينية عامة، وتشتمل على تثقيف، وتوعية، وإرشاد، وبناء قدرات، وضغط، ومناصرة، وتفريغ نفسي.
ب. خدمات تمكينية اقتصادية، وتتمثل في مشاريع صغيرة للنساء، ودورات، ومهارات إدارة مشاريع وغيرها.

سأبدأ بالخدمات التمكينية بشكل عام، ويمكن تصنيفها وفقاً للجهة المزودة كالآتي:

خدمات تمكينية من قبل المؤسسات الرسمية

التوعية القانونية بحقوق النساء المقيمات في المناطق النائية والمهمشة، هي من ضمن الخدمات التي تقدمها المؤسسات المختصة بهذا الشأن، ولديها برامج مخصصة كالعيادة القانونية التابعة لجامعة الاستقلال، حيث يقول عميد كلية القانون الدكتور أسامة السلعوس: "قمنا بلقاءات توعوية من خلال زيارات ميدانية للأغوار باعتبارها مناطق مهمشة، حيث تعاني فيها النساء من الجهل والفقر، وقد شاركت المنسقه والمحامي وعدد من طلاب كلية القانون لغايات تقديم التوعية، كما قمنا بزيارات ميدانية مع وزارة العمل لمنطقة الأغوار أيضا لتثقيف النساء بحقوقهن العمالية، وحقوهن في الميراث، مضيفاً أن عملهم هذا يتقاطع مع مؤسساست أخرى كالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ومركز المرأه للإرشاد القانوني والاجتماعي، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة"[٩٩].

أيضا وفي اطار المؤسسات الحكومية ودورها في عملية التمكين للنساء، فإن محافظة أريحا والأغوار هي الأخرى تلعب دوراً متعدد الأوجه في عملية التمكين للنساء من خلال دوائرها المختلفة، ولا سيما الدائرة القانونية ودائرة المرأة والطفل. وفي هذا الصدد يقول المستشار القانوني: "نقدم خدمات تمكينية من خلال الدائرة القانونية عبر تقديم استشارات مجانية، وبعض الخدمات الأخرى التي تقع ضمن اختصاصنا كمحافظة بهذا الشأن، ومن خلال مساندة مؤسسات نسوية قاعدية، ونتدخل من خلال دائرة الشؤون الاجتماعية في حالات طارئة وفردية كإسكان أسرة، أو تقديم إعالة طارئة لها، ويضيف ،عموماً دور المحافظ تنموي أمني، وبالتالي من واجبه أن يدعم أية عملية تنموية وأي توجه تنموي، ولهذا نعمل على تنمية المجتمع المحلي بالشراكة مع المؤسسات الأجنبية والمحلية، التي تستهدف النساء عموماً وليس النساء المعنَّفات فحسب"[١٠٠].

وتوضح بدورها مديرة دائرة المرأة والطفل في المحافظة، وتستكمل ما قاله المستشار القانوني بالقول: "دور المحافظة إشرافي رقابي على المراكز النسوية والمؤسسات القاعدية، ونتقاطع مع الدائرة الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة، خصوصاً في موضوع المساعدات والملف الاجتماعي عموماً، عوضاً عن ذلك فإننا كدائرة نشبك مع مؤسسات أهلية تقدم خدمات تمكينية، وبناء قدرات ومهارات، ومنها مؤسسة شموس الباب، والشابات المسيحية، ومؤسسة تام، وهذه المؤسسات تستهدف قطاع الشباب كتدريب وتمكين وبناء قدرات"[١٠١].

وضمن المؤسسات الحكومية التي تقدم خدمات للنساء وزارة التنمية الاجتماعية، التي تقدم

٩٩ –مقابلة مع الكتور أسامة السلعوس وفريق العيادة القانونية في جامعة الاستقلال
١٠٠ مقابلة مع الدكتور هاني زبيدات
١٠١ مقابلة مع سماح السلمان

خدمات إرشاد وتوعية، إضافة إلى الخدمات الإغاثية والمساعدات الطارئة "نقدم خدمات اجتماعية، ومرشد الوزارة هو المرشد الاجتماعي في المحافظة، وبمقدوره الدخول إلى كل منزل، ونقدّم إرشاداً للنساء خصوصاً اللواتي يُعلنَ أسَراً إضافة إلى المساعدات المادية والعينية، ونسعى مع برنامج الغذاء العالمي إلى الارتقاء بالخدمات التي يقدمها كماً ونوعاً وشكلاً، وأيضاً بما يحفظ الكرامة"[١٠٢].

ومن الشركاء الحكوميين في تقديم الخدمات للنساء وزارة الصحة، التي تقدم ضمن برامجها وعياداتها في محافظة أريحا والأغوار خدمات مختلفة "نقوم بعقد ورش عمل تثقيفية توعوية، ونقوم بإعداد منشورات أيضا موجهة للنساء توزع خلال ندوات التثقيف الصحي، وتتضمن إرشادات للنساء في جوانب مختلفة، ومن الجدير ذكره أن (٥٠٪) من الاحتياج تثقيف وعلاج نفسي، ونشعر أنه احتياج مهم وضروري للنساء"[١٠٣].

وزارة الحكم المحلي أيضا من المؤسسات الرسمية التي تقدم خدمات تمكينية للنساء، وبهذا الصدد فقد تم الاستيضاح عن طبيعة تلك الخدمات من مدير عام الوزارة بأريحا، ومما قاله: "بالنسبة لمحافظة أريحا والأغوار ما يهمنا كوزارة هو ضمان مشاركة النساء في البلديات والمجالس القروية تطبيقا لقانون انتخابات الهيئات المحلية، والنقطة الثانية وبعد ضمان وجود النساء في الهيئات ولكي نرتقي بأداء العضوات المنتخبات في تلك الهيئات، كان لا بد من دورات تأهيلية، ولذا قمنا باستحداث برنامج بناء القدرات للنساء العضوات"[١٠٤].

خدمات تمكينية من قبل وكالة الغوث

وتقوم بدورها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ومن خلال عياداتها ومراكزها الموجودة في مخيمي عين السلطان وعقبة جبر، تقوم بتقديم خدمات تمكينية للنساء في المخيمات، مع الاهتمام بفئة الشابات، وهذا تميز يستحق الاهتمام، تلك الخدمات تجملها المرشدة المجتمعية في المخيمين المذكورين بالقول: «نعمل مع كل الفئات والمجموعات المستمرة من الأطفال من سن (١٢-١٥) سنة على موضوع التوعية النفسية والاجتماعية، والاستشارات في مواضيع تربوية واجتماعية وأنشطة وفعاليات ترفيهية، كما نقدم أيضا خدمات تستهدف فئة الشباب، ونهتم بالقيادات الشابة من خلال مجموعات شبابية من الجنسين- والفتيات أكثر إقبالا من الذكور- وهذا البرنامج مستجد وممول من الوكالة، ويتم ترشيح الشباب من خلال المجتمع المحلي"[١٠٥].

وبالتوازي والتكامل مع دور وكالة الغوث في مخيمي عين السلطان وعقبة جبر، فإن المديرة التنفيذية للمركز النسوي في مخيم عين السلطان التابع للجنة الخدمات الشعبية بالمخيم، تعدد

١٠٢ مقابلة مع سليمان بشارات
١٠٣ -مقابلة مع رائقة حداد رئيسة قسم التمريض في مديرية صحة أريحا
١٠٤ مقابلة مع نصر آدم مدير عام الحكم المحلي في وزارة الحكم المحلي بأريحا
١٠٥ مقابلة مع فاطمة حجاجلة المرشدة المجتمعية في مخيمي عين السلطان وعقبة جبر

أبرز الخدمات التي تقدم للنساء والمتمثلة "بالإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني، مبينة أن الإرشاد النفسي للنساء يتم من خلال عيادات الوكالة، بينما القانوني من خلال التشبيك مع العيادة القانونية التابعة لجامعة الاستقلال. إضافة لما سبق ذكره، فإن عيادة الوكالة تقدم خدمات صحية للنساء، وتشمل الخدمات الصحية، وخدمات نفسية، وفحوصات مخبرية، وعلاج لمختلف الأمراض"[١٠٦].

واستطراداً لدور لجان الخدمات في المخيمات التي تعود مرجعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أطلعنا رئيس اللجنة أنهم يقدمون خدمات تمكينية لقطاع الشباب في المخيمات من خلال مركز الشباب في المخيم بعد أن تخلت وكالة الغوث عن تمويل مراكز الشباب في عموم المخيمات؛ بحجة الإرهاب، وضمن سياسة التقنين التي تتبعها والمتمثلة بتقليص الخدمات المقدمة للاجئين، وبهذا الصدد يقول رئيس لجنة الخدمات في مخيم عين السلطان: «نقدم خدمات رياضية للشباب الذكور، وتستفيد الفتيات منه بشكل محدود. كما نقدم للشباب برامج تثقيفية وترفيهية، ونحصل على دعم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية ومن قبل بعض المؤسسات الأجنبية"[١٠٧]. ومن كل ما سبق، يمكن الاستنتاج أن مؤسسات وكالة الغوث التي تراجع دورها في تقديم الخدمات بشكل واضح، استعيض بعض تلك الخدمات من قبل لجان الخدمات الشعبية، والمميز في الخدمات المقدمة في حقيقة الأمر نوعيتها، علماً بأنها قد تبدو من حيث الكم متواضعة قياساً بالاحتياجات، لكنها من حيث النوع من خلال استهدافها فئة الشابات والشباب الذين بحاجة إلى أنشطة وبرامج ومؤسسات تحتضنهم كي لا يذهبوا باتجاهات أخرى خاطئة، وبخاصة أن البيئة خصبة للانحراف بسبب وجود بعض البؤر الموبوءة من مروجي المخدرات القادمين من مناطق أخرى خارج محافظة أريحا، حسب ما أوضح مدير لجنة الخدمات وعدد من المسؤولين هناك.

خدمات تمكينية من قِبل المؤسسات النسوية القاعدية

تتشارك المؤسسات النسوية القاعدية من جمعيات خيرية، ومراكز نسوية، وجمعيات تعاونية نسوية في تقديم خدمات للنساء، باعتبارها تعمل على خدمة هذا القطاع وتستهدفه، وللاطلاع على دورها ومدى إسهامها في الخدمات المقدمة للنساء، سأعرض لتلك الخدمات كما أوضحها أصحابها، وهي على النحو الآتي:

لخّصت رئيسة جمعية الزبيدات النسوية الخيرية أهم الخدمات التي تقدمها الجمعية للنساء بالقول: «تقدم الجمعية التثقيف والتوعية من خلال اللقاءات والتدريبات وورش العمل في المدارس وعموم المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال والشباب، وتعمل على بناء القدرات وتقوية

١٠٦ -مقابلة مع ميسر وقاد مديرة تنفيذية في المركز النسوي في مخيم عين السلطان
١٠٧ مقابلة مع يوسف مناصرة رئيس لجنة خدمات مخيم عين السلطان

النساء، كما تعمل على تطوير قدرات عضوات الهيئة الإدارية من خلال التدريبات والدورات"[١٠٨].

وفي بلدة العوجا فإن عضو الهيئة الإدارية في مركز نسوي العوجا، ذكرت ما يقدم من خدمات للنساء من خلال المركز "نقدم خدمات متعددة لتمكين النساء، ونقوم بتقديم الإرشاد الأسري، ونعلمهن من خلاله على مهارات لحماية أنفسهن، كما نقدم لهن دورات في إعداد "بروبوزلز"، والتسويق، وفي مواضيع اجتماعية وسياسية"[١٠٩].

بدوره رئيس نادي أريحا فتحي براهمة أوضح أن النادي يقدم العديد من الخدمات للنساء، إضافة إلى قطاع الشباب والشابات، عارضاً لتلك الخدمات على النحو الآتي: «النادي يضم فئة لا بأس بها من الإناث، وهذا ينسجم مع الرسالة الإستراتيجية للنادي، كما يوجد فرع نسائي في النادي يتولى إقامة أنشطة وتدريبات خاصة بالنساء، وهو من الفروع النشيطة في المحافظة، إضافة لنادي لياقة للسيدات، واستطرد بالقول إن النشاط الثاني يتمثل في المجموعة الكشفية من الفئة العمرية (٨-١٦) سنة، ويضم فتيات وفتية، كما يوجد لدينا أنشطة شبابية متمثلة في فرقة "نكهات"، التي تضم شباباً من كلا الجنسين، وتتخصص في التمثيل الإيقاعي. كذلك يوجد لدينا مجموعة أخرى من الشباب تتبع للنادي باسم "شباب الأغوار من أجل التغيير"، وهذا المشروع يدار بالشراكة مع مؤسسة "معا" في الأغوار، وهو جزء من الشراكات الاجتماعية والبرامج التي تدار من قبل النادي، وتضم كلا الجنسين. عوضاً عن كل ما ذكر فلدينا أنشطة شبابية متنوعة ابتداء من معسكرات متخصصة لكلا الجنسين ويقدم فيها نشاط توعوي، ووطني، وإرشادي، ودفاع مدني، وإسعاف، وتطوع، ومسابقات ثقافية، ودبكة، ورحلات"[١١٠]. ومما تقدم يتضح أن نادي أريحا استطاع سواء ببرامجه الخاصة أو من خلال شراكات محلية تقديم العديد من الخدمات المتنوعة من الإرشاد والتثقيف وحتى المعسكرات الشبابية، التي تعزز الانتماء وتصقل الشخصية، وتغير في الثقافة التقليدية الموروثة التي ترى في المعسكرات المختلطة تجاوزاً للعرف الاجتماعي السائد.

وتقول رئيسة جمعية الجفتلك التعاونية إن هناك جملة من الخدمات التي تقدمها الجمعية، وتستهدف عموم فئات المجتمع التي لا تقتصر على المرأة فحسب "نقدم خدمات تثقيفة تستهدف عموم المجتمع المحلي، وتشمل مواضيع صحية وإرشادية وتمكين اقتصادي، كما تقوم الجمعية بأنشطة ترفيهية "فرح ومرح" للأطفال. كانت لدينا روضة تقدم خدمات لعضوات الجمعية وتم إغلاقها بسبب الضائقة المالية"[١١١].

وفي السياق ذاته، عددت رئيسة المركز النسوي في قرية فصايل فاطمة عبيات الخدمات التي يقدمها المركز وهي: "دورات للأطفال والنساء، ومخيمات صيفية للأطفال، وأيام تفريغ

١٠٨ مقابلة مع لينا زبيدات رئيسة جمعية زبيدات النسوية الخيرية
١٠٩ -مقابلة مع سحر عرينات عضو الهيئة الإدارية في مركز نسوي العوجا
١١٠ مقابلة مع فتحي براهمة رئيس لجنة نادي أريحا
١١١ مقابلة مع حليمة أبو ربيع رئيسة جمعية الجفتلك التعاونية النسوية

نفسي بالتعاون مع مؤسسات تمويلية أو ثقافية أخرى". كما تحدثت رئيسة جمعية تسليف أريحا النسوية خولة بالو أيضا في الاتجاه ذاته الذي تحدثت فيه سابقاتها "نقدم للنساء ورش عمل، وتدريبات في الإدارة، والمهارات والتمكين، ويدعمنا الاتحاد التعاوني في موضوع العنف والإرشاد والتمكين والدعم النفسي."[١١٢].

مؤسسة (جايكا) اليابانية التي قدمت العديد من المشاريع الحيوية التي استهدفت عموم المجتمع في منطقة الأغوار، أعطت اهتماماً بالمرأة من خلال بناء المراكز النسوية التي تخدم النساء والأطفال، وبهذا الصدد يقول مديرها العام بأريحا: "نخدم النساء من خلال المشاريع العامة والمساعدات الفنية، ومن خلال الخدمات التي تقدم للمجتمع من صحة وخدمات وغيره، وأقمنا من ضمن التثقيف المجتمعي مراكز مجتمعية للأغوار، وقدمت مشاريع محو أمية وتربية نحل، ومن الذين تلقوا التوعية، واستفادوا من الخدمات النساء"[١١٣].

جمعية الشابات المسيحيات في أريحا، التي مضى على وجودها ما يزيد عن النصف قرن، وهي تقدم خدمات للنساء، تقول مديرتها في أريحا: "منذ عشر سنوات بدأنا نربط بين النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، وهذا دفعنا للتركيز على المشاركة المدنية للمرأة في الانتخابات المحلية وغيرها، وهو ما يعني أن هناك نساء أكثر في موقع صنع القرار، كما نعمل على تمكين النساء اللواتي وصلن إلى عضوية المجالس والهيئات المحلية والبلدية من أجل رفع كفاءتهن، وحتى لا يكونوا مجرد تكملة عدد، بل على قدم المساواة مع الرجال في المجالس من حيث الكفاءة والقدرات الإدارية والفعالية"[١١٤].

والخلاصة، أن هناك جملة من الخدمات التي تقدم للنساء في محافظة أريحا والأغوار، وهي متنوعة وتشمل: التمكين النظري من إعداد، وتدريب، وبناء القدرات، وتطوير المهارات، والتوعية القانونية، والإرشاد والتفريغ النفسي، وبعض الأنشطة الترفيهية والترويحية، إضافة إلى الخدمات الصحية والإغاثية، والملاحظ هنا أن الخدمات المقدمة لا تشمل كافة النساء في مختلف المواقع بالتساوي، نتيجة البعد والقرب عن المركز، وبسبب الاهتمامات، ونتيجة لوجود مناطق مهمشة وبعيدة عن مجمل البنى الاجتماعية المنظمة، وهي بعض التجمعات البدوية العشوائية.

أما الإشكالية الأخرى المتعلقة بهذه الخدمات فباستثناء المؤسسات الرسمية، فإن المؤسسات النسوية القاعدية ومؤسسات العمل الأهلي المحلية، تقدم خدمات متنوعة لكنها غير مستدامة، بل تعتمد على توفر مشاريع ممولة من ممولين محليين أو دوليين، وهذا بالمحصلة يجعل من نظام الخدمات الذي تقدمها تلك المؤسسات بالمجمل نظاماً متقلباً وغير ثابت، عدا عن أنه

١١٢ -مقابلة مع فاطمة عبيات رئيسة المركز النسوي في فصايل
١١٣ مقابلة مع الدكتور عبد الناصر مكي مدير عام مؤسسة جايكا اليابنية بأريحا
١١٤ مقابلة مع نظر حلتة مديرة جمعية الشابات المسيحية بأريحا

يأتي ضمن قالب جاهز، أي ضمن أجندة وتوجه معين قد يستجيب للاحتياج وقد لا يستجيب، وبالتالي ليست الإشكالية في الخدمة التمكينية ذاتها بل في مدى انعكاس تلك الخدمات على واقع وتمكين النساء فعلاً لا قولاً أو تنظيراً.

التمكين الاقتصادي للنساء

يتمثل النوع الثاني الرئيسي الذي يقدم للنساء في محافظة أريحا والأغوار في الخدمات التمكينية التنموية أو الاقتصادية، وهذه الخدمات غالباً ما يتم استدراجها ضمن مشاريع تقدمها مؤسسات تمويلية دولية أو محلية، من خلال مؤسسات نسوية أو أهلية أو حكومية، تعمل في نطاق المجتمع المحلي.

ومما لا شك فيه أن التمكين الاقتصادي يعدّ واحداً من الاتجاهات الرئيسية في تنمية المرأة، وبلورة كيانها المستقل، وهو ما يفتح المجال أمامها تالياً لممارسة دورها بوصفها مواطنة تمتلك قرارها بشكل حر وواع، وبصفتها فاعلاً اجتماعياً نشطاً ومتفاعلاً بشكل إيجابي ضمن الحيز العام.

ومن الملاحظ أن حجم المشاريع المقدمة -من حيث الكم- من قبل المؤسسات المحلية في إطار التمكين الاقتصادي للمرأة في أريحا والأغوار، يعطي انطباعاً للوهلة الأولى أنها تغطي مساحة معتبرة من الاحتياجات التنموية للنساء، ولكن هذا الانطباع يتبدد كلما توغلنا أبعد قليلاً مما هو بادٍ على السطح من أرقام ومعطيات. وفي كل الأحوال فإن إلقاء نظرة بانورامية على الخدمات التمكينية الاقتصادية بعين ثاقبة، هو ما سيحسم النقاش حول جوهرية التوجه ذاته أو شكلانيته وبريقه الخارجي فحسب.

ولكي تبقي عملية القراءة والمتابعة في سياق سلس لا يشتت القارىء، سيتم عرض الخدمات التمكينية الاقتصادية حسب الجهات المزودة لهذه الخدمة وهي على النحو الآتي:

خدمات وكالة الغوث للتمكين الاقتصادي

البداية من لجنة خدمات مخيم عين السلطان، حيث يقول رئيس لجنة الخدمات إن الخدمات التي تقدمها اللجنة لا تتعدى البعد الإغاثي» كان لدينا لجنة زكاة محلية، وقد تم حلها ونعمل الآن من خلال لجان اجتماعية تقدّم لحوماً وطروداً غذائية في بعض المناسبات»[١١٥].

لكن مديرة المركز النسوي التابع للجنة الخدمات في المخيم المذكور أعلاه، توضح وتعدد المشاريع التشغيلية التي تستفيد منها النساء بالقول: "لدينا مشروع مطبخ إنتاجي صحي يستوعب (٥) موظفات، والمطبخ يوفر طعاماً بمقابل مادي للقاعات والمدارس التابعة لوكالة الغوث، ولدينا

١١٥ -مقابلة مع يوسف مناصرة

أيضا قاعات تدريبية تستوعب موظفة واحدة، كما لدينا مشغل خياطة يتكون من (١٨) ماكينة ويشغّل (١٥) امرأة، وهؤلاء يتابعن تسويق منتجاتهن من خلال شركات تسويق خاصة مقابل أجر معين يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. كذلك يوجد لدينا مشروع "دي جي" مقدّم من مؤسسة "تام" لـ (٤) نساء من المخيم، والمشروع مستجد ولا نعلم مدى جدواه الاقتصادية بعد"[١١٦].

جمعية النشاط النسوي في مخيم عقبة جبر، التي كانت تتبع إدرايا وتُغطّى تمويلياً من قِبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، تقدّم خدمات اقتصادية للنساء في المخيم، وتتنوع تلك الخدمات التي تراجعت كمّاً ونوعاً؛ بسبب وقف تمويل الوكالة للجمعية "حتى العام (٢٠٠٩) كنا نتلقى دعماً من وكالة الغوث، لكنه تراجع، وقبل سنتين حصلنا من شركة (ميتسوبيشي) على دعم وهو عبارة عن مطبخ إنتاجي يشغّل (٧) نساء، وقبل (٣) سنوات موّلت الجمعية بدعم من وكالة الغوث مشروع القروض الصغيرة للمجتمع المحلي، بحيث يحصل المقترض على (٣٠٠٠) شيكل، ويدفع (٧٪) فائدة للجمعية، حيث يتم إرجاع (٤٪) منها للوكالة، و (٣٪) للجمعية"[١١٧].

ومما سبق، إذا ما تجاوزنا الخدمات الإغاثية لأنها لا تنتج تمكيناً من أي نوع كان، فإن المشاريع الإنتاجية المدرّة للربح في واقع الأمر في غالبيتها مشاريع مشتركة برأسمال محدود، وأحيانا محدود جداً، وبالتالي مهما راكم المشروع من (رساميل) فإنه يبقى دون القدرة على خلق تمكين فعلي للنساء يقودهن نحو الاستقلال والاعتماد على الذات.

الخدمات الأهلية للتمكين الاقتصادي

من المؤسسات التي دخلت مبكراً في مجال التمكين الاقتصادي، وتقديم خدمات للنساء على هذا الصعيد جمعية سيدات أريحا، التي بدأت نشاطها في العام (١٩٥٤) ولا زالت تقدّم خدماتها المتنوعة وتطورها حسب قول مديرتها حياة الدجاني: «تمثل التمكين الاقتصادي في مراحله الأولى بالتصنيع الغذائي، وإنتاج العصائر، والتسالي، وقمنا بعدها بتغييره باتجاه إقامة مطبخ إنتاجي يقدم خدمات للحفلات والمناسبات الاجتماعية، كما كان لدينا مخيطة ومعمل صوف أيضا، لكن بعد دخول المنتج الصيني جمّد المشروع لعدم قدرتنا على منافسته، ويشكل تعليم التطريز، والتراث، وتفنيش قطع التطريز أحد برامجنا التمكينية، ونقوم الآن وبالتعاون مع (جايكا)، ومع الفرنسيين بإدارة عدة مشاريع تمكينية لمدة ثلاث سنوات في الحِرَف السياحية، والتغذية، والحديقة المنزلية، وغالبية هذه المشاريع تستهدف النساء المهمشات في المخيمات والعوجا"[١١٨].

وفي قرية الزبيدات عرضت رئيسة جمعية الزبيدات النسوية لمجموع الخدمات التمكينية، التي استطاعت الجمعية توفيرها للنساء منذ تأسيسها في العام (٢٠١٢) "نقدم خدمات تمكينية

١١٦ مقابلة مع ميسر وقاد
١١٧ مقابلة مع حنان عماش أمينة سر جمعية النشاط النسوي في مخيم عقبة جبر، وأخريات من الهيئة الإدارية
١١٨ مقابلة مع حياة الدجاني رئيسة جمعية سيدات أريحا

على المستوى الاقتصادي من خلال مؤسسات مانحة ومنها: مخزن لبيع الأدوات الكهربائية، وآخر لبيع الأدوات الصحية، وتستفيد من المشروعين (٩) نساء. كما قمنا بافتتاح سوبرماركت آمنة، ومخزن لبيع الأدوات المنزلية، ومخزن لبيع مستلزمات بناء، وورشة صيانة كمبيوتر، وهذه المشاريع تدار بشراكات نسائية أيضاً، كذلك نجحنا في إقامة مشروع آخر للنساء تمثل في "دي. جي"، وسيسوان، وكراسي وتصوير للأعراس بشراكة (٦) نساء. كما تواصلنا مع مؤسسات مانحة ونجحنا في إقناع الإغاثة الزراعية لتقديم مشاريع زراعية للنساء والرجال، مثل زراعة زعتر وغيره"[١١٩].

وأوضحت أن هناك مشاريع أخرى قيد المتابعة "هناك مشروع نتابعه الآن، وهو في مراحله الأخيرة من المراسلات والموافقات، ويتمثل في تكسي عمومي نسائي للسيدات في قرية الزبيدات من خلال مؤسسة" تام"، وتستفيد منه سيدتان ويقدم خدمات لكافة سيدات القرية، ونعتبره مشروعاً حيوياً؛ لأنه يسهّل على النساء التنقل والوصول إلى المدينة"[١٢٠].

وتعتبر عضو الهيئة الإدارية لمركز العوجا النسوي أن الجمعيات النسوية، قدمت مجهوداً تمكينياً في المجال الاقتصادي لا يتعدى الدور التقليدي، إذ تقول: "قدمنا للنساء في البلدة من خلال جمعية سيدات أريحا مشروع دورات تطريز، ومن خلال جمعية الشبان المسيحية في أريحا قدمنا مشروعاً تدريبياً حول رعاية مشروع اقتصادي للسيدات، وهذا المشروع يستمر لثلاث سنوات، وفي نهاية كل دورة تحصل سيدة واحدة من المشاركات على منحة بعشرة آلاف دولار لإقامة مشروع إنتاجي صغير لها"[١٢١].

وفي الاتجاه أوالتوجه ذاته، فقد ذكرت رئيسة الجمعية التعاونية في الجفتلك، أن الجمعية تقوم بتقديم بعض الخدمات التمكينية للنساء في القرية "نقوم بتنظيم دورات تصنيع غذائي للنساء للاستهلاك المنزلي وليس للبيع، بينما التصنيع الغذائي الذي تقوم به الجمعية من خلال العضوات فيشمل مخللات مقدوس وشطة وكلها من إنتاج أراضي القرية، ويتم تسويقها من خلال المعارض التي تقام في المحافظة أو تسوق في السوق المحلي مباشرة من خلال شركات تسويق خاصة مقرها رام الله"[١٢٢].

مديرة جمعية تعاونية نسوية أخرى تقدم خدمات تمكينية اقتصادية، أفادت أن "هدف الجمعية تعويد النساء على عملية الادخار، وإعطاء قروض صغيرة ميسرة للسيدات، ويتراوح حجم القروض بين (٥٠٠- ٢٠٠٠) دينار أردني، وتحصل الجمعية على فائدة باسم بدل خدمات بقيمة (٨٪). شروط الاستفادة من الجمعية أن تكون عضوة في الجمعية، وأن يكون لها أسهم لا تقل عن (٤٠٠) دينار. وفي حال رغبت امراة في الحصول على قرض وهي ليست عضواً نعرض

١١٩ مقابلة مع لينا زبيدات
١٢٠ مقابلة مع لينا زبيدات
١٢١ -مقابلة مع سحر عرينات
١٢٢ مقابلة مع حليمة أبو ربيع

عليها العضوية لكي تستفيد من خدمات الجمعية. وقد بدأنا بسياسة القروض عام (٢٠٠٨)، وهناك طلب متزايد عليها من قِبل النساء، وهذا مؤشر على نجاح هذه السياسة". وحول فرص النجاح ووضع النساء على طَريق الاستقلال الاقتصادي، تؤكد أن الأغلبية ينجحن "حسب متابعاتنا، فإن (٧٠٪) من المشاريع التي تقدم للنساء تلاقي النجاح، و (٣٠٪) لا تنجح، علماً بأننا نخضع النساء اللواتي يستفدن من القروض لدورات مكثفة في الإدارة والمتابعة؛ بهدف رفع مستوى كفاءتهن وضمان النجاح"[١٢٣].

رئيسة جمعية ديوك– النويعمة النسوية التعاونية، أوضحت أن الجمعية ترعى عدة مشاريع وتديرها، تخدم سياسات التمكين الاقتصادي للنساء منها: "دورات في تصنيع وتجفيف الخضار المختلفة، وألبان، وأجبان، وتربية مناحل وإنتاج العسل بشكل فردي أو جماعي. فضلاً عن توفير فرص عمل للنساء من خلال مشاريع مدرّة للدخل، وخلال ثلاث سنوات حصلنا على: مشروع مصنع تمور، وسنتمكن من خلال هذا المصنع أن نصنع العجوة، وأن نصنع تموراً مغلّفة بالشوكولاته، وأن نصنع تموراً محشوة بالمكسرات، كما أننا سنصنع القهوة من نواة التمور، وسيبدأ المصنع إنتاجه عمّا قريب. كما أن الجمعية بصدد افتتاح مطعم بدعم من الأونروا، ولدينا مركز لياقة بدنية للنساء مجهز بشكل كامل، وتعمل في المشاريع الثلاث (٢٠) سيدة، إضافة إلى منسقة للمشاريع متفرغة وممولة من مؤسسة تام"[١٢٤].

ولفحص ضمانات نجاح المشاريع آنفة الذكر أجابت "قمنا بعملية تسويق للمشاريع آنفة الذكر منذ وقت مبكر كي نضمن نجاح الانطلاق، وبدأنا مشروع التمور بناء على دراسة احتياج للسوق المحلي"[١٢٥].

من جهتها أوضحت رئيسة المركز النسوي في قرية فصايل، أن المركز النسوي الذي أنشيء بالكامل بدعم من مؤسسة (جايكا) اليابانية قدّم حزمة من المشاريع التمكينية والإغاثية مفصّلة ذلك كالآتي: «تم جلب مشاريع للنساء، حيث قمنا بتنفيذ مشروعين من خلال مؤسسة "تام" بقيمة (٥٠) ألف شيكل استفادت منه (٨) نساء تشاركن في مكتبة لبيع الأدوات المدرسية وملحمة". كما تم إنشاء مشروع لبيع الأدوات المنزلية ممول من قبل مؤسسة "مفتاح"، وتستفيد منه (٤) سيدات، كذلك تم الاتفاق مع جمعية الإغاثة الزراعية لتشغيل (٢٠) سيدة لمدة (٢٠) يوماً مقابل (١٠٠٠) شيكل، حيث قمن بأعمال تطوعية في القرية. كذلك مشروع لـ (٢٥) شاباً من العاطلين عن العمل تقاضوا (١٠٠٠) شيكل مقابل أعمال تطوعية في القرية، وقد تم تجديد المشروع لمرتين متتاليتين، واستفاد منه شباب القرية المنوعين من العمل في المستوطنات لأسباب أمنية والعاطلين عن العمل. بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد نجح المركز النسوي في توفير منح فردية بقيمة (١٠٠٠) يورو من قِبل جمعية الإغاثة الزراعية، ومؤسسة إنقاذ الطفل،

١٢٣ مقابلة مع خولة بالو رئيسة جمعية التلسليف التعاونية النسائية
١٢٤ مقابلة مع نجاة ارميلية رئيسة جمعية النويعمة الديوك لتنمية
١٢٥ مقابلة مع نجاة ارميلية

استهدفت المحتاجين من السيدات والنساء في القرية"[١٢٦].

وهنا يجب تسجيل ملاحظة مهمة، تتمثل في أن المركز النسوي سجّل نشاطاً ملحوظاً في استقطاب عدد من المشاريع والمساعدات، التي تندرج ضمن الخدمات التمكينية الاقتصادية، لكن القراءة الكمية لتلك الخدمات توقعنا في دائرة القراءة غير الدقيقة، ولا سيما أن العديد من هذه المشاريع التي تم ذكرها هي في الواقع عبارة عن مساعدات إغاثية طارئة تقدم لقرية فصايل، التي تعاني من وضع خاص في ظل المضايقات الإسرائيلية، ومنع أهل القرية في فصايل العليا من البناء، وهدم منازل المواطنين هناك، وبالتالي أصبح من المشكوك فيه أن تشكل تلك المشاريع تحولاً تنموياً فعلياً، أو تمكينا يفضي لاستقلالية واعتماد على الذات خصوصاً للنساء، لكنها في كل الأحوال تخفف من وطأة الفقر والبطالة.

وكالة (جايكا) اليابانية ومن خلال مديرها العام في مدينة أريحا الدكتور عبد الناصر مكي، قدمت العديد من المشاريع والخدمات التمكينية للنساء في مناطق الأغوار وأريحا، وقد كانت مساهمات (جايكا) متنوعة بين إقامة مبان ومقرات للمراكز النسوية وروضات أطفال ومشاريع مدرّة للدخل كما يقول دكتور مكي "كان من ضمن المشروع الياباني زيادة دخل الناس، وبدأنا مع النساء من خلال جمعيات نسوية موجودة، منها مشروع تربية نحل، ومع جمعية الجفتلك اشتغلنا مع النساء وجهاً لوجه وأنتجنا حرفاً يدوية، وفي طوباس تعبئة عبوات زيت، وفي النويعمة والديوك أقمنا روضة أطفال، وفي بلدة العوجا وقرية فصايل أنشانا مراكز مجتمعية تستفيد منها النساء"[١٢٧].

تعدّ جمعية الشابات المسيحية في أريحا من أقدم إن لم تكن الأقدم على الإطلاق في مجال تقديم الخدمات التمكينية للنساء، التي بدأت نشاطها في أريحا قبل سبعة عقود تقريباً، وقد "بدأت الجمعية بتقديم خدماتها بعد النكبة، ورسمياً في العام (٥٢)، وكانت طيلة الوقت تقدم تدريباً وتمكيناً اقتصادياً (دورات صوف وخياطة، وأشغال يدوية، وكمبيوتر، وتصفيف شعر)، وأي شيء يعود بالفائدة على المرأة. وتتمثل التدريبات التي نقدمها للنساء في إدارة مشاريع اقتصادية، والتصنيع الغذائي، وتربية الفطر، والتصوير، ونستمر في التواصل مع النساء أو غالبيتهن بعد التدريب وحتى بعد إقامة المشروع الخاص، ونساعدهن في تسويق منتجاتهن[١٢٨].

وتضيف مديرة جمعية الشابات المسيحية "إن النساء وبعد التدريب ينتجن سلعاً بجودة عالية، ويتم التسويق للمنتجات من خلال المعارض عادة، ومن خلال مشروع خيرات أريحا، وهو بازار دائم تابع للجمعية، والمعروضات الموجودة فيه هي من إنتاج النساء، كذلك نقدم مشاريع إنتاجية للنساء في مناطق الأغوار وكلها ممولة ومدرّة للربح"[١٢٩].

١٢٦ مقابلة مع فاطمة عبيات
١٢٧ مقابلة مع الدكتور عبد الناصر مكي مدير جايكا
١٢٨ مقابلة مع نظر حلتة
١٢٩ مقابلة مع نظر حلتة

المؤسسات الرسمية والخدمات التمكينية اقتصاديا

من الطبيعي أن يكون البعد التنموي التمكيني للمرأة حاضراً وبثبات ووضوح ضمن أجندة وسياسات الحكومة الفلسطينية، باعتباره جزءاً من مسؤوليتها الإدارية والوطنية، وبصرف النظر عن مستوى الإمكانيات المتاحة والمتوفرة فهي في كل الأحوال يجب أن تقوم بمسؤولياتها تجاه تنمية المرأة، ومن خلال الفحص للبرامج والسياسات الحكومية المطبقة في محافظة أريحا والأغوار ولمنظومة الخدمات، يتبين أن هذا الدور لا زال دون الاحتياجات الرئيسية للنساء، وبالتالي فإن المؤسسات الرسمية ومن باب ردم جزء من الهوّة في واقع الخدمات الحكومية والاحتياجات، ذهبت باتجاه التشبيك مع ممولين ومؤسسات أجنبية من أجل القيام بالحد الأدنى من الخدمات التمكينية للنساء.

محافظة أريحا ومن خلال دوائرها المعنية، ولا سيما دائرة المرأة والطفل، ومشروع التعاون الإيطالي -الذي يدار بالشراكة بين المحافظات ووزارة المرأة بدعم إيطالي- تولي اهتماماً بموضوع التمكين الاقتصادي، وتقدم خدمات تمكينية للنساء والأطفال «نعمل في التمكين الاقتصادي، ونركز على عمل النساء والأطفال في المستوطنات، ونقوم بالتشبيك مع المؤسسات الأهلية لـ «أصالة"، و»تام» وغيرهما. إذ قدّمت مؤسسة "تام" في نهاية الـ (٢٠١٤) مشروعاً للتمكين الاقتصادي لـ (١٢٠) امراة، ويرافقه تدريب للنساء على مواضيع ذات صلة كالتواصل والمالية وغيرهما، ويتم تقسيم النساء إلى مجموعات، حيث تشارك كل منطقة بـ (١٠)، وبعد تدريب لمدة (٣) شهور قدموا مشروعاً غير نمطي وغيرمكرر، حاولنا إدخال مشاريع جديدة من ضمنها مشروع تكسي نسائي في قرية الزبيدات، وصالات أفراح. وعقدنا في عام (٢٠١٥) ورشة عمل حول التوعية الضريبية للنساء، وفتحنا خط تنسيق مع الغرفة التجارية"[١٣٠].

أما الوزارة التي تقف على مسافة أقرب من الخط التنموي التمكيني للنساء، وأقصد وزارة التنمية الاجتماعية، فهي على تماس مباشر مع النساء، ويمكن تلمس أثره في أكثر من جانب "السياسة العامة للوزارة، تتمثل في إيجاد برنامج الحماية المادية، والنساء لديهن أفضلية في هذا البرنامج، ونركز على دعم الجمعيات الخيرية والنسوية كأولوية، وفي العام الماضي أقمنا معرضاً للنساء لمساعدتهن على تسويق منتجاتهن البيتية، والآن نعمل على توفير محال تجارية، وتطوير منتجات نسوية. وهناك توجه في الوزارة لتغيير الاسم، وتحويلها إلى وزارة تنمية اجتماعية بالاستناد إلى برنامج "ديب"[١٣١].

ولأنه كان من الضروري أن نفحص وعبر سؤال مباشر لمدير عام الوزارة في أريحا حول التوازن بين التنموي والإغاثي في الخدمات المقدمة للنساء، وترتبط أهمية السؤال جوهرياً في التفريق بين ما هو تمكين اقتصادي يفضي إلى تنمية، وهو تمكين إغاثي تسكيني يترك أثراً موضعياً

١٣٠ مقابلة مع سماح السلمان
١٣١ مقابلةمع سليمان بشارات

مباشراً لكنه ينتهي سريعاً، وقد جاءت الإجابة في إطار التقديرات التي تقول بغلبة الإغاثي «الإغاثي هو الغالب، ولو وضعنا نسبة تقديرية بين الاثنين فإن الإغاثي يشكل (٩٠٪) من مجمل السياسات المطبقة حالياً من قِبل الوزارة، وما نخطط له مستقبلاً أن نعكس الآية وأن يصبح التنموي هو الرئيسي"[١٣٢]، وهذا هو مربط الفرس في السياسات التمكينية والتنموية التي تأخذ صفة الاستدامة.

وفي سياق البحث عن السياسات الخدماتية المقدمة من قبل مؤسسات رسمية، تم فحص دور وزارة الحكم المحلي، التي أوضح المسؤولون فيها عن الخدمات التي يقدمونها اقتصادياً «تقوم الوزارة بدور يتمثل في البحث عن مشاريع من خلال الإدارة العامة للمشاريع، وبالتعاون مع العضوات في المجالس المحلية للتواصل مع النساء، تقول نجلاء وشاح مديرة دائرة النوع الاجتماعي في الوزارة، التي علّقت على المشاريع المقدمة للنساء ضمن الخدمات الاقتصادية بالقول: «قدمت الوزارة مشاريع من خلال المحافظة وبعض المؤسسات، وهي غير مجدية في نظري، وبعضها مكرر، ولكن المشكلة أن النساء لا يتكلمن عن الموضوع"[١٣٣].

وهذا التعليق يؤكد حقيقة يجب رؤيتها والتعامل معها بروح عالية من المسؤولية، وتتجلى تلك الحقيقة في أن ما يقدم من مشاريع باسم النساء، أو لعموم المجتمع لا زال في غالبيته العظمى يكتسي طابعاً إغاثياً، أي أنه يترك أثراً محدوداً ومؤقتاً وسرعان ما يزول، واعتماد هذا المنهج التسكيني في المساعدات بالطبع لا تتحمل مسؤوليته النساء على الإطلاق، بل يتحمل مسؤوليته أكثر من طرف رسمي وأهلي، وهذا ما يحتاج إلى نقاش معمق في التوصيات لجهة بلورة توجه فلسطيني تنموي محدد المعالم ضمن إستراتيجية وطنية، وليس على أساس العرض والطلب ومزاج الممول.

ولا تبتعد لينا ازبيدات وأخريات من ممثلات الجمعيات النسوية في تقييمهن لتلك المشاريع المقدمة للنساء، وكفايتها الاقتصادية، وقدرتها على تحقيق استقلال اقتصادي لهن، فهي لم تخف حقيقة محدودية منفعتها ومردودها المادي "المشاريع المشتركة مفيدة، لكنها محدودة الفائدة الاقتصادية بسبب محدودية المردود الاقتصادي، خصوصاً أنها في نطاق حيز اجتماعي محدود وهو مجتمع القرية الصغير، وبالتالي نسعى لاجتذاب مشاريع صغيرة فردية للنساء"[١٣٤]. ولأن المشاريع الجماعية عوضاً عن أن مردودها الاقتصادي متدن ولا يرقى إلى مستوى الطموح، فإنها تخلف إشكالات اجتماعية أيضاً، إذ إن الشراكات في مشاريع من هذا القبيل غالباً ما تنتهي نهايات غير حميدة اجتماعياً؛ لأن الشركاء يتبادلون الاتهامات في تحميل المسؤولية، خصوصاً عندما يفشل المشروع، أو لا يحقق أي مردود يذكر؛ ولهذا أوصى العديد من ممثلي المؤسسات المجتمعية والنسوية القاعدية بوقف المشاريع المشتركة للنساء ضمن رأسمال ضعيف،

١٣٢ مقابلة مع سليمان بشارات مدير عام مديرية التنمية الاجتماعية في أريحا
١٣٣ مقابلة مع نجلاء وشاح مديرة دائرة النوع الاجتماعي في مديرية الحكم المحلي بأريحا
١٣٤ مقابلة مع لينا زبيدات رئيسة جمعية زبيدات الخيرية النسائية

واستبداله بمشاريع فردية لأنها ذات جدوى اقتصادية أفضل، عدا عن أنها تشكل حافزاً وتحدياً للمرأة في تطوير ذاتها وقدراتها، والصمود في سوق المنافسة.

أولويات النساء في نظر ممثلات الجمعيات النسوية

ما هي أولويات النساء في أريحا والأغوار؟، ومن يحدد تلك الأولويات هل النساء أنفسهن؟، وكيف يحددن ذلك أو أن هناك من ينوب عنهن في تحديد تلك الأولويات؟، وهذا يستولد سؤالاً آخر هو هل الأولويات التي تحددها المؤسسات النسوية والمجتمعية تعبر فعلاً عن رأي النساء أو أنها اجتهادات تخطىء وتصيب؟، في كل الأحوال مسألة ترتيب أولويات للنساء في المحافظة تعدّ واحدة من المسائل الرئيسية المهمة؛ لأن ترتيب الأولويات من المفترض أن يرتبط بالاحتياجات أساساً، ويعبر عن رغبة الأكثرية في الوقت ذاته، وهنا في أريحا كما في أية محافظة أخرى من الطبيعي أن يكون هناك نقاش بين النساء بوصفهن مستفيدات من الخدمات، والمؤسسات التي تقدم الخدمات لهن حول أولوياتهن، إذا ما أريد فعلاً أن تنعكس تلك الخدمات إلى تمكين يقود مع الوقت إلى استقلالية، وبلورة كيانية للمرأة في هذه المنطقة.

لم يتوقف الجدل حول مَن مِن الأولويتين تتقدم على الأخرى في أوساط ممثلات النساء في الجمعيات النسوية، وهذا الجدل أمر طبيعي وصحي لا بل ضروري لكي تتلمس المؤسسات النسوية رغبة النساء الفعلية في خياراتهن وأفضلياتهن، وكي تكون تلك الجمعيات والبرامج والمشاريع التي تقدم وتسوّق باسم النساء تعكس الاحتياج الرئيسي لهن في هذه المرحلة وليس مجرد مشاريع تقدم دون أن تترك أثراً متراكماً عليهن.

كيف ترى ممثلات المؤسسات النسوية القاعدية في محافظة أريحا والأغوار أولويات النساء؟، وما هي الأولوية الأهم في رأيهن؟.

«التثقيف والورش مهمة للنساء، لكن النساء يبدين اهتماماً أكبر في التمكين الاقتصادي"، وتنطلق المديرة التنفيذية في المركز النسوي في مخيم عين السلطان في تحديدها لأولويات النساء من معايشتها لهن في المجتمع المحلي ضمن نطاق المخيم، حيث يبدو ميل النساء أكثر للتمكين الاقتصادي[١٣٥].

وتتوافق معها في الرأي مديرة جمعية تنمية الديوك- النويعمة النسائية، التي تؤكد أن التمكين الاقتصادي هو أولوية للنساء، وهنا تخص بالاهتمام شريحة من النساء اللواتي يعانين من عنف اقتصادي وسواه من أشكال العنف، وهن العاملات في المستوطنات الإسرائيلية "التمكين والتوعية مهمة وضرورية، لكن التمكين الاقتصادي أولوية للنساء، خصوصاً العاملات في المستوطنات اللواتي يجب أن يتوافر لهن بدائل مقبولة على شكل مشاريع صغيرة مدرّة للدخل

١٣٥ -مقابلة مع ميسر وقاد

وغيرها من المشاريع التنموية، وهذا في كل الأحوال يسهم في حماية المرأة؛ لأنها عندما تستقل اقتصادياً تصبح أقوى في الدفاع عن نفسها"[١٣٦]. ولا أظن أن هناك من يحاجج في أن توفير بدائل ضمن سوق العمل الفلسطيني للعاملات في المستوطنات، يجب أن يتصدر أية أولوية أخرى؛ لأن العاملات في المستوطنات يواجهن عنفاً مركّباً على مستويات اقتصادية ونفسية وجسدية، ناهيك عن البعد الوطني الذي لا يمكن استبعاده تحت أي اعتبار. وبالتالي فإن توفير مساحة أمان لهن من خلال عملية تمكين اقتصادي ممرحلة ومتراكمة ومتصاعدة، هو الضمانة الوحيدة لحمايتهن وتعزيزهن فعلاً.

وتتوافق أمينة صندوق المركزالنسوي بالعوجا مع زميلاتها بأن الأولوية للنساء في هذه المرحلة، هي مشاريع اقتصادية مدرّة للربح، وخصوصاً أن متطلبات الحياة باتت تحتاج إلى أن يكون هناك دخل ثابت للمرأة «التمكين الاقتصادي هو الأهم، سواء أكان فردياً أم جماعياً مدرّاً للدخل، وهذا ما يمكن أن يسهم في وقف عمل النساء في المستوطنات"[١٣٧].

وكذلك الأمر تؤكده كل من رئيسة المركز النسوي في فصايل، ورئيسة الجمعية النسوية في قرية الزبيدات، أن "استدراج مشاريع اقتصادية للنساء في مناطقهن يعدّ هو الأولوية من أجل الاستقلال الاقتصادي والخروج من دائرة تبعيتها للرجل، ومن أجل تحسين المستوى الاقتصادي للنساء وللعائلة بشكل عام"[١٣٨].

في المقابل ترى فاطمة حجاجلة المرشدة المجتمعية لمخيمي عين السلطان وعقبة جبر "أن التمكين على مستويين نفسي واجتماعي وثقافي، يرتقي بوعي النساء في كيفية ممارستهن لحياتهن بشكل أفضل، ويعدّ في نظرها هو الأولوية الأولى للنساء، يأتي بعده بالدرجة الثانية التمكين الاقتصادي"[١٣٩]. فاطمة حجاجلة ووجهة نظرها هذه وبالرغم من تعارضها مع أخريات من ممثلات النساء في مخيمي عين السلطان وعقبة جبر، إلا أنها تتوافق مع ما قالته عائشة عواجنة مستشارة في وزارة العمل الفلسطينية: "تواجه المرأة عوائق وتحديات كبيرة اقتصادية وثقافية وعلمية، لكن التمكين الثقافي يمكن أن يدعم من مواقع النساء، والنهوض بالمرأة يجب أن يكون من خلال إعطاء اهتمام متزايد للمرأة بما يمكنها من أن تتجاوز واقع الضعف والاستلاب باتجاه المشاركة الفاعلة"[١٤٠]. ومن الواضح أن الانحياز للتمكين الثقافي يكمن من كون (عواجنة) إحدى النساء المثقفات في المدينة من جهة، ولتأثير المحيط الاجتماعي عليها من جهة ثانية، حيث تبدو الفوارق واضحة في الاهتمامات وترتيب الأولويات بين المدينة ومناطق الأغوار، حيث في مناطق الأغوار الأكثر تهميشاً وفقراً تتقدم الأولوية الاقتصادية على ما سواها، سواء لدى

١٣٦ -مقابلة مع نجاة ارميلية
١٣٧ -مقابلة مع سحرعرينات
١٣٨ مقابلة مع فاطمة عبيات ولينا زبيدات
١٣٩ مقابلة مع فاطمة حجاجحة
١٤٠ مقابلة مع عائشة عواجنة

النساء عموماً أو ممثلات النساء في الجمعيات والمراكز النسوية.

وبين من أعطى الاهتمام الأكبر للأولوية الثقافية أو للأولوية الاقتصادية هناك من وقف في منطقة الوسط، معتبراً أن الجانبين مهمان ومكملان لبعضهما البعض.

«التوعية مهمة بهدف التمكين، وبناء القدرات، وبناء الشخصية، والمشاريع النقدية المدرّة للربح أيضا مهمة، وتسهم في تعزيز وضعية المرأة، خصوصاً مع انتشار البطالة والفقر"[١٤١]، هذا ما تقوله عضو الهيئة الإدارية في مركز تنمية النساء في مخيم عقبة جبر، ووجهة نظرها تستحق المناقشة لجهة التوازي بين الأولويتين؛ لأن كلاً منهما يخدم الآخر ويعززه.

المديرة التنفيذية في جمعية سيدات أريحا من المؤيدين أيضاً في أن يكون كل من التمكين الثقافي، وبناء القدرات، والتمكين الاقتصادي بالأهمية ذاتها وبالتوازي "أولويات النساء في رأيي هي التمكين الثقافي والفكري، وبناء الشخصية، إلى جانب التمكين الاقتصادي، وفي قناعتي فإن الجمع بين البعدين يعطي نتائج أفضل، فالتمكين الثقافي يعزز إمكانية النجاح الاقتصادي، وهناك ميل للتمكين الاقتصادي ولكن المغالاة في هذا الجانب أعتقد أن فيه جزءاً من عقلية الارتزاق التي باتت موجودة في أوساط النساء وفي أوساط المجتمع عموماً»[١٤٢]. وهنا تلقي المديرة التنفيذية في جمعية سيدات أريحا الضوء على إشكالية ثقافية مجتمعية موجودة، ويجب أن نعترف بها، وهي الميل للمساعدات المادية وقبولها تحت أي مسمى، وبصرف النظر إن كانت ستغير في واقع المستفيدين منها، أو أنها مجرد حبوب مسكنة ومهدئة لأزمات دائمة لا يمكن حلها في هكذا منهج من المساعدات.

«التمكين للمرأة سواء كان تمكيناً ثقافياً أو اقتصادياً فكليهما مهم وضروري"[١٤٣]. ويتضح أن رئيسة الاتحاد العام للمرأة والمدرّبة في دمج قضايا النوع الاجتماعي، تتفق مع من سبقتها مباشرة في أن ترتيب الأولويات للنساء يجب أن يأخذ نقاشاً وجدلاً كبيرين، بل من المفترض ومن الطبيعي أن نفكر بشكل دائم في إيجاد حالة من التوازن بين الأمرين، باعتبارهما احتياجاً حقيقياً وليس ترفاً فكرياً، أو شيء فائض عن الاحتياج.

وخلاصة الأمر، يتضح من عرض وجهات النظر المختلفة لممثلات المؤسسات النسوية القاعدية، أن هناك عدم اتفاق على أيهما أولوية راهنة للنساء في محافظة أريحا والأغوار: التمكين الثقافي والفكري وبناء القدرات، أو التمكين الاقتصادي، إذ برزت ثلاث وجهات نظر رئيسية: الأولى تعتبر التمكين الاقتصادي هو الأولوية، ووجهة النظر هذه يبدو أنها متأثرة بواقع المرأة في تلك المناطق المهمشة والبعيدة (مناطق الأغوار)، ووجهة نظر ثانية تعتبر التعزيز وبناء الشخصية

١٤١ مقابلة مع أمينة عماش
١٤٢ -مقابلة مع عبير نشاشيبي
١٤٣ مقابلة مع نادرة المغربي

هي الأولوية؛ لأن شرط تقدم المرأة ونجاحها يبدأ أولاً في نظرهن في بناء الشخصية المستقلة وتمكين المرأة ثقافياً وفكرياً، وبما يؤهلها للتفكير المستقل وإدارة مشروع صغير أو سواه، وهي وجهة نظر أيضا مهمة ووازنة، ووجهة نظر ثالثة ترى في التوازن بين الأولويتين هو الخيار الأمثل للمرأة، وفي نظري فإن هذا الخيار هو الأسلم نظرياً وعملياً، لكن اشتراطات تحقيق عملية التوازن هي ما يحتاج إلى نقاش، ولا سيما أن مختلف الأطراف سواء المجتمع المدني أو المؤسسة الحكومية لا تملك القدرة على إدراة العملية التنموية التي تستهدف المرأة أو سواها، سواء لغياب الموارد المالية، أو لغياب إستراتيجية تنموية على المستوى الوطني يمكن من خلالها تحديد الأولويات بشكل منهجي بعيداً عن الارتجال والعشوائية والمزاجية، أيضا كما يبدو أحياناً من قبل الممولين.

الخدمات الخاصة بالنساء المعنَّفات

النوع الثاني من الخدمات التي تقدم للنساء، هي الخدمات الخاصة بالنساء المعنَّفات، وهذه الخدمات هي خدمات متنوعة ومتعددة، منها ما هو بسيط، ومنها ما هو معقد، وتتداخل فيه عوامل عديدة بعضها منظور وبعضها غير منظور.

ما هي الخدمات التي تقدم للنساء المعنَّفات في محافظة أريحا والأغوار؟، هناك خدمات أساسية يجب تقديمها للمعنَّفة بمجرد اكتشاف الحالة من أية جهة من الجهات المجتمعية أو الحكومية، وهذه الخدمات من حيث المستوى والمسؤوليات المترتبة عليها تنقسم إلى مستويين رئيسيين:

١- مستوى أول، يتمثل في خدمات قانونية وإرشادية وتمكينية، وهي خدمات إرشادية تهدف إلى استعادة المعنّفة الثقة بنفسها من جهة، ومن جهة أخرى تعليمها بعض المهارات التي من خلالها تستطيع الدفاع عن نفسها وعن أطفالها إن كانوا ضمن دائرة الخطر، كما أن من حق المعنّفة أن تستفيد من الخدمات القانونية في حال تطلّب الأمر تدخل القضاء وغيره.

٢- مستوى ثان، يتمثل في خدمات يجب أن تتلقاها المرأة المعنّفة، التي يتهددها خطر قد يودي بحياتها، وتتمثل في خدمات الحماية والأمن الشخصي من خلال مراكز قانونية باتت مكلفة حسب القانون، وعلى أساس (نظام التحويل الوطني للنساء المعنّفات)، وقرار مجلس الوزراء إنشاء مراكز حماية المرأة المعنّفة.

كيف تسير الآلية آنفة الذكر في محافظة أريحا والأغوار؟، وهل المؤسسات المعنية بالقانون أو المؤسسات النسوية القاعدية تقدم الخدمات المفترضة للمعنّفة بما فيها التمكين الاقتصادي، وفتح آفاق أمام النساء المعنّفات لإعادة إدماج منهجية مستندة إلى مقومات واقعية؟، هذا ما سيتم التيقن منه وفحصه بشكل تفصيلي فيما يأتي:

الخدمات القانونية والإرشادية

بالعودة إلى المستوى الأول من الخدمات، وهي الخدمات الإرشادية والنفسية، والاستشارات وتعليم بعض المهارات للنساء المعنّفات، كانت جامعة الاستقلال ومن خلال العيادة القانونية من المؤسسات التي دخلت ميدان التعامل مع النساء المعنّفات، وتقديم الخدمات القانونية والتوعوية كما يتضح من خلال ما قاله عميد كلية القانون: «بخصوص النساء المعنّفات فتتمثل الخدمة المقدمه لهن بالتوعية بالحقوق، وتقديم الاستشارات والمرافعات أمام المحاكم المختصة، وذلك بالاتفاق مع الممول بشرط أن تكون السيده لا تعمل، أو أن يكون دخلها أقل من ألف وثمانمئة شيكل، كما قمنا بترتيب زيارات ميدانية بالتنسيق مع وزارة العمل لمنطقة الأغوار لتثقيف النساء بحقوقهن العمالية، وبحقوقهن في موضوع الميراث وغيره من الحقوق الاجتماعية، وكنا نواجه بمعارضة وتحريض من المحيط الاجتماعي الذكوري"[١٤٤].

والخدمات ذاتها تحدثت عنها المديرة التنفيذية لمركز النشاط النسوي في مخيم عين السلطان "نحن نكتشف العنف بطريقة غير مباشرة، وعندما تلجأ لنا سيدة معنّفة نقوم بداية بتقديم الإرشاد النفسي لها من خلال المرشدة النفسية، ونحولها إلى عيادة خاصة كمكان مؤهل لاستقبال الحالات المعنّفة، والحفاظ على الخصوصية. ونتابع الحالات بشكل ميداني من خلال الإرشاد النفسي والاجتماعي عبر زيارات بيتية، وهذا التوجه نحو الميدان والمنازل يجعلنا نصل إلى أوسع نطاق ممكن من النساء" [١٤٥].

وتوضح المرشدة المجتمعية في مخيمي عين السلطان وعقبة جبر، أن الخدمات المقدمة للنساء المعنّفات سواء الإرشادية، أوالنفسية، أو ما بعد ذلك فيما لو تطلب الأمر ذلك بالقول: « في حال وجود حالة معنّفة نتدخل من خلال عقد لقاء معها لتقييم حالتها، وتقديم استشارة أولية لها، ومن ثم تتابعها المرشدة النفسية في العيادة، والمتابعة تتحدد تبعاً لمستوى العنف الممارس عليها ودرجته، ففي حالات يقتصر الأمر على تقديم إرشاد عام، وتعليمها مهارات لحماية نفسها من العنف، أما في حال الخطورة الشديدة فنحولها غلى شبكة الحماية في المخيمات، أو إلى الشؤون الاجتماعية واللجنة الشعبية في المخيم إذا كانت معنية بالتدخل"[١٤٦].

مسؤولة الصحة النفسية في عيادة مخيم عقبة جبر، توضح آليات المتابعة المتبعة من قبل مؤسسات وكالة الغوث بالتعامل مع المعنّفات على النحو الآتي: «وضعنا بروتوكولاً رسمياً لعيادات الوكالة، إذ في حال وصول حالة تقوم ممرضة أو قابلة بتعبئة نموذج خاص بذلك، ويرسل إلى المرشدة النفسية وهي بدورها تقوم بتقييم الخطر وبناء عليه يحدد التدخل. عادة ما تتحدث النساء للقابلة القانونية عن العنف الذي يتعرضن له، وفي ضوء معرفتنا بالأمر نقوم بمتابعة

١٤٤ – مقابلة مع طاقم العيادة القانونية في جامعة الاستقلال
١٤٥ مقابلة مع ميسر وقاد
١٤٦ مقابلة مع فاطمة حجاجلة

الحالة، وفي حال كان الخطر محدوداً نقوم بإرشادها، ونعلمها مهارات الدفاع عن الذات، وكيف تحمي نفسها وتحمي أبناءها، ونعزز ثقتها بنفسها، أما في حال كان الخطر كبيراً وأكيداً فلدينا خياران: الأول لجنة الحماية الموسعة التي تهتم بالمهمشين ويتم فيها مناقشة الحالة بشكل عام، والخيار الثاني مناقشة وضعها ضمن لجنة خاصة وهي تقرر اتجاهات المتابعة مع جهات الاختصاص في المحافظة"[١٤٧].

وفي السياق ذاته تحدثت الناشطة النسوية في مخيم عقبة جبر "نعمل مع تواصل في المحافظة وجذور، ومفتاح، ومركزالمرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وبرنامج العمل مع النساء المعنّفات تم بالشراكة مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ونستقبل حالات معنّفة ونتابع معها بشكل ودي حفاظاً على الخصوصية، وإذا كانت بحاجة إلى مساعدة نقترح عليها اللجوء إلى تلك المؤسسات وفي حال الرفض نستمر معها"[١٤٨].

وزارة الصحة ومن خلال وظيفتها ومسؤوليتها المهنية، تلعب دوراً مهماً في الخدمات المقدمة إلى النساء المعنّفات، سواء على المستوى الأول المتعلق بالإرشاد والتثقيف والعلاج، أو على المستوى الثاني المتعلق بالمحولات إلى البيت الآمن. وبهذا الصدد توضح مديرة التمريض، والمرشدتان: النفسية والاجتماعية في مديرية صحة أريحا طبيعة الخدمات المقدمة للنساء المعنّفات "نعم نقوم بإعداد منشورات موجهة للنساء، يتم توزيعها خلال ندوات التثقيف الصحي، وتتضمن إرشادات للنساء حول قضايا العنف، وأين تتوجه في حال واجهت عنفاً من أي نوع كان"[١٤٩].

وتضيف كل من المرشدة النفسية والمرشدة الاجتماعية بمديرية الصحة «أما بالنسبة للحالات المعنّفة التي تصلنا، فهي إما من خلال المدارس، أو الشؤون الاجتماعية، أو بشكل ذاتي. كيف نتعامل مع الحالة؟، نقوم أولا بتقييم نفسي لكي نفحص عمّا إذا كانت بحاجة إلى متابعة على هذا الصعيد، وبعد فحص الطبيب النفسي لها يتم تحديد ما إذا كانت بحاجة إلى دعم نفسي أو لا، وبعدها نقوم بزيارة منزلية لمتابعتها ولبحث إمكانية تدخل الأهل بالاتجاه الذي نعمل عليه، وتعاون الأهل يعدّ أمراً جيداً؛ لأنه يشكل فرصة أكبر للتمكين وتعزيز الثقة، كما يمكن تحويل الحالة بعد الفحص إلى الشؤون الاجتماعية"[١٥٠].

حركة فتح ومن خلال موقعها ومسؤوليتها الاجتماعية، فإنها ومن خلال إقليم فتح تتعامل مع حالات العنف، وتقدم بعض الخدمات التي تفصّلها مسؤولة الشباب في الإقليم بقولها: "نستقبل حالات معنّفة في الإقليم، ونتابع حل قضاياهن من خلال لجان الإصلاح وغيرها، ونتدخل في قضايا اجتماعية مثل الميراث، ومشاكل تبعية الأولاد لأحد الوالدين في حال الطلاق، او الاحتياج لمرشدة نفسية او اجتماعية. وفي حال كانت المعنّفة بحاجة إلى أكثر من معالجة نفسية أو

١٤٧ – مقابلة مع ألفت العالم مسؤولة الصحة النفسية في عيادة وكالة الغوث بمخيم عقبة جبر
١٤٨ –مقابلة مع حنان عماش وأخريات
١٤٩ – مقابلة مع رائقة حداد
١٥٠ مقابلة مع حنان خوج وأخريات

اجتماعية نقوم بتحويلها إلى جهات الاختصاص"[١٥١].

جمعيات نسوية ولا خدمات للنساء المعنّفات

عدد من المراكز والجمعيات النسوية في محافظة أريحا، أفادت ممثلاتها أنهن لا يقدمن أية خدمات تذكر للمعنّفات إلا لماما وفي حدود دنيا، ومن هذه الجمعيات مركز نسوي العوجا "كنساء معنّفات لا يوجد أية برامج أو خدمات محددة، ولكن من خلال الدورات مع مؤسسات مثل مفتاح، والهلال الأحمر الفلسطيني، نقوم بعملية توعية وإرشاد للنساء"[١٥٢].

والشيء ذاته قالته رئيسة جمعية الجفتلك التعاونية، التي أوضحت أن الجمعية ليس على اجندتها برامج، أو نظام خدمات للمعنّفات، لكنها تتدخل أحياناً ضمن أنشطة معينة كما حصل مع العاملات في المستوطنات "حاولنا التدخل كجمعية لصالح النساء، وأحضرنا أحد المحامين من داخل الخط الأخضر من أجل توعية النساء، إلا أن السمسار منع النساء من المشاركة في الندوة تحت التهديد بمنعهن من العمل"[١٥٣]. وهنا تتحدث رئيسة الجمعية عن خدمة قانونية جربت لمرة واحدة فقط وانتهى، علماً أن مشكلة العاملات لم تحل حتى الآن ولو كان لدى الجمعية المذكورة ادنى اهتمام لأعادت الكَرّة مرة ثانية وثالثة.

أيضا جمعية تنمية نساء الديوك النويعمة الخيرية، أفادت عدد من عضوات مجلس الإدارة فيها أن جمعيتهن لا تقدم خدمات مباشرة للنساء المعنّفات "لا يوجد خدمة مباشرة للنساء المعنّفات، لكننا نكون نقطة وصل بين النساء والجهات التي تقدم الخدمات للنساء المعنّفات، والإشكالية أن النساء لا يتحدثن صراحة بهذا الموضوع، ونحن كجمعية لا نعطي اهتماماً به أيضاً، أو لا نشجع على التحدث به"[١٥٤].

بالمقابل مديرة جمعية تسليف أريحا، تفصح ان الجمعية قدمت خدمات تمكينية اقتصادية لعدد من النساء المعنّفات، وهو ما أحدث تغييراً ملموساً في وضعهن "استفادت بعض النساء المعنّفات من خدمات الجمعية على الصعيد الاقتصادي، وبعضهن كن ربات بيوت فقط وأصبحن الآن يدرن مشاريع صغيرة ناجحة، وفي قناعتي أن وضعية المرأة تحسّنت نحو الأفضل"[١٥٥].

خدمة الحماية والإيواء للمعنَّفات

المستوى الثاني من الخدمات التي تقدم للنساء المعنّفات في محافظة أريحا والأغوار، هي خدمة الحماية وهذه الخدمة تقدم للنساء المعنّفات اللواتي يتهددهن الخطر بالقتل، وهذه الخدمة

١٥١ –مقابلة مع أمين سر إقليم فتح وآخرين
١٥٢ مقابلة مع سحر عرينات
١٥٣ مقابلة مع فاطمة أبو ربيع
١٥٤ مقابلة مع نجاة ارميلية
١٥٥ مقابلة مع خولة بالو

تعدّ من أبرز الخدمات التي تقدم للنساء ومن أكثرها حساسية، وتحيطها الكثير من التفاصيل المهمة التي يتقرر في ضوئها مستقبل تلك المعنّفات.

ومن الجدير ذكره، أن توفير خدمة حماية النساء المعنّفات في بيوت آمنة تحت إشراف جهات أهلية أو حكومية، باتت معلنة للجمهور بعد قرار مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة (٢٠١١) بتشكيل مراكز الحماية القانونية. كما ان تلك المراكز باتت تحكم بنظم ومحددات ومرجعيات عليا، وأخرى محلية إثر صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٨) لسنة (٢٠١٣) بشأن نظام التحويل الوطني للنساء المعنّفات.

في ضوء ما تقدم، ما هي الجهات التي توفر هذه الخدمة في محافظة أريحا والأغوار؟، إنها محافظة أريحا، وزارة التنمية الاجتماعية، والشرطة (حماية الأسرة)، وبيت الطوارىء التابع لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ويساند هذه الأطراف ويتشارك معها أيضا في مناهضة العنف ضد المرأة وزارة الصحة.

بيت الطوارىء في أريحا هو مركز قانوني يقدم خدمة الحماية للنساء المعنّفات من مختلف المحافظات، ويتبع البيت لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وقد أوضحت المرشدة الاجتماعية في بيت الطوارىء أمينة جرادات عن بيت الطوارىء بالقول: "يقدم البيت خدمات للنساء المعنّفات واللواتي يتهددهن الخطر على الحياة، وفي المتوسط تستفيد (٥٠) نزيلة سنوياً من خدمات الإيواء ومستتبعاته، ومدة إقامة النساء النزيلات في البيت شهر واحد كحد أقصى، لهذا سُمّي ببيت الطوارىء، وبعد الشهر يتقرر وضع النزيلة باتجاهين: إما أن يتم تحويلها إلى الأهل ومتابعة حياتها بعد أخذ كل الضمانات التي تضمن عدم تهديد حياتها، وإما أن تنقل إلى بيت آمن آخر سواء في بيت لحم أو نابلس"[١٥٦].

أما بخصوص الخدمات التي تقدم للمعنّفة النزيلة في بيت الطوارىء، فتوضح مديرة المركز ديما عويضة ذلك بما يأتي: «تتم طريقة التحويل للبيت الآمن عن طريق الشؤون الاجتماعية أو الشرطة، ومجموع الخدمات التي تقدم للنزيلات تتمثل في: إقامة لمدة شهر بما يتطلبه من مأكل ومشرب ومنام وكل التفاصيل الأخرى، وفحص صحي شامل، ورعاية صحية في حال تطلب الأمر ذلك بعد الفحص وما تحتاجه من أدوية، وجلسات تثقيف وتوعية، وجلسات مشاهدة مع الأهل، واستشارات قانونية، كما تستفيد من بعض الخدمات الموجودة: رياضية أو مهنية. وكافة الخدمات التي تتلقاها المستفيدة مجانية سواء قدمت لها من قبل بيت الطوارىء مباشرة، أو من غيره من الشركاء"[١٥٧].

مديرية الصحة التي تتشارك مع الشرطة والمحافظة في متابعة النساء المعنّفات، تقدم الخدمات

١٥٦ مقابلة مع أمينة جرادات المرشدة الاجتماعية في بيت طوارىء أريحا
١٥٧ مقابلة مع ديما عويضة مديرة بيت طوارىء أريحا

العلاجية والفحص المجاني، "نحن نستقبل الحالات المحولة لنا من بيت الطوارىء في أريحا للتقييم العام وإجراء الفحوص الطبية الشاملة، ويتم تقييم الحالة من ناحية صحية، واحتياجاتها، وحالتها، وأكثر الحالات المحولة لنا من الشؤون الاجتماعية خلال العام (٢٠١٥) تابعناها، كما تابعنا (٢٥) حالة محولة لنا من بيت الطوارىء"[١٥٨].

ويعرب المستشار القانوني في محافظة أريحا عن أسفه لعدم قدرة الدائرة القانونية في المحافظة على تقديم خدمات مرافعة وخلافه أمام المحاكم "بالنسبة لنا نحن كدائرة قانونية لا نقدم خدمة أمام المحاكم بحكم أننا موظفو دولة، لكننا مع ذلك نشارك في الخدمات التي تقدم للنساء المعنّفات أواللواتي يتهددهن الخطر لبيت الطوارىء، وذلك بالتعاون مع الشركاء من وزارة التنمية الاجتماعية، والشرطة، وبيت الطوارىء. أيضاً من ضمن الخدمات التي نقدمها استشارات قانونية، وخدمات حماية اجتماعية واقتصادية"[١٥٩].

بدورها مديرة دائرة المرأة والطفل في المحافظة، تضيف على ما قاله زميلها المستشار القانوني بخصوص الخدمات المقدمة للمعنّفات "تتفاوت الخدمات من محافظة إلى أخرى، فالنسبة إلى أريحا إن ملف العنف في دائرة المرأة مربوط بالمحافظ، والنائب، ومديرمكتب المحافظ الذي يتابع معنا أيضا. نعمل ضمن شراكة بين الشؤون والشرطة وبيت الطوارئ، وأية حالة تصل نعقد مؤتمر حالة، ونقيّم وضعها، ونحدد درجة الخطورة، ونعمل كأطراف بروح الفريق، أما إذا كانت بحاجة إلى حماية فنحيلها إلى البيت الآمن، وبعد ثلاثة أيام ترسل لنا الاختصاصية الاجتماعية في البيت الآمن تقريراً مفصلاً بحالتها، وفي ضوئه يتم بعدها أخذ اتجاهات في المتابعة، وإذا لم تكن بحاجة لحماية نعيدها إلى أهلها"[١٦٠].

وحدة حماية الأسرة في الشرطة هي أيضا من الشركاء الرئيسيين، الذين يقدمون خدمات متنوعة للنساء المعنّفات من قِبل الأزواج" نتابع كل القضايا التي تجمع أسرة تحت سقف واحد، ونهتم بفئتين: الأسرة حتى الدرجة الرابعة والأحداث. في حال وصول القضية إلينا نقوم بالفحص الطبي، وتقديم الإسعافات المطلوبة والعلاج بشكلٍ مجاني، واليوم باتت المستشفيات هي التي تخبرنا بحالات العنف، وترسل تقاريرها إلينا مسبقاً، وهذا تطور جيد في آليات المتابعة، وفي حال تقدمت المعنّفة بشكوى إلى الشرطة أو تلقي شكوى من غيرها نوفر لها الحماية ونوفر لها الأمن من خلال تأمين مسكن مناسب، أو إرسالها إلى مركز الطوارىء في أريحا، ونحاول في وحدة شؤون الأسرة إيجاد حلول للنساء المعنّفات ما دون النيابة، وذلك في حال كانت الخلافات بسيطة وقابلة للتسوية الودية، لكن في حالات الإيذاء الجسدي نقوم بتوقيف المشتكى عليه لمدة (٢٤) ساعة لعرضه على النيابة"[١٦١].

١٥٨ مقابلة مع المرشدة النفسية بمديرية الصحة هبة بالو
١٥٩ -مقابلة مع المستشار القانوني لمحافظة أريحا والأغوار
١٦٠ مقابلة مع سماح السلمان
١٦١ مقابلة مع نائب قسم وحدة حماية الأسرة أحمد شنيس

مديرعام مديرية التنمية الاجتماعية ومن واقع تجربته ومتابعاته، شرح الآلية التي يتم من خلالها تقديم الخدمة للنساء المعنّفات بالقول: "الخدمات الإيوائية للنساء والأطفال من خلال بيت الطوارىء أو سواه، ونحن الجهة الرسمية للتنسيق في خدمات الإيواء أو أية خدمات قانونية للنساء المعنّفات أو الأطفال، والوزارة ترأس اللجنة التنسيقية لحماية النساء والأطفال، وننسق مع الأطراف الشريكة في قضية العنف ضد النساء وهي: الشرطة، والمحافظة، وبيت الطوارىء في الخدمات القانونية وتوفير الحماية والإيواء. مهمتنا في حماية النساء المعنّفات: تقوم الوزارة بتوفير الخدمة، وتقديم استشارات قانونية، وجلسات من قبل المرشدة الاجتماعية، ومن ثم إعادة دمج في المجتمع، كما نقدم للمعنّفات خدمات علاجية ونفسية مجاناً»[١٦٢].

هل من بروتوكول للشراكة بين القطاعات الخدمية؟

تنص المادة «٢٦» من قرار مجلس الوزراء رقم (١٨) لسنة (٢٠١٣) بشأن نظام التحويل الوطني للنساء المعنّفات في البند "١" منها على: "تشكيل فريق مهني في القطاع يتحمّل مسؤولية تطوير التعامل مع المعنّفات وتقييمه ومتابعته. والبند «٢»من المادة نفسها يؤكد : «مأسسة العمل عبر مذكرات تفاهم بين القطاعات توضح مسؤوليات التواصل وأدواره وطرقه، وتحديد الأشخاص الذين تم التواصل معهم في القطاع". أما البند" ٣" فينص على تعميم البروتوكولات داخل القطاع الواحد، وتطوير إجراءات عمل داخلية متناغمة مع البروتوكولات"[١٦٣].

وفي ضوء هذه المادة، فإن السؤال الذي تم طرحه على مقدمي الخدمات في الشرطة، والمحافظة، والشؤون الاجتماعية، والبيت الآمن أو بيت الطوارىء هو: هل يوجد بروتوكول تعاون بين تلك القطاعات لمأسسة العمل وتنظيمه بطريقة منهجية، بصرف النظر عن الأشخاص أو الفريق الذي يعمل في هذا المجال؟، وإذا لم يكن هناك مثل هذا البروتوكول فكيف يتم التفاهم على العمل المشترك؟، وهل من إشكاليات موجودة بين القطاعات نتيجة هذا التغييب؟.

كانت الإجابات متباينة، فالمستشار القانوني للمحافظة الدكتور هاني زبيدات أجاب "أن الأطراف التي تعمل بالشراكة بشأن تقديم الخدمات للنساء المعنّفات بدأت بنقاش مسوّدة مذكرة تفاهم داخلية، ولكننا أوقفنا العمل بهذا المشروع"[١٦٤].

ولم يوضح الدكتور زبيدات الأسباب التي دعت إلى التوقف عن استكمال مشروع البروتوكول الداخلي، وهل هي انشغالات، أو أن الموضوع أجّل إلى إشعار آخر واستعيض عنه بالتفاهم الشفهي بين تلك الأطراف كما سيتبين لاحقا!.

نائب مدير وحدة حماية الأسرة في شرطة محافظة أريحا أجاب عن السؤال، أنه لا يوجد أية

١٦٢ مقابلة مع سليمان بشارات مدير عام مديرية التنمية الاجتماعية
١٦٣ – انظر قرار مجلس الوزراء رقم ١٨ للعام ٢٠١٣ بشأن نظام التحويل الوطني
١٦٤ مقابلة مع هاني زبيدات

مذكرات تفاهم مكتوبة بين الشركاء الذين يقدمون خدمات للنساء المعنّفات، مفسّراً ذلك بأن الفريق الذي يعمل مع النساء المعنّفات بات متوافقاً شفاهة فيما بينه، وأن كل طرف يدرك طبيعة الدور المناط به، نافياً أن يكون غياب بروتوكول مكتوب سبباً في حصول توترات أو إشكالات من أي نوع كان «نحن متفاهمون كأشخاص وشركاء نعمل مع النساء المعنّفات، وإن حصلت بعض الإشكاليات فيتم حلها بالحوار والتفاهم، ولا يوجد بروتوكول مشترك، لكن يوجد تحديد للأدوار لكل شريك بما فيها الشرطة من خلال بريشورات مطبوعة ومتوفرة لدى الجهات المعنية كل على حدة"[١٦٥]. أي أن الشرطة لديها بروتوكول خاص بها، يحدد الدور المحدد لوحدة حماية الأسرة باعتبارها الوحدة المتخصصة بالعنف الأسري، وهكذا بالنسبة للأطراف الأخرى.

مديرعام التنمية الاجتماعية، أكد في إجابته عن السؤال، أن الوزارة ووفقاً لنظام التحويل الوطني هي من يرأس اللجنة المسؤولة عن النساء المعنّفات والتحويل إلى البيوت الآمنة، وبالتالي يعتقد أنه لا داعي لمذكرة تفاهم على المستوى المحلي.

ومما سبق في اعتقادي، أن إجابات المحافظة والشرطة والشؤون الاجتماعية لم تعط أية توضيح أو تفسير عن سبب غياب بروتوكول داخلي لتحديد الأدوار، ولا سيما أن القانون الخاص بالتحويل الوطني كما ذكرت أعلاه ينص صراحة وبدون مواربة على ذلك، إذن أين المشكلة؟، هل هي في فهم القانون؟، أو هو إصرار على تغييب المأسسة وربط الأمور بأشخاص؟، فالأشخاص يتغيرون ويتنقلون، لكن النظام سيبقى، ويترسّخ بوصفه سلوكاً، ومنظومة قيم، وتقاليد عمل.

مديرة بيت الطوارىء كان لها وجهة نظر مختلفة عن زملائها في المؤسسات الشريكة حول آلية العمل، والنظام المتبع والمتوافق عليه شفاهة، مشيرة إلى جملة من مظاهر الخلل والتحديات التي يجب التوقف أمامها من أجل تطوير نظام الحماية، ومن هذه الإشكالات ما يأتي:

- « وجود موظفات وموظفين في المؤسسات الحكومية يحملون أكثر من ملف، وهذا بطبيعة الحال يربك الموظف، ويحدّ من قدرته على التجاوب مع متطلبات العمل.

- قيام الوزارات بتدوير لموظفيها، واستبدال الموظفين الذين راكموا خبرة في مجال التحويلات والبيت الآمن بموظفين جدد لا يملكون أدنى فكرة عن هذا العمل.

- تدخلات لجان الإصلاح والعشائر من خلال بعض الشركاء خارج سياق لجان الاختصاص المعروفة، وحل العنف الذي تتعرض له النساء بطرق تقليدية، وغالباً على حساب النساء.

- عدم مهنية بعض موظفي الأجهزة يتسبب في إفشاء أسرار، أو كشف أمور يجب أن تبقى سرية.

١٦٥ مقابلة مع أحمد شيش نائب مدير حماية الأسرة في شرطة أريحا

– بعض الموظفين الذين يتم فرزهم من قِبل بعض المحافظات، يتعاملون بمنطق عدواني تجاه المرأة، والبعض يرغب في أخذ معلومات ليست من اختصاصه ولا تفيده بشيء، لكنه يحاول الوصول لها من أجل اعتبارات شخصية وذاتيه.

– اختلاف السياسات داخل البيوت الآمنة نتيجة اختلاف المرجعيات التي تدير تلك البيوت»[١٦٦].

وبخلاف المؤسسات الحكومية، فإن مؤسسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التي تتعامل مع النساء المعنّفات، وضعت بروتوكولاً مكتوباً كما تقول مسؤولة الصحة النفسية في عيادة وكالة الغوث بمخيم عقبة جبر: «بالنسبة للنساء المعنّفات وضعنا بروتوكولاً رسمياً لعيادات الوكالة، إذ في حال وصول حالة تقوم بتعبئة النموذج ممرضة أو قابلة، ومن ثم يرسل إلى المرشدة النفسية، وهي بدورها تقوم بتقييم الخطر، وبناء عليه يحدد التدخل"[١٦٧].

يتضح مما سبق، أن عملية التحويل للنساء المعنّفات تعتريها ثغرات وإشكالات، تتلخص في العناصر التي أشارت لها مديرة البيت الآمن، وهو ما يتطلب من الأطراف كافة أن تقف بمسؤولية أمام تلك الإشكالات، وتعمل على تجاوزها، وفي مقدمة تلك الإشكالات غياب بروتوكول داخلي يؤسس لنظام عمل ممأسس يحكم عمل الأطراف الشريكة في نظام التحويل والحماية للنساء المعنّفات، ويعمل على تكريس ثقافة العمل المؤسساتي المحتكم إلى نظام ومرجعيات واضحة وصريحة تكتسي صفة الديمومة والمراجعة والتقويم والارتقاء.

التدخلات

إلقاء بعض الضوء على التدخلات التي تقوم بها المؤسسات النسوية القاعدية والمؤسسات التي تعنى بموضوع النساء المعنّفات، سواء أكانت مؤسسات حكومية أو أهلية أمر يستحق المناقشة؛ لأن التدخلات تعني ببساطة التدخل السياساتي والتوجهات الرئيسية التي تعتمدها المؤسسات في سياق عملها ونشاطها، ومن المفترض أن تتم تلك التدخلات بناء على تقييم ومراجعة من جهة، وتحديد الفجوات بين واقع الخدمات المقدمة والاحتياج الفعلي للنساء من جهة ثانية من خلال خطط.

هناك تدخلات كما اتضح من سياق الدراسة، لكن يبقى السؤال الأهم، وهو هل تلك التدخلات ذات طابع حدثي إجرائي، أو أنها تدخلات مخططة وممنهجة ترقى إلى مستوى التخطيط السياساتي، ولديها القدرة على الاستجابة للتحديات التي تواجهها النساء؟.

عميد كلية الحقوق في جامعة الاستقلال بأريحا، يؤكد أن الجامعة معنية بالتدخلات من خلال وحدة النوع الاجتماعي الموجودة في أحد المراكز بالجامعة "يوجد في جامعة الاستقلال مركز

١٦٦ –مقابلة مع ديما عويضة مديرة البيت الآمن بأريحا
١٦٧ مقابلة مع آلفت العالم مسؤولة الصحة النفسية في وكالة الغوث بمخيم عقبة جبر

الاستقلال، حيث يوجد فيه قسم وحدة النوع الاجتماعي وهو يعنى بالمرأة»[١٦٨]. وإن كان الدكتور السلعوس لم يوضح طبيعة التدخلات التي تقوم بها وحدة النوع الاجتماعي في مركز الاستقلال، إلا أن وجود مثل هذه الوحدة بحد ذاته يعدّ أمراً مهماً؛ لأنه يعكس اهتمام الجامعة بهذا العنوان بكل تفاصيله، ولأنه يعني أن النوع الاجتماعي حاضر في سياسات الجامعة المجتمعية.

المؤسسات النسوية القاعدية التي يفترض أن تكون من ضمن سياساتها تدخلات إيجابية تخدم ثقافة المساواة وحماية النساء من العنف، لم تكن كلها على الدرجة ذاتها من الاهتمام، فبعضها يقوم بتدخلات في عناوين معينة لها علاقة بالنوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وبعضها الآخر ليس لديه أية خطط أو تصورات أو حتى اهتمامات. ومن المؤسسات التي لديها تدخلات "جمعية شبابنا بكرا غير"، التي تقول مديرتها إن الجمعية لها تدخلات في موضوعين مهمين: الأول "حملات دائمة ضد عمل النساء في المستوطنات، ونعقد لقاءات توعوية حول الموضوع بشكل شهري تقريباً، ونتطرق خلالها إلى شرح كل أشكال الاستغلال والعنف وإظهارها، الذي تتعرض له النساء العاملات في المستوطنات. الموضوع الثاني: نتدخل لصالح الشباب ومن ضمن الشباب بطبيعة الحال الشابات" قمنا من خلال شراكة مع جمعية الشابات المسيحية بمشاريع تمكين اقتصادي للشباب، واستفاد من المشروع (١٠٪) من الذكور، و (٩٠٪) من الإناث»[١٦٩].

أيضا ضمن المؤسسات النسوية القاعدية التي وضعت على اجندتها العاملات في المستوطنات الإسرائيلية، جمعية الجفتلك التعاونية الخيرية التي تقول رئيستها إنهم حاولوا مع عدة جهات التدخل لاستدراج أشكال حماية للنساء "حاولنا التدخل كجمعية لصالح النساء، وأحضرنا أحد المحامين من داخل الخط الأخضر من اجل توعية النساء، إلا أن السمسار منع النساء من المشاركة في الندوة تحت التهديد بمنعهن من العمل". وبصرف النظر عن النتائج، فإن الأهم هو أن يبقى هذا العنوان ضمن أولويات الجمعية، ووضع إستراتيجية متكاملة للتدخل لا تتوقف عند حد معين، أو إخفاق معين، أو محاولة معينة وكفى.

المديرة التنفيذية للمركز النسوي في مخيم عين السلطان، توضح أن مركزها يتدخل تحت عنوان إدارة حوار بين الأزواج" نتدخل مع الأزواج، ونقدم لهم الإرشاد، وندير حواراً فيما بينهم من أجل التغلب على مشاكلهم الزوجية"[١٧٠]. وهذا التدخل كما أوضحت يتخذ طابعاً مهنياً من خلال اختصاصيين، وفي اعتقادي فإن استحداث مثل هذا التدخل في المركز النسوي يعدّ من البرامج المهمة؛ لأنه يعمل على مواجهة العنف الأسري من خلال حوار بين الأزواج خاصة، وأن جزءاً من العنف الأسري ناجم عن غياب لغة الحوار بين الأزواج؛ نتيجة غياب هكذا ثقافة، أو عدم تعوّد الأزواج على الحوار بوصفه بديلاً للعنف.

١٦٨ مقابلة مع فريق العيادة القانونية في جامعة الاستقلال
١٦٩ مقابلة مع أماني ارميلية رئيسة جمعية "شبابنا بكرا غير"
١٧٠ مقابلة مع ميسر وقاد

مسؤولة الصحة النفسية في عيادة وكالة الغوث بمخيم عقبة جبر، أوضحت أن لديهم تدخلات مع الأطفال المعنّفين ضمن برنامج دائم "نقوم بورش عمل تستهدف الأطفال من خلال برنامج «من طفل لطفل ومن أم لأم»، واستطعنا من خلاله أن نؤهل نساء كن معنّفات، وبتن فاعلات، ونجحن اكثر لأنهن عشن التجربة"[١٧١].

مؤسسة نسوية قاعدية أخرى في مخيم عقبة جبر لديها أو بالأحرى كان لديها برنامج تدخلي لمناهضة العنف "عملنا على مبادرة لمناهضة العنف ضد النساء تحت عنوان "الحياة أجمل من غير عنف"، وكنا نقدم للأهالي والأشخاص والنساء المعنّفات برامج توعية وإرشاد وترفيه، وكنا معنيين باستقطاب النساء اللواتي عانين من العنف من أجل التوعية من خلال هذا البرامج، لكن ما يواجهنا هو إشكالية الاستمرارية"[١٧٢]. وهذه إشكالية جدّية لأن عدم الاستمرارية في برامج تدخليّة لتغيير السلوك والثقافة، وتغيير واقع المرأة المعنّفة، يعني أن المعالجات والتدخلات من قبل المؤسسات النسوية أو سواها ستبقى في نطاق ردود الأفعال، أو النشاط الموسمي، أو التدخل الموضعي أكثر منها تدخلات منهجية بعيدة الأجل تراكم باتجاه القطع مع ثقافة العنف باتجاه ثقافة الحوار.

المؤسسات الرسمية هي الأخرى لها برامج وتدخلات لصالح النساء المعنّفات، وتتراوح هذه البرامج حسب الوزارة ذاتها.

فوزارة الصحة لديها تدخلات مع النساء المعنّفات من خلال برنامج إدماج الأهل أو العائلة في تعزيز الحالة النفسية والمعنوية للنساء المعنّفات من خلال تضامن الأهل، وتجنيدهم ضمن عملية التمكين والتعزيز التي تقوم بها الوزارة «نقوم بزيارات منزلية لمتابعة النساء المعنّفات، ولبحث إمكانية تدخل الأهل بالاتجاه الذي نعمل عليه، لأن تعاون الأهل يشكل فرصة أكبر للتمكين وتعزيز الثقة"[١٧٣].

أما مديرة دائرة المرأة والطفل ومشروع تواصل في المحافظة، فأوضحت أن التدخلات التي يقومون بها مع النساء المعنّفات والمهمشات تتم من خلال التمكين الاقتصادي، إذ تعمد المحافظة إلى تركيز الممولين وتوجيههم باتجاه مناطق الأغوار، التي تعاني فيها المرأة من الفقر والتهميش والعنف والعمل في المستوطنات "لذا نعمل على استقطاب مؤسسات ممولة ونوجهها بأغلبها إلى الأغوار، لقناعتنا أن هذه المنطقة هي أولوية في التنمية، ومن أصل (١٥) مشروعاً نفذت في المحافظة فقط مشروع واحد نفذ في مدينة أريحا والباقي نفذ في الأغوار"[١٧٤].

أما مدير عام التنمية الاجتماعية في أريحا، فيؤكد أن الوزارة باتت تعمل ضمن تدخلات

١٧١ –مقابلة مع ألفت العالم مسؤولة الصحة النفسية في عيادة وكالة الغوث بمخيم عقبة جبر
١٧٢ مقابلة مع حنان عماش ناشطة نسوية في مخيم عقبة جبر
١٧٣ مقابلة مع رائقة الحداد
١٧٤ مقابلة مع سماح السلمان

مدروسة، وبرامج موجهة لتغيير طابع المساعدات والتدخلات مع النساء عموماً ومن ضمنها النساء المعنّفات، عبر ترجيح كفة السياسات والتوجهات التنموية على حساب التوجهات الإغاثية كما هو حاصل راهناً، إضافة إلى تطوير الوزارة لتدخلاتها التنموية في البيوت الآمنة من خلال تمليك النساء مهناً، يستطعن من خلالها التحول نحو العمل المنتج، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وهو ما يعزز ثقتهن بأنفسهن، ويسهم في إعادة إدماجهن مجتمعياً، ويقول إن هذا التوجه لا يعمل في أريحا ضمن بيت الطوارىء؛ بسبب محدودية الفترة الزمنية التي تقضيها النساء بداخله والتي لا تتجاوز الشهر "هنا في أريحا من الصعب الحديث عن خدمات تمكينية؛ لأن الفترة حدّها الأقصى شهر، لكن في محور(بيت لحم) هناك سياسات تمكينية للنساء النزيلات، ولدى بعضهن الآن إنتاج يباع ويعود مردوده المادي عليهن ولصالحهن. التوازن ما بين الجهد الغغاثي والتنموي: الإغاثي هو الغالب وما نخطط له هو أن نعكس الآية، وأن يصبح التنموي هو الرئيسي"[١٧٥].

مما سبق يمكن الاستنتاج، أن التدخلات التي تتم من قبل المؤسسات النسوية والمجتمعية والحكومية لازالت تدخلات محدودة الأثر، وبعضها لا يتعدى التدخلات ذات الطابع الإجرائي، الأمرالذي يتطلب تدخلات نوعية تحدث تغييراً في حياة النساء المعنّفات، ولكي يرى هذا التصور النور فإنه مطلوب من قِبل مختلف المؤسسات آنفة الذكر أو المؤسسات المؤتلفة ضمن منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، أو أية شراكات يمكن صياغتها بهدف مناقشة توجهات وسياسات تفضي إلى الاتفاق على إستراتيجية عمل مشتركة، يتم من خلالها تحديد مسارات تدخلية، وسياسات عامة، وأخرى عملانية تتخذ سمة الديمومة من أجل الارتقاء في التدخلات المؤسساتية والوصول بها إلى نتائج ملموسة.

توعية ببعد واحد أم توعية مجتمعية؟

من أين نبعت فكرة أن التثقيف ضد العنف الأسري أو أي شكل من أشكال العنف ضد النساء سوف يكون مقتصراً على النساء فحسب؟، علماً أن العنف يتشارك به طرفان بشكل إجباري، فطرف يعنِّف (بكسر النون) وآخر يعنَّف (بفتح النون)، وطالما أن المسألة كذلك، فمن الطبيعي أو من المفترض ان تتم عملية التوعية على ذلك الأساس، اي ان تكون توعية مجتمعية تجمع الطرفين وليست توعية تستهدف النساء فحسب.

وليس خافياً أن هناك من يربط بين فشل السياسات النسوية والتوجهات والحملات التي تقوم بها المؤسسات النسوية والائتلافات الموجهة لمناهضة العنف ضد المرأة، وبين اعتمادها على منهج تثقيف أحادي البعد، وهو ما وسّع من الهوة القائمة في المجتمع بين النساء والرجال؛ لأن طرفاً يتلقى التثقيف بينما الطرف الآخر بعيد كلياً لا بل إنه يرى في عملية التثقيف التي تقوم بها المؤسسات النسوية والمجتمعية للنساء أنها بمثابة تحريض لهن للتمرد على سلطة الرجال التقليدية.

١٧٥ مقابلة مع سليمان بشارات

إذن ثمة خلل يعتور عملية التثقيف التي تسعى إلى الحد من العنف الأسري وكل أشكال العنف الممارس ضد النساء، من عنف دولة إلى عنف مجتمع إلى عنف اقتصادي واجتماعي، ومكمن هذا الخلل التشويش الحاصل على الرسالة، حيث لم تصل الرسالة بشكل صحيح إلى عموم المجتمع، ولم يدرك القائمون على عملية التثقيف إلا مؤخراً أن العملية يجب أن تتوجه إلى عموم أفراد المجتمع، وأن تدمج في كل مدخلات التثقيف والتعليم والتربية، بما يفضي في النهاية إلى تغيير العقلية والثقافة السائدة من ثقافة تمييزية إلى ثقافة مساواة واحترام لمبادىء حقوق الإنسان والمواطنة.

على أية حال، فيما يلي آراء المؤسسات التي تعمل مع النساء، وتوجهاتها، وموقفها من عملية التثقيف وبأي اتجاه يجب أن تتم.

المرشدة المجتمعية في مخيمي عقبة جبر وعين السلطان فاطمة حجاجلة، تقول: «التوعية التي نقوم بها توعية مجتمعية، ولكننا لا نُعلم الرجال مسبقاً أن هدف الدعوة للنشاط هو العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ لأن غالبية الرجال لا يجدون في هذا العنوان جاذباً أو دافعاً للمشاركة، لذا نغلف النشاط بعناوين مغايرة من نوع مواجهة الضغوطات، والتفريغ النفسي وغيره من العناوين، وقد بينت التجربة أن الرجال يستجيبون للدعوات والجلسات الحوارية، وهذا يبدد الأحكام التي تقول إن الرجال لا يستجيبون لدعوات التثقيف، وأثبت أنها أحكام غير دقيقة، وكما أسلفت فالأمر أولا وأخيراً متوقف على الأسلوب، وعلى الطريقة التي تدار بها الأمور»[١٧٦].

حديث (حجاجلة) لا يترك أي مجال للشك أو الجدل، بأن الأحكام المسبقة التي تطلقها بعض المؤسسات والجمعيات النسوية، بأن الرجال لا يستجيبون لدعوات الجمعيات للمشاركة في ندوات أولقاءات توعوية ليست أكثر من تبريرات واهية، لتبرير تقاعسها وغياب الرغبة الجادة لديها في بناء علاقات متوازنة مع المجتمع، حيث تستسهل تلك المؤسسات أن تعمل مع النساء بعد أن بات عملها مبني على أساس روتيني معروف ومكرر.

وما قالته (حجاجلة) عبّر عنه الإعلامي والنقابي علي السنتريسي، ولكن بطريقة أكثر حدّية وبسقف أعلى من النقد ربما، حيث وجّه أسهم نقده إلى المؤسسات الأهلية وغير الحكومية التي تنشط لصالح المرأة، إذ يقول: «منذ العام (٩٥) وهذه المؤسسات قائمة، ماذا حصل من تمكين للنساء؟ لم تتوجه تلك المؤسسات إلى الأسرة ككل أو إلى المجتمع ككل وهذا مقتلها، رفعنا وعي المرأة بحقوقها وتركنا الرجل ينعم بجهله، وهذا فاقم الوضع وتسبب في المزيد من العنف والأزمات الأسرية بدلاً من الحدّ منها، وهو ما رفع من نسبة الطلاق في أوساط النساء، لا سيما النساء اللواتي يعملن في العمل العام، المطلوب تثقيف المجتمع كله وعدم الاقتصار على النساء»[١٧٧].

١٧٦ مقابلة مع فاطمة حجاجلة
١٧٧ مقابلة مع علي السنتريسي

مدير عام مؤسسة جايكا في أريحا يشدد على أهمية التثقيف المجتمعي، باعتباره المدخل المنهجي لحماية النساء، وإحداث تغيير إيجابي في الثقافة المجتمعية "التوعية المجتمعية مهمة جداً وهذا ما يركز عليه اليابانيون، وقد أقمنا من ضمن التثقيف المجتمعي مراكز مجتمعية للأغوار، وقدمنا مشاريع محو أمية وغيرها، ومن الذين تلقوا التوعية واستفادوا من الخدمات النساء. الثقيف مهم وحيوي لحماية المرأة، ويجب أن يلعب دوراً مهماً في تغيير ثقافة المجتمع باتجاه عدم التمييز، والتخفيف من العنف الأسري"[١٧٨].

نائب مدير وحدة حماية الأسرة في شرطة محافظة أريحا والأغوار، يؤكد أن عملية التثقيف التي يقومون بها تستهدف الجميع «دورنا يتمثل في محاضرات توعية وإرشاد في الجامعات والمدارس والمؤسسات الأهلية". وكذا يقول مدير مديرية التنمية الاجتماعية "التثقيف لدينا في الوزارة، يعتمد مفهوم التثقيف المجتمعي، ويشمل: توعية ومحاضرات تغطي المدارس والمؤسسات والمراكز النسوية وغيرها"[١٧٩].

مسؤولة الصحة النفسية في عيادة وكالة الغوث بمخيم عقبة جبر، أشارت إلى أن تغييراً قد حصل مؤخراً على عملية التثقيف التي يقومون بها، والتي كانت مقتصرة على النساء فقط "نقوم بأنشطة من خلال برنامج الحماية ومنذ العام (٢٠١٠) بدأنا بتنظيم ورش عمل تثقيفية تستهدف الرجال أيضاً، وفي حال واجهتنا مشكلة في الوصول إلى الرجال نستعين بالشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي"[١٨٠]. ويتضح مما قالته مسؤولة الصحة النفسية إن هناك تغييراً في منهجية التثقيف باتجاه التثقيف المجتمعي، والمسألة الأخرى أن الإصرار على الوصول إلى الهدف من قبل مؤسسة أو فرد ممكن وليس مستحيلاً، إذا ما تم التفكير في أكثر من خيار، وتجنيد الإمكانيات المتاحة محلياً.

رئيسة فرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في أريحا، شددت على أهمية التغيير الثقافي في المجتمع، والذي برأيها لن يحصل إلا باستهداف كل فئات المجتمع "لكي نحدث عملية تغيير ثقافي، وتغيير في طريقة التفكير في المجتمع، ومن أجل الحدّ من العنف يجب أن تكون عملية التثقيف مجتمعية، وليست مقصورة على النساء فحسب»[١٨١].

وهذا التوجه أكدته أيضا مديرة جمعية الشابات المسيحية في أريحا، التي ترى ان استهداف الرجال مهم لأنهم المسيطرون "التوعية يجب أن تكون مجتمعية؛ لأن العنصر الذكوري هو المتحكم في الثقافة". وعضو الهيئة الإدارية في المركز النسوي في العوجا أيضاً، تؤكد أن "التثقيف في قضايا العنف يستهدف عموم فئات المجتمع من الرجال والنساء، ولكن ما نلاحظه ان الرجال

١٧٨ مقابلة مع الدكتور عبد الناصر مكي
١٧٩ مقابلة مع كل من: سليمان بشارات، وأحمد شيش
١٨٠ مقابلة مع ألفت العالم
١٨١ مقابلة مع نادرة المغربي

أقل اهتماماً بالورش التوعوية، ويبدو أن للأمر علاقة بالموروث الثقافي"[١٨٢].

وفي ضوء ما تقدّم يمكن الاستنتاج، أن الاتجاه العام في مختلف المؤسسات التي تتعامل في موضوع التثقيف والتوعية ضد العنف الممارس على المرأة، بدت مقتنعة بأهمية تغيير الاتجاه السابق الذي أثبت عقمه وعدم جدواه، وسار باتجاه واحد دون أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية أن يتشارك المجتمع كله في عملية تثقيف، تستهدف إحداث تغيير في العقلية والثقافة الاجتماعية، وهو أمر ليس سهلاً أو هيّناً، بل يحتاج إلى جهود متراكمة ومتواصلة ومنهجية، وليس مجرد طقس سنوي يتم في موسم معين أو مناسبة معينة.

الأمر الآخر الذي أعتقد أنه مهم أيضاً في موضوع التثقيف، يتمثل في الإشارة إلى أن مسؤولي المؤسسات الذين قالوا إنهم يقومون بالتثقيف بمنظور مجتمعي، هم يتحدثون عن جمهور جاهز في مؤسسات معروف جمهورها وروّادها (مدارس، وجامعات، ومؤسسات عامة)، لكن السؤال ماذا عن التجمعات المجتمعية النائية؟، وكيف يتم الوصول إلى تلك التجمعات؟، ومن يتواصل مع الرجال والنساء هناك؟، وهل لدى المؤسسات آنفة الذكر خطط للتواصل والعمل في هكذا تجمعات مهمشة، يميل فيها الرجال إلى عدم التجاوب مع أية عملية تثقيف، وتخشى النساء من المشاركة خوفاً من العقاب الاجتماعي؟. أعتقد أن هناك تحديات جدّية لا زالت تحول دون الوصول إلى التجمعات الشعبية البعيدة والنائية والقابعة في أقصى درجات التهميش، وهي تحدّيات ليست قليلة أو هينة؛ لأنها تمثل بالمحصلة قطاعات مهمة من السكان، يجب الوصول إليهم، وإيصال المعرفة والتوعية، وإدماجهم في كيانات المجتمع بشكل فعلي بدلاً من تركهم يعيشون على هامشه البعيد وكأنهم جسم ذيلي منفصل فعلاً، وموجود شكلاً ولا تربطه أدنى رابطة مع المجتمع الأم.

هل ما تقوم به المؤسسات النسوية تجاه المعنّفات كافياً؟

السؤال حول مدى رضى المؤسسات عن الخدمات التي تقدّمها للنساء المعنّفات أمر يستحق الفحص، لا سيما وأن الاحتياجات متزايدة، فهل تعمل المؤسسات على تطوير أدائها وخدماتها بالوتيرة ذاتها أو أنها لا زالت دون المتطلبات؟، والسؤال الأهم هل تحرص المؤسسات التي تقدّم الخدمات إلى فحص مدى رضى المستفيدات من خدماتها عن تلك الخدمات، أو أنها لا تلتفت إلى هذا الأمر وكأنه ليس من أساسيات العمل المؤسسي؟.

للوقوف على تلك السياسات سأسوق آراء عدد من مسؤولات ومديرات المؤسسات النسوية ومواقفهم، ومسؤولي مؤسسات تعنى بموضوع العنف ضد المرأة، وسأبدأ بمخيم عين السلطان، حيث تشير المديرة التنفيذية في مركز النشاط النسوي، أن ما يقدّم من خدمات للنساء المعنّفات يحتاج إلى تطوير "الخدمات التي نقدّمها للنساء المعنّفات غير كافية، ونحتاج إلى المزيد من

١٨٢ مقابلة مع نظر حلتة، وسحر عرينات

الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، كما أننا بحاجة إلى نادٍ شبابي فاعل"[١٨٣]. إذن فقد وضعت يدها على الجرح، وأوضحت النواقص المتمثلة في طواقمَ مدرّبة في مجال العمل مع النساء المعنّفات ونادٍ شبابي فاعل؛ لأن وجود نوادٍ ثقافية اجتماعية لفئة الشباب يسهم في الحدّ من العنف الاجتماعيِ الناجم عن الاحتقان العامِ، وغياب مرافق تسهم في تعبئة وقت الشباب، وتنفيس أجواء الشباب، وانخراطهم في أنشطة مفيدة وفعالة.

«بتقديري، إن الخدمات المقدّمة للنساء المعنّفات بحاجة إلى تطوير أكثر، سواء في موضوع الحماية، أو في موضوع إقناع النساء بالإفصاح عن العنف الممارس ضدهن، وتجاوز الخوف الاجتماعي والعزلة. إن استمرار العنف يعني أنّ ما يقدّم بحاجة إلى تطوير نوعي، خصوصاً في البعد الثقافي"[١٨٤]. هذا ما تقوله المرشدة المجتمعية في مخيمي عين السلطان وعقبة جبر، وأعتقد أنها محقة فيما تقوله؛ لأن خوف النساء وترددهن وصمتهن على العنف الممارس عليهن هو في وجه آخر عدم اقتناع النساء المعنّفات بأن القطاعات التي من المفترض أن تقدّم لهن خدمات ستكون كافية إلى حد بعيد لهن للطمأنينة الداخلية، علماً بأن تغيير ثقافة الخوف إلى ثقافة ثقة يحتاج إلى تجربةٍ ملموسة، وإلى بيئة حاضنة معززة بالثقة المهنية، والقدرة على إيجاد حلول للكثيرِ من الإشكالات المترتبة على العنف نفسياً واجتماعياً واقتصادياً، أي أن التحدي لازال قائماً في الارتقاء بنوعية الخدمات، بحيث تفضي إلى تغيير في المخرجات التي بمقدورها إحداث التغيير المطلوب، سواء على مستوى المرأة نفسها أو على مستوى المجتمع وثقافته السائدة.

وهناك من يرى أن الفشل في مواجهة العنف ضد المرأة في أريحا أو غيرها من محافظات الوطن، يعود في الأصل إلى خلل في طبيعة السياسات التي تتخذها الجمعيات والمؤسسات التي تأخذ على عاتقها مواجهة العنف، ولا سيما في موضوع التثقيف كما تشير عضو إقليم فتح ومسؤولة ملف الشابات والشباب متسائلة لماذا لا يتناسب الجهد المبذول مع النتائج المتحققة حول العنف؟، وكذلك فعل الإعلامي والنقابي على السنتريسي الذي يعتبر أن وتيرة العنف في تزايد ولا بتراجع، والسبب في رأيه أن المؤسسات المناهضة للعنف تعمل على هدم الأسرة من خلال إصرارها على حدّ قوله على سيطرة الأم داخل الأسرة، وافتقاد الأسرة للحب"، ولعل معظم أسرنا تفتقد للحب، وثقافتنا أن الأم تريد السيطرة"[١٨٥].

مديرة الشابات المسيحية في أريحا، تجزم أن الخدمات المقدمة للنساء المعنّفات غير كافية وتقول: «صحيح أن هناك تحسناً في التواصل بين الشؤون والصحة والمستشفى، ومن الممكن أن يكون غير كافٍ، وتحتاج النساء إلى بيئات مناسبة لكي تشتكي وبيئة الشرطة عادة ما تكون معادية، وفي اعتقادي أن المؤسسات التي تتابع شكاوي النساء المعنّفات تحتاج إلى تحسين في

١٨٣ -مقابلة مع ميسر وقاد
١٨٤ مقابلة مع فاطمة حجاجلة
١٨٥ مقابلة مع ميسون براهمة، وعلى السنتريسي

المستوى المهني ودرجة السرية"[١٨٦]. وتشخيص مديرة جمعية الشابات بأريحا في اعتقادي أنه دخل في العمق دون موارية، إذ بالرغم مما حصل من تحسن على وضعية العديد من المؤسسات التي تعمل في مجال العنف ضد المرأة، سواء من ناحية الكادر والارتقاء بمستوى مهنيته، أو من حيث السياسات العامة، إلا أن النساء لا زلن ينظرن بريبة وعدم طمأنينة لتلك المؤسسات، ولا سيما أنها لا تحمل كلها ذات التوجهات المهنية، أو الثقافية المتعاطفة، أو المؤيدة لحقوق النساء ورفض العنف ضدهن، ولا ننسى أن سرية قضايا معينة قد تم انتهاكها نتيجة وجود أشخاص لا يعتقدون أن حفظ الأسرار من الأخلاقيات المهنية التي يجب التقيد بها واحترامها.

أما المدرّبة في إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات الأمنية، فتؤكد أن الخدمات المقدمة للنساء المعنّفات غير كافية "وتحتاج إلى المزيد من التطوير، وأعتقد أن السياسات هي الأساس، والتعليم مهم؛ ولهذا نحن نعمل مع المؤسسة التعليمية"[١٨٧]. وهنا أيضا تشير (المغربي) إلى نقطة في غاية الأهمية، تتمثل في أهمية إدراج مناهضة العنف ضد المرأة ضمن مناهج التعليم، وإعادة صياغة مناهج التعليم بما يؤكد مبدا المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات بعيداً عن أية ثقافة تسلطية، أو ثقافة استعلاء، وهو تحدٍ أمام الحركة النسوية ومؤسسات المجامع المدنية، وعليهم متابعته حتى النهاية إذا كانوا جادين في مطالب التغيير الإستراتيجي وليس التغيير الموضعي.

وهناك من حمّل الجمعيات والأطر النسوية المسؤولية في القصور الحاصل، فالدكتور عبد الناصر مكي يحمّل الأحزاب والأطرالنسوية المسؤولية "الحركات النسوية دورها ضعيف، والأحزاب السياسية تلعب دوراً في إضعاف تلك الحركات النسوية، والخدمات تحتاج إلى المزيد، وكذلك التثقيف"[١٨٨]. وتوافقه الرأي مستشارة وزارة العمل الفلسطينية عائشة عواجنة، التي تحمّل كامل المسؤولية في فشل سياسات المناهضة للعنف إلى الحركات النسوية، إذ تقول: "لا يوجد حركة نسوية منظمة لها صله وثيقة بالقاعدة النسوية، وهذا سبب رئيسي في عدم نجاح هذه المؤسسات، والمطلوب إعادة تقييم على أساس العلاقة مع القاعدة النسوية، وبعيداً عن الاستعراضات"[١٨٩].

وعن المؤسسات الحكومية يفيد الدكتور هاني زبيدات المستشار القانوني لمحافظة أريحا، أنهم غير راضين عن مستوى الخدمات القانونية التي تقدّم للنساء المعنّفات، والسبب "باعتقادي أن الخدمات التي تقدّم للنساء غير كافية، سواء القانونية بسبب عدم القدرة على الترافع أمام المحاكم، ولأننا لا نستطيع الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية التي تردنا، نحن بحاجة إلى إمكانيات مادية أكثر لكي نغطّي تلك الاحتياجات ولو في الحدّ الأدنى"[١٩٠].

١٨٦ مقابلة مع نظرحلتة
١٨٧ مقابلة مع نادرة المغربي
١٨٨ مقابلة مع الدكتور عبد الناصر مكي
١٨٩ مقابلة مع عائشة عواجنة
١٩٠ مقابلة مع المستشار القانوني هاني زبيدات

والخلاصة، يمكن الاستنتاج أن الجمعيات النسوية والمجتمعية، والوزارات، والمؤسسات الحكومية تقرّ بما يشبه الإجماع أن واقع الخدمات المقدمة للنساء المعنّفات في محافظة أريحا والأغوار أقل من الطموح، ولا ترتقي إلى مستوى الاحتياج الفعلي للنساء، وبالرغم من تلمّس تلك المؤسسات لمكامن الخلل والقصورات والفجوات القائمة، إلا أن القدرة الفعلية على تجاوزها لا يبدو مستحيلاً بطبيعة الحال إذا ما توافرت الإرادة، وإذا ما توافر التخطيط، ولا سيما أن ليس جل الإشكالية القائمة مردها الإمكانيات المادية المحدودة، بل القصور في أدوات القياس والتواصل والتشبيك، التي يمكن تفعيلها بما يحسّن من الرضى المجتمعي عموماً والنساء المعنّفات عن واقع الخدمات المقدمة، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة للسياسات والتوجهات والبرامج، بما يحسّن في المستوى من الأداء من جهة، ومن جهة أخرى يوجّه عمل المؤسسات والجمعيات ليصب مباشرة في الاتجاه المطلوب.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

هل العنف ضد المرأة ظاهرة متفشية في المجتمع الريحاوي بكل امتداداته المكانية والاجتماعية، أم أنه مظهر ثانوي محدود الانتشار والأثر؟، بديهي أن نبدأ الاستنتاجات بطرح هذا السؤال؛ لأن جوهر الدراسة تكمن فيه، والإجابة عنه هي إجابة مفتاحية تمهد الطريق نحو التداعيات الأخرى المرتبطة بهذا الموضوع الرئيسي.

- لقد أجمع عموم ممثلي الرأي العام في محافظة أريحا والأغوار، والمتمثل بمدراء المؤسسات الرسمية ذات الصلة، ومسؤولات ومديرات الجمعيات والمراكزالنسوية، وممثلي الإعلام والجامعات والمثقفين والنقابات، بأن هناك عنفاً ضد المرأة، أو عنفاً أسرّياً، وهو عنف متعدد الأشكال، وإن تباينت الترجيحات بين العنف البدني والعنف اللفظي، يليهما الاقتصادي والنفسي. أما العنف الجنسي فهو عنف مخفي وأشبه بلغز لا يستطيع أحد فك طلاسمه نتيجة العرف الاجتماعي، الذي يضع هذا الشكل من العنف ضمن دائرة المحرمات الكبرى من حيث الإفصاح، علماً بأن هناك إقراراً بوجوده ضمن ظاهرة العنف الأسري، حيث أكد أكثر من مسؤول ومسؤولة نسوية أن هناك عنفاً جنسياً، لكن لا أحد يستطيع وضع حتى تقديرات عامة حوله أو تحديد معالمه. إذن هناك عنف مستوطن في محافظة أريحا والأغوار، ويتمظهر في أشكال عديدة، وهو ليس مظهراً ثانوياً يمكن التعايش معه أو السكوت عنه؛ لأنه يطال المرأة والأسرة والمجتمع بالمحصلة، ويعكس خللاً ثقافياً وتربوياً وأخلاقياً ينبغي مجابهته؛ لأن استمراره عدا عن أنه يعكس خللاً حقوقياً وأخلاقياً، فإنه يعيق تنمية المرأة، ويحدّ من تطورها واندماجها ومشاركتها الفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الرجل.

- هل العنف في تصاعد أو تراجع؟، هذا العنوان شهد حالة من الجدل نتيجة عدم الاتفاق على معيار موحّد بين ممثلي المؤسسات والفعاليات المجتمعية، بل إن التقييمات ناجمة أساساً من التجربة المحددة للشخص أو المؤسسة، ونابعة أيضاً من طبيعة المنطقة. في كل الأحوال إذا اعتمدنا معيار الأرقام والمعطيات المسجّلة في المؤسسات الرئيسية التي تتعامل مع الأرقام والمعطيات، وهي الشرطة والمحافظة والتنمية الاجتماعية، فإن الأرقام متقاربة حيث بالمتوسط هناك ما يقارب (٧٠) إلى (٦٥) حالة سنوياً منذ العام (٢٠١٤)، وبالتالي فالحديث يدور عن سنيتن تبدو فيهما الأرقام متقاربة، وهو ما يجعل من الصعب الجزم بأن العنف يتصاعد أو يتراجع، أو أنه ثبت عند حدّ معين. وما يزيد الأمور تعقيداً في الانحياز باتجاه التصاعد أو الهبوط في المنسوب في أريحا، هو أن الإحصاءات المقدمة من الشرطة والمحافظة ووزارة التنمية الاجتماعية لا تقتصر على محافظة أريحا والأغوار، بل تتضمن ما يرد المحافظة من حالات معنّفة تستقر في البيت الآمن هناك، ونزيلات البيت الآمن كما هو معلوم لسن من أريحا بل من كافة محافظات الضفة الفلسطينية. اختصاراً للموضوع إذا اعتمدنا ما قيل في المقابلات فإن المحصلة العامة للذين اعتقدوا أن العنف في صعود كانوا أكثرية، والذين اعتقدو أنه تراجع

كانوا أقلية، وهذا يمكن الاستناد إليه بوصفه مؤشراً وليس حقيقة علمية مسندة.

– في أسباب العنف: ذُكرت أسباب كثيرة للعنف الأسري، لكن أبرزها كما تبيّن من خلال المقابلات العامل الثقافي والاقتصادي، ثم التنشئة الاجتماعية، والأوضاع العامة، وهذه الأسباب قد تكون الآن تحتل موضوع الصدارة كسبب للعنف ضد المرأة ، لكن ليس بالضرورة أن تبقى بعد عدة سنوات هي نفسها، مما يعني أن الأسباب متحركة ومرتبطة بالظرف والمعطى التاريخي الملموس، وليست وصفة تصلح لكل زمان ومكان، لكن ما يهم المعنيين بالتغيير هو الإمساك بالحلقة الرئيسية المتمثلة في الأسباب الرئيسية المذكورة أعلاه، التي أجمع المتحدثون وقادة الرأي العام على اعتبارها أساساً للعنف ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار.

– بالرغم من الإقرار بوجود عنف أسري ضد المرأة، فإنه لم تسجّل أية عملية قتل للنساء لا تحت مسمّى قتل على خلفية ما يسمى بقضايا شرف ولا غيرها، لكن المثير في الأمر هو مقتل أربعة رجال خلال السنوات الثلاث الأخيرة نتيجة عنف أسري، ولهذا قمن بالتخلص من الزوج أوقتله؛ لأنه فكّر بالزواج من أخرى، أو لأنهن يرغبن بالزواج من رجل آخر، ومقتل رجال على يد نساء في أريحا خلق في أوساط الرجال هناك ما يشبه النزوع لتحميل النساء مسؤولية العنف الأسري مستندين في نزوعهم هذا إلى المعطيات، حيث يسمع الباحث مقولة مقتل أربعة رجال ولم يسجل مقتل أية امرأة. في مطلق الأحوال مقتل رجال على أيدي زوجاتهم يعدّ عنفاً مبالغاً فيه، بل يشكل أعلى درجات العنف الأسري، وهو أمر مدان ومرفوض بطبيعة الحال، لكنه لا يجب أن يحجب الوجه الآخر للحقيقة، والمتمثل بوجود عنف متعدد الأشكال والمسميات لا زال يقع على المرأة هذا أولاً، وثانياً يؤكد صحة استخدام العنف الأسري بديلاً للعنف ضد المرأة، لأن العنف الأسري له أوجه متعددة أبرزها العنف ضد المرأة، وبالتالي عندما نتحدث عن خطة وطنية لمناهضة العنف الأسري بكل أشكاله، فهذا يعني اجتثاث العنف كثقافة وسلوك عدواني من قِبل كل أفراد المجتمع، وليس فرداً بعينه أكان ذكرا أم أنثى.

– إدراج عمل النساء في المستوطنات الإسرائيلية تحت عنوان العنف الاقتصادي، أو ما تم الاصطلاح على تسميته بهذا الاسم، كان الهدف منه تسليط الأضواء على هذا العنوان وإعطائه حيزاً مهماً من المعالجة والمناقشة، ومرد هذا الاهتمام يعود لعاملين اثنين: اتساع الظاهرة في محافظة أريحا والأغوار إلى درجة تستدعي الاهتمام من قِبل الرأي العام، وصانعي القرار، ومجموعات الضغط المدنية والحقوقية المعنية بالأمر، حيث تعمل مئات النساء في المستوطنات بطريقة غير منظمة بل عشوائية وبدون أدنى ضمانات اجتماعية أو صحية أو سواهما، وبدون مرتب أو أجر واضح؛ لأن السمسار المحلي هو رب العمل الذي يحدد الأجور للنساء.

والدافع الثاني للاهتمام بهذه الظاهرة، هو حجم الانتهاكات والعنف الذي يطال النساء العاملات في المستوطنات، ابتداء من ساعات العمل ومروراً بالتحرشات والاعتداءات وعروض الارتباط والإسقاط الأمني، وبالتالي فإن النساء العاملات في المستوطنات يعانين عنفاً مركّباً ومتعدد الأبعاد، يبدأ بالسمسار ولا ينتهي بالزوج الذي يتعامل مع زوجته العاملة في المستوطنة

باعتبارها مصدر دخل له وللأسرة، وهو لا يبذل أدنى جهد لكي يتشارك معها الجهد والمسؤولية في توفير الدخل للأسرة، بل يجلس ويتابع "الفيس بوك" على حد وصف ممثلات المؤسسات النسوية، الأمر الذي يعني أن القهر أوالعنف النفسي يطال العاملات في المستوطنات، ليس من قبل المستوطن والسمسار شريكه، بل من قبل الزوج أيضا أو رب الأسرة، الذي عدد في زواجه ليَرفع عدد الأيدي العاملة المنتجة لديه، والأنكى أن المرأة التي تعمل وتتحمل كل المشاق والأعباء والإهانات والعنف لا تتحكّم بأجرها من حيث المصروف، بل يتحكّم به الزوج وفقاً لمصالحه واعتباراته، وبالتالي هناك وضع تعيشه المرأة يشبه العبودية في أحد أوجهه.

- إعطاء حيز من الاهتمام في الدراسة إلى العنف الاجتماعي في محافظة أريحا والأغوار، بالتاكيد كان له هدف يتمثل في تأثير الثقافة الاجتماعية السائدة على النساء من خلال مفاهيم اجتماعية ثقافية تفعل فعلها في المجتمع، حيث ينظر باستغراب شديد لاعتبار الزواج المتعدد شكلاً من أشكال العنف الاجتماعي والنفسي ضد المرأة ، انطلاقاً من مفاهيم لها علاقة بالعادات والتقاليد، واستناداً إلى نص ديني مقدس أيضا، حيث حاججنا أشخاصاً في أريحا اعتبار الزواج من ثلاث نساء وأربع أنه يندرج ضمن مفهوم العنف الاجتماعي، منطلقاً من أنه حق مقرّ بالقانون والشرع، وبالتالي لا يحق لأي كان أن يشكك أو يصنّفه عنفاً، وهذا بطبيعة الحال يؤشر إلى أن العنف الاجتماعي في محافظة أريحا والأغوار له امتدادات عميقة في الثقافة السائدة في المجتمع، وهي ذات الثقافة التي أنتجت تعددية في الزواج، ووقفت وراء تزويج فتيات بأعمار صغيرة، وحرمانهن من استكمال الدراسة وهن ما دون الـ (١٨) عاماً، بحجة أن هناك مدرسة مختلطة في إحدى القرى، وهي ذاتها التي تقف أمام أية عملية تثقيف للنساء بحقوقهن بذريعة التحريض تارة ورفض الاختلاط تارة أخرى، وهذه الثقافة بداهة بمثابة بيئة خصبة للعنف ضد النساء. وبالتالي ليس غريباً أن يقترن الزواج المتعدد مع الخوف الاجتماعي الذي تعانيه المرأة، فهي بحكم هذه الثقافة لا تستطيع رفض أو حتى الاحتجاج على زواج شريكها بثانية وثالثة، وبالتالي تقبل بالأمر الواقع لأنها مغلوبة على أمرها.

- العشائر في محافظة أريحا والأغوار لا زالت هي البنية الأساسية في المجتمع، التي من خلالها تتوزع الأدوار والمسؤوليات، وبالتالي فإن الحل والربط في مختلف المواضيع الاجتماعية يتم من خلال العشائر، ولا يبدو أن هناك من يرغب في المجتمع المحلي في تحدي سلطة العشيرة، أو تجاوز سلطة رجال العشائر؛ لأنهم ينظرون إليها باعتبارها إحدى أسباب الاستقرار داخل المحافظة، علماً بأن مفهوم الاستقرار الاجتماعي مفهوم مرن وفضفاض ويحتاج إلى اتفاق بشأنه؛ ولهذا فإن مكانة رجال الإصلاح والعشائر في المحافظة كدور ومسؤوليات وتدخلات واضح وجلي بما فيها قضايا العنف ضد المرأة، وبالتالي ترى المخاتير وشيوخ العشائر يدخلون في مختلف الميادين بتكليف متعدد من جهات مختلفة رسمية وغير رسمية.

- بالرغم من كل عمليات التثقيف والإرشاد التي تقوم بها مختلف المؤسسات والائتلافات المناهضة للعنف الأسري، فإن الخوف الاجتماعي لا زال مسيطراً في أوساط النساء، وعليه فإن المهمة الرئيسية لمواجهة العنف الأسري هي في إقناع النساء أن ثمن السكوت نتائجه أوخم

بكثيرٍ من الإفصاح وقول الحقيقة، وحتى لا نجلد النساء ونضيف لهن معاناة فوق معاناتهن، فإن جهداً مكثفاً من المطلوب بذله لتخليص المرأة من ثقافة الاستلاب كشرط مسبق لمغادرة دائرة الخوف الاجتماعي، والتعوّد على كشف المعتدي والمعنِّف ومواجهتهما، ولضمان وصول النساء إلى هذا المستوى، فإن الارتقاء بالمنظومة المجتمعية التي تعمل في إطار شبكة الحماية القانونية والاجتماعيةأمر لا يقبل التأجيل؛ لأن غياب البدائل أمام النساء أو وجود بدائل بمستوى متدنٍ من الجودة، يطيل أمد مرحلة التردد والخوف، بينما توفيرها بشكل مقنع يلعب دوراً في كسرً حالة الخوف والتردد.

- واقع الخدمات العامة التي تقدّم للنساء في محافظة أريحا والأغوار متباينة بين مؤسسة وأخرى، والملاحظة الرئيسية على تلك الخدمات أنها مكررة، وتبدو مشتتة وأثرها التراكمي سواء على مستوى تغيير الوعي والثقافة، أو على مستوى إحداث تنمية وتمكين اقتصادي لا يكاد يرى بالعين المجردة، وهو ما يعني أن جهداً مؤسساتياً المطلوب اتخاذه باتجاه إعادة تقييم شاملة لمنظومة الخدمات، بهدف تنظيم العملية وتوجيهها نحو وجهتها الصحيحة، وذلك من خلال تنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات التي تقدّم الخدمات ذاتها، ووضع خطط جمعية تتضافر فيها جهود الجميع دون أن تقع في دائرة التكرار، ولتقديم خدمة أعلى من حيث الجودة وأكثر اتساعا من حيث النطاق الجغرافي والسكاني من أجل الوصول إلى نتائج يمكن البناء عليها والانطلاق نحو مستويات جديدة. ومن أجل إيصال الخدمات بطريقة متسقة بين مركز المدينة والمناطق البعيدة والمهمشة.

- يبدو أن هناك انفصاماً واضحاً بين الإعلام بكل مسمياته بالمحافظة، وما بين المؤسسات النسوية والمجتمعية التي تعمل على مناهضة العنف ضد المرأة ، وهو أمر يستدعي الاهتمام لجهة حل هذه الإشكالية باتجاه إعادة ربط محكمة ومدروسة بين الجهد المجتمعي المناهض للعنف ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار والجهد الإعلامي، وبما يعكسٍ ويغطي ما يتم من مجهودات وأنشطة وفعاليات بشكل دائم وعلى مدار العام، وليس موسمياً، أو ارتباطاً بحدث أو حملة ما. وشرط التقدم على هذا الصعيد أي المواكبة الإعلامية النشطة والفاعلة والمؤثرة، هو إدراك المؤسسات الناشطة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة وفي مقدمتها المؤسسات النسوية القاعدية، أن الإعلام هو وسيلتها الأهم والأنجع والأسرع في إيصال رسالتها إلى جمهورها والتأثير فيه، إذا كانت جادة في إيصال رسالتها والتأثير في اتجاهات الرأي العام. والتبريرات التي سيقت من بعض المسؤولات في الجمعيات النسوية حول الإمكانيات، سواء المهنية الإعلامية أو المادية، تبدو في نظري تبريرات غير مقنعة طالما أنه يمكن التغلبٍ عليها من خلال الشراكات، وعمليات التشبيك، وتنسيق الجهود، لا سيما أنه ليس مطلوباً من كل المؤسسات أن تدير برامج إعلامية دائمة، بل يمكن الاتفاق على برنامج أو اثنين كحدّ أقصى على أن تجمع بين البعد الإخباري والبعد التوعوي الحواري التثقيفي.

- لا زال العمل الموسمي هو السمة الغالبة لدى المؤسسات النسوية القاعدية الناشطة في ميدان مناهضة العنف ضد المرأة، وهو ما يستدعي طرح المزيد من الأسئلة الهادفة إلى إثارة

حالة من النقاش الجاد والمنهجي لهذا النمط من الفعل المجتمعي، حيث تستنفر كل مؤسسات البلد، وتقيم الفعاليات والمهرجانات والمسيرات المناهضة للعنف ضد المرأة في الأسبوع الوطني لمناهضة العنف، وبمجرد انتهاء الأسبوع تنتهي معها الأنشطة والفعاليات، أو أنها تتراجع إلى أدنى مستوياتها، بحيث تفقد أي تأثير محتمل، وهو ما يولّد انطباعاً لدى الجمهور أن العنف بدأ وانتهى خلال الأسبوع الوطني لمناهضة العنف، وللخروج من هذه الحالة الملتبسة لا بد من إعادة النظر في آليات العمل والسياسات القائمة راهناً، والبحث في اتجاهات عمل بديلة تكتسي صفة الديمومة والشمولية، وتعطي المؤسسات النسوية حضوراً أوسع في أوساط النساء وعموم المجتمع.

– هناك التباس كبير في مفهوم الشراكة المجتمعية وصياغة الشراكات بين المكونات المجتمعية والنسوية، حيث أفاد مختلف ممثلي المؤسسات التي تم مقابلتهم أنهم ينشطون بالشراكة في مناهضة العنف ضد المرأة، لكن عندما تتعمّق أكثر في مناقشة مفهوم الشراكة من حيث الشراكة في التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم، يتضح أن الشراكة في مفهومهم لا تتجاوز الدعوة للمشاركة في أنشطة وفعاليات تنفذ ضمن حملات وطنية، وفي المحصلة يمكن الاستنتاج أن مفهوم الشراكة الفعلية القائم على أسس متفق عليها، تسمح بمشاركة الجميع في مناقشة السياسات والأنشطة والبرامج الموجّهة لمناهضة العنف ضد المرأة لا زال غائباً عن ساحة العمل النسوي والمجتمعي عموماً، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة مفهوم الشراكة ضمن قاعدة أكثر اتساعاً وشمولية، وبما يجعل الجميع شريكاً فعلياً في التخطيط والرقابة وتقييم المخرجات والمردود العام.

– على صعيد التمكين الاقتصادي، فإن ما يقدّم من مشاريع باسم النساء، أو لعموم المجتمع، خصوصاً المشاريع المشتركة برؤوس أموال متواضعة، فهي مشاريع لا ترتقي إلى مستوى التمكين إطلاقاً؛ لأنها محدودة التطور، وهو ما يؤكد أن ما يسمى بتمكين اقتصادي للنساء لا زال في غالبيته العظمى يكتسي طابعاً إغاثياً، أي أنه يترك أثراً محدوداً ومؤقتاً وسرعان ما يزول، واعتماد هذا المنهج التسكيني في المساعدات بالطبع لا تتحمل مسؤوليته المؤسسات النسوية القاعدية على الإطلاق، بل يتحمل مسؤوليته أكثر من طرف رسمي وأهلي، وهو ما يتطلب نقاشاً معمّقاً بين مختلف المكونات الرسمية والأهلية باتجاه العمل على بلورة إستراتيجية تمكين اقتصادي للنساء، تعتمد أساساً على البعد الإنتاجي والمشاريع الصغيرة المدرّة للربح، والكفيلة بخلق استقلال اقتصادي وتنمية فعلية للمرأة، ينقلها من واقع إلى آخر تستطيع من خلاله صياغة وضعها ومستقبلها بصورة أفضل وأكثر استقلالية وأقل خوفاً

–لا يبدو أن هناك اتفاقاً على ترتيب الأولويات للنساء في المحافظة بين التمكين الثقافي وبناء القدرات من جهة، والتمكين الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا التباين في الأولويات له بطبيعة الحال أسبابه الناجمة أصلا عن التباين في واقع المجتمع بين المدينة والمناطق الريفية النائية، إضافة إلى قناعات ممثلات المؤسسات النسوية وتغليب جانب على حساب الآخر. وإيجاد نقطة توازن بين الأولويتين من خلال العمل بالتوازي أمر يستحق التفكير والمناقشة، كي لا يتغلب بعد

على آخر وتبقى حالة الجدل محتدمة.

– بالرغم من التوافق المشار إليه من قِبل مقدمي الخدمات للنساء المعنّفات، ولا سيما خدمة التحويل والحماية، إلا أن هناك ثغراتٍ وعقبات لا زالت قائمة وتحتاج إلى معالجة، سواء ما يتعلق بمهنية العاملين أو نظامية التحويل، أو التدخلات غير النظامية، أو تدوير الموظفين، أو عدم فصل حماية الأسرة عن مبنى الشرطة، أو غياب نظام ممأسس (بروتوكول مكتوب) يحكم عمل الأطراف الشريكة محلياً في نظام التحويل والحماية للنساء المعنّفات، ويعمل على تكريس ثقافة العمل المؤسساتي المحتكم إلى نظام ومرجعيات واضحة وصريحة.

– الانتقال في عملية التوعية من الأحادية للنساء إلى التوعية المجتمعية، كان وما زال أمراً ضرورياً كي تتواءم عملية التثقيف مع المجتمع ككل وليس جزءاً منه، وهذا الانتقال يبدو أن المؤسسات النسوية وغيرها بدت مقتنعة بأهميته؛ لأن الاتجاه السابق الذي اتخذ من المرأة فئة مستهدفه له فقط ثبت وعلى أرض الواقع عقمه وعدم جدواه. ولكن مع التطور الحاصل فلا زال هناك عدد من المحاذيرالتي يجب تجاوزها في عملية التثقيف، أبرزها تنسيق الجهود وديمومة النشاط على مدار العام. والمحور الثاني أن لا تنحصر عملية التثقيف في تجمعات جاهزة وقريبة من مركز المدينة فيما تبقى المناطق النائية والمهمشة بعيدة، علماً بأنها الأكثر احتياجاً على مختلف المستويات.

ثانياً- التوصيات

- تركيز الجهود من أجل إجلاء مسألة الخوف والإفصاح عن العنف الذي تتعرض له النساء؛ لأن كسر حاجز الخوف سيوسّع من دائرة الأمان لدى المرأة، وسيعطي فسحة أكبر للمهتمين للوقوف بشكل أكثر شفافية على واقع المجتمع واحتياجاته ومتطلباته وأولوياته.
- فصل وحدة حماية الأسرة في الشرطة عن مقر الشرطة العام في المدينة، وبما يحقق الخصوصية والسرية، ويستبعد أية إشكالات قد تترتب على التواصل مع وحدة حماية الأسرة.
- إعطاء مساحة أكبرمن الاهتمام في العمل الإعلامي والمواكبة الإعلامية من قِبل المؤسسات النسوية القاعدية، وإجراء مصالحة معهم لأن الإعلام شريان حيوي في عملية مناهضة العنف ضد المرأة، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنه تحت أي اعتبار.
- تعزيز المؤسسات النسوية القاعدية من خلال تمتين بناها الداخلية، وتعزيزها ببرامج عمل دائمة، ودعمها بكوادر خبيرة ومدرّبة، واستحداث آليات عمل للتواصل مع القاعدة النسوية.
- لإعطاء قيمة عملية للتمكين الاقتصادي لا بد من أخذ توصية ممثلات المؤسسات النسوية القاعدية بعين الاعتبار، والمتمثلة بوقف المشاريع المشتركة للنساء، التي تقام برأسمال ضعيف لا يقود إلى تمكين فعلي للمرأة، واستبداله بمشاريع فردية لأنها ذات جدوى

اقتصادية أفضل، عدا عن أنها تشكل تحدياً للمرأة في تطوير ذاتها وقدراتها والصمود في سوق المنافسة.

- تعزيز حالة الشراكة بين المؤسسات الناشطة في ميدان مناهضة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال مراعاة الاشتراطات والأسس الفعلية للشراكة، ابتداء من طرح الفكرة والتخطيط لها، ومراقبة تنفيذها وصولاً إلى تقييم الأداء.
- ضرورة شمول الخدمات المقدّمة للنساء إلى كافة المستحقين لها، بصرف النظر عن مكان سكناهم، وبما يخلق مجتمعاً أكثر إنصافاً، وأكثر توازناً.
- – هناك أهمية استثنائية لإعطاء اهتمام متزايد للإدماج المجتمعي للنساء المعنّفات من خلال برامج مدروسة، وهو ما يعطي النساء مساحة أكبر من الأمان الاجتماعي.
- من أجل تعزيز المأسسة لدى الشركاء الذين يقدّمون الحماية للنساء المعنّفات، والارتقاء بمستوى الخدمات هناك ضرورة لصياغة بروتوكول ينظّم العلاقة بين مختلف الشركاء.
- –غياب آلية واضحة لفحص مدى رضى النساء، أومتلقي الخدمة من النساء المعنّفات عن المؤسسات التي تقدّم الخدمة أمر غير صحي، وهو ما يتطلب وضع آلية فحص منهجية من خلال استطلاعات رأي، أو أية أدوات أخرى لقياس مدى الرضى.
- إعادة النظر في الحملات الوطنية المناهضة للعنف، ولا سيما أنها باتت أنشطة منمّطة لا تحظى بإقبال شعبي أو نسوي ولا تضيف الكثير، باتجاه فعاليات مبتكرة تعطي نتائج أكثر تأثيراً على النساء وعلى الرأي العام أيضاً.
- – تثقيف عضوات الهيئات الإدارية وتدريبهن في كافة المؤسسات النسوية على النوع الاجتماعي، إذ لا يعقل أن تعلن رئيسة مؤسسة أو عضوة مجلس إدارة أنهم لا يعطون العنف ضد المرأة أي اهتمام، ولا يشجعون النساء على الإفصاح عن العنف الذي يتعرضن له.
- تعزيز حالة التشبيك بين مختلف المؤسسات الناشطة في ميدان العنف، بهدف تحسين الأداء، والتغلب على نقص الإمكانيات وضعف الكادر المحلي.
- هناك أهمية استثنائية لإطلاق فكرة المرصد الوطني وتنفيذها، بهدف توثيق العنف الممارس على المرأة على المستوى الوطني، وبما يسهّل على الباحثين والمهتمين الاعتماد على البيان والمعلومة، وتوظيفها في سياق الدراسات، ورسم السياسات بشكل صحيح.
- ينبغي العمل وبشكل مكثف من أجل استصدار قانون حماية الأسرة من العنف، باعتباره ضرورة من أجل تشكيل حماية قانونية مقنعة للمرأة في ظل تقادم قانوني العقوبات والأحوال الشخصية النافذين في الأراضي الفلسطينية.

المصادر والمراجع

١- مصادر مكتوبة

- الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة أريحا والأغوار، موقع محافظة أريحا الإلكتروني، ٢٠١٦.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، كتاب محافظة أريحا والأغوار الإحصائي السنوي (٣) تشرين أول/ أكتوبر، ٢٠١١.
- قرار مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ٢٠١١ بنظام مراكز حماية المرأة المعنّفة.
- قرار مجلس الوزراء رقم ١٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن نظام التحويل الوطني للنساء المعنّفات.
- مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان/ هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ٢٠١٥
- مركز المعلومات الوطني /وفا/توزيع السكان في المحافظات، منتصف ٢٠١٥.

٢- مقابلات شخصية

- أحمد شيش (نقيب شرطة)، نائب رئيس وحدة حماية الأسرة في شرطة أريحا.
- أسامة سلعوس (دكتور)، عميد كلية القانون في جامعة الاستقلال ورئيس العيادة القانونية التابعة للجامعة.
- ألفت العالم، مرشدة الصحة العامة في عيادة وكالة الغوث بمخيم عقبة جبر.
- أمينة جرادات، المرشدة الاجتماعية في البيت الآمن بأريحا.
- انتصار الأخرس، رئيسة الهيئة الإدارية في جمعية النشاط النسوي بمخيم عقبة جبر.
- إيمان أبو فرحة، نائب مدير مديرية العمل بأريحا.
- إيمان وشاح، مديرة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي بأريحا.
- تهاني براهمة، مرشدة اجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية بأريحا.
- جهاد أبو العسل، أمين سر إقليم فتح بأريحا.
- حليمة أبو ربيع رئيسة جمعية الجفتلك التعاونية.
- حنان عمّاش، أمينة سر جمعية النشاط النسوي في مخيم عقبة جبر.
- حنان الغوج، اختصاصية اجتماعية في مديرية صحة أريحا.
- حياة الدجاني، رئيسة جمعية سيدات أريحا.
- خليل الداهوك، مختار ورجل إصلاح، أريحا.
- خولة بالو، رئيسة جمعية التسليف التعاونية، أريحا.
- ديما عويضة، مديرة البيت الآمن بأريحا.
- رائقة حدّاد، مديرة التمريض في مديرية صحة محافظة أريحا.
- رنا العاصي، منسّقة العيادة القانونية في جامعة الاستقلال بأريحا.
- سحر عرينات، سكرتيرة بلدية العوجا، وعضو هيئة إدارية في مركز نسوي العوجا.
- سليمان بشارات، مدير عام وزارة التنمية الاجتماعية بأريحا.

- سليمان أبو زايد، مختار ورجل إصلاح، أريحا.
- سماح السلمان، مديرة دائرة المرأة والطفل في محافظة أريحا.
- عايشة عواجنة، مستشارة وزير العمل، أريحا.
- عبد الناصر مكي (دكتور)، مدير مؤسسة جايكا اليابانية بأريحا.
- عبير نشاشيبي، مديرة تنفيذية في جمعية سيدات أريحا.
- على السنتريسي، إعلامي في تلفزيون فلسطين، ورئيس نقابة العمال في محافظة أريحا الأغوار.
- فاطمة حجاجلة، مرشدة مجتمعية في مخيمي عين السلطان وعقبة جبر.
- فاطمة عبيّات، رئيسة مركز نسوي فصايل.
- فتحي براهمة، مدير تلفزيون فلسطين بأريحا، ورئيس الهيئة الإدارية لنادي شباب أريحا الرياضي.
- لينا ازبيدات، رئيسة جمعية الزبيدات النسوية الخيرية.
- ممدوح أبو جرار، رئيس مجلس قروي عين غزال.
- ميسر وقّاد، مديرة تنفيذية في المركز النسوي في مخيم عين السلطان.
- ميسون براهمة، عضو إقليم فتح بأريحا، ومسؤولة ملف الشباب.
- نادرة المغربي، رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بأريحا، وعضو فريق دمج النوع الاجتماعي في قطاع الأمن لحماية النساء، جامعة الاستقلال، ومركز جنيف.
- نجاة ارميلية، رئيسة جمعية تنمية نساء ديوك – النويعمة النسائية الخيرية.
- نصر آدم، مدير عام الحكم المحلي بأريحا.
- نظر حصري حلتة، مديرة جمعية الشابات المسيحيات بأريحا.
- هاني ازبيدات (دكتور)، المستشار القانوني في محافظة أريحا.
- هبة بالو، اختصاصية نفسية في مديرية صحة أريحا قسم الصحة النفسية.
- يوسف مناصرة، مدير لجنة خدمات مخيم عين السلطان.